المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص الفضاء الإقليمي و السياسات الدولية للجزائر

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان :

دور الإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمات الراهنة

" حالة ليبيا ومالي "

إعداد الطالب :

- **القرني محمد أمين**

إشراف الدكتور :

- **إبراهيم تيقامونين**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ محمد سي بشير..... رئيسا

الأستاذ مصطفي خواص ..... مناقشا

الأستاذ إبراهيم تيقامونين..... مشرفا

السنة الجامعية: 2017/2016

سبحانك لا علم
لنا إلا ما
علمتنا

شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم التقدير إلى أستاذي الفاضل: **الدكتور إبراهيم تيقامونين** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل توجيهاته وإرشاداته ونصائحه، و لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذة ودكاترة ومدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على كل نصائحهم و توجيهاتهم التي ساعدتنا على إكمال مشوار دراستنا في الماستر من بدايته إلى نهايته.

وأتوجه بالشكر الجزيل لكافة موظفي وزارة البيئة على حسن توجيهم و مد يد المساعدة خلال فترة التربص في الوزارة.

محمد آمين القرني

الإهداء

إلى رمز العطاء و التضحية و الحنان أمي حفظها الله و أطال في عمرها

إلى كل زملائي و زميلاتي في القسم الفضاء الإقليمي

إلى كل القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة وخاصة محمد خلفاوي و رشيد العروسي

إلى كل هؤلاء أهدي جهدي المتواضع هذا

محمد آمين القرني

الملخص

تسعي هذه الدراسة الأكاديمية الي البحث عن دور الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية، واليات هذه المنظمة في مجال إدارة النزاعات الافريقية، وتختص الدراسة في الحالتين الليبية والمالية، ومحاولة فهم المقاربة والدور الذي لعبه الاتحاد الافريقي ممثلا في مجلس السلم والأمن الافريقي، في حلحلة الأزمتين الليبية والمالية، مع التطرق الي جملة عراقيل أترث علي دور المنظمة في صنع الامن والسلام في إفريقيا -حالة ليبيا ومالي-.

Résumé

Cette thèse académique à pour but d'étudié le rôle de l'union africain dans la gestion des conflits, et les mécanismes de cette organisation dans le domaine de la gestion des conflits interafricain.

Cette étude nous montre les deux cas de conflit à savoir la crise libyenne et malienne, et pour faire une approche de compréhension du rôle que joue l'union africain par l'intermédiaire du conseil de la paix et la sécurité en Afrique dans les deux cas de conflits précédemment cités.

Sans oublié les conséquences des obstacles rencontrer par cette organisation pour le maintien de la paix et de la sécurité notamment dans les deux cas de conflit libyenne et malienne.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: آليات إدارة النزاعات في للاتحاد الافريقي .

المبحث الأول : من الوحدة الافريقية الي الاتحاد الافريقي: رؤية جديدة لإدارة النزاعات في إفريقيا

المطلب الأول : نبذة عن منظمة الوحدة الافريقية

المطلب الثاني : خلفيات التحول من الوحدة الافريقية الي الاتحاد الافريقي

المطلب الثالث : نشأة الاتحاد الافريقي

المبحث الثاني : مجلس السلم والأمن الافريقي: آلية هيكلية لإدارة النزاعات الافريقية

المطلب الأول : نشأة مجلس السلم والأمن الافريقي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس السلم والأمن

المطلب الثالث: مهام وأهداف مجلس السلم والأمن

المبحث الثالث :نماذج عن معالجة مجلس السلم والأمن للنزاعات الافريقية

المطلب الأول : التدخل في جزر القمر

المطلب الثاني: التدخل في الصومال

المطلب الثالث: التدخل في السودان

استنتاجات الفصل الأول

الفصل الثاني : مقاربة الاتحاد الافريقي في تسوية أزمتي ليبيا ومالي

المبحث الأول : الأزمة الليبية (الخلفيات والتطورات)

المطلب الأول : الأزمة الليبية: الخلفية التاريخية وانطلاقة النزاع

المطلب الثاني : أطراف النزاع في ليبيا

المطلب الثالث : مساعي التسوية في الأزمة الليبية

المبحث الثاني : الأزمة المالية (الخلفيات والتطورات)

المطلب الأول : الخلفية التاريخية للنزاع في مالي

المطلب الثاني : أطراف النزاع في مالي

المطلب الثالث : تطور النزاع في مالي وتداعياته علي دول الجوار

المبحث الثالث : منطلقات مقاربة الاتحاد الافريقي لتسوية أزمتي ليبيا ومالي

المطلب الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول النزاع

المطلب الثاني : اعتماد الحل السلمي ونبذ العنف

المطلب الثالث : أولوية الحل الافريقي "بتوافق جميع أطراف النزاع في الدولتين"

استنتاجات الفصل الثاني

الفصل الثالث : دور الاتحاد الافريقي في تسوية أزمتي ليبيا ومالي في ظل التدخلات الإقليمية والدولية

المبحث الأول : دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة الليبية

المطلب الأول : دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة الليبية قبل سقوط نظام القذافي

المطلب الثاني : دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي

المبحث الثاني : دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة المالية

المطلب الأول : دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة المالية قبل 2012م

المطلب الثاني : دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة المالية بعد 2012م

المبحث الثالث : التدخلات الإقليمية والدولية في دور الاتحاد الافريقي لتسوية أزمتي ليبيا ومالي

المطلب الأول : مفهوم الاختراق(التدخل) بين الضغوط والشراكة

المطلب الثاني : التدخلات الإقليمية في دور الاتحاد الافريقي

المطلب الثالث :التدخلات الدولية في دور الاتحاد الافريقي

استنتاجات الفصل الثالث

الخاتمة

مقدمة

يعد مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية والبحث عن السلم و الأمن في العالم، أحد المبادئ الثابتة في القانون الدولي، كما انه من أهم المبادئ التي تنص عليها مواثيق المنظمات سواء كانت هذه المنظمات دولية أو إقليمية. إن أول ما نص على هذا المبدأ هو ميثاق الأمم المتحدة الصادر سنة 1945م.

أشار نفس هذا الميثاق في فصله الثامن إلى المنظمات الدولية الإقليمية، و دورها في رعاية السلم و الأمن في أقاليمها، و من هذا فان دور هذه المنظمات الإقليمية، هو مكمل لدور منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلام الدولي.

التحول التاريخي من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي بادرة خير للشعوب الإفريقية في سعيها إلى تعاون إقليمي بناء، والى البحث عن مخرج من مشاكل الدول الإفريقية والصراعات في القارة. وكان السعي من خلال إنشاء هذه المنظمة الي البحث عن مقعد دائم في مجلس الامن الدولي كذالك.

إن النزاعات في العالم بصفة عامة وعلى المستوى الإقليمي الإفريقي خاصة هي كثيرة لها عدة مسببات، و قد تطورت النزاعات اليومية بعد انهيار الثنائية القطبية، حيث أضحى الحديث أكثر حول التهديدات الجديدة و الأشكال الجديدة للنزاع الدولي، وسيطرت الأزمات البينية علي استقرار عدد كثير من الدول الافريقية.

لعل أحسن مثال عن أزمات القارة هي الأزمتان المالية والليبية ، التي أعادت مشكلة بناء الدولة من جديد في القارة الافريقية، والتي سعى الاتحاد الافريقي الي حلها وتسويتها، نظرا لكثرة التداعيات الإقليمية التي تسببها هذه الأزمات وما ينجر عنها من مشاكل وتهديدات لدول الجوار.

الإطار المنهجي و المفاهيمي و النظري

ا-الإطار المنهجي:

1-المشكلة البحثية:

إن التغيرات والتطورات التي شهدتها القارة الافريقية نهاية 2010، وبداية عام 2011م ساهمت في ارتفاع وتيرة اعمال العنف السياسي في كل من دولتي مالي وليبيا، و ما ينجر عن هذا الوضع قد أفرز العديد من الانعكاسات التي أصبحت ذات بعد إقليمي ودولي.

في ظل هاتين الأزمتين والتهديدات الكثيرة المترتبة عنهما، التي تمثل التهديد الأكبر للتنمية والاستقرار في القارة الإفريقية، كان لزاما على الإتحاد الإفريقي التدخل لحفظ السلام، والبحث عن تسوية لهاتين الأزمتين، والسعي إلى تحقيق السلم والأمن الدولي تبعا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
وبناءا على ما سبق نطرح المشكلة البحثية التالية:

***ما هو دور الاتحاد الإفريقي في تسوية أزمتي مالي وليبيا في ظل التدخلات الإقليمية والدولية؟**

و تنصب تحت هذه المشكلة البحثية مجموعة تساؤلات هي:

1*الي أي مدى ساهمت الآليات الجديدة للاتحاد الافريقي في مجال تسوية النزاعات، في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا ؟

2* كيف تؤثر الأزمات في إفريقيا(مالي وليبيا) علي أسس ومرتكزات الاتحاد الافريقي في حل النزاعات؟

3* كيف يتفاعل الإتحاد الإفريقي مع التدخلات الإقليمية و الدولية التي تعترض دوره في تسوية أزمتي مالي وليبيا.

2- الفرضيات:

بناءا على التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

1* اعتماد آليات جديدة متخصصة في مجال إدارة النزاعات، زاد من فاعلية الاتحاد الافريقي في إدارة الأزمات في إفريقيا.

2* رغم تفاقم الصراع في كل من أزمتي مالي وليبيا، بقي الاتحاد الافريقي محافظا علي نفس الأسس والمرتكزات في مجال إدارة النزاعات.

3* لم يلعب الاتحاد الإفريقي ذالك الدور القيادي في تسوية أزمتي مالي وليبيا، نظرا لكثرة التدخلات الإقليمية والدولية.

3 مجالات الدراسة:

*المجال المكاني:

ترتكز الدراسة حول القارة الافريقية التي أضحت تعاني من عدة أزمات بينية وصراعات داخلية بين سكان المجتمع الواحد. ونتناول بالتحديد في هذه الدراسة الأزمتان المالية والليبية، وهما دولتان تتواجدان علي الحدود الجزائرية، وتعاني الجزائر كثير من تداعيات الأزمات في هذه الدول علي أمنها القومي.

*المجال الزماني:

تبحث الدراسة على فهم دور الإتحاد الإفريقي في إدارة النزاعات الافريقية(مالي وليبيا) في الفترة الزمنية من سنة 2011م إلى يومنا هذا، حيث أن بداية الأزمة في ليبيا كان سنة 2011م، بعد انتقال موجة الربيع العربي من تونس إلى مصر وصولا إلى ليبيا. بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تعود إلى تاريخ بعيد لصراع الثوارق مع الحكومة المركزية في باماكو. غير ان هذا الصراع ازدادت تداعياته وتطوراته بعد 2012م وكان انفجار الأوضاع خاصة بعد الثورة الليبية وسقوط نظام معمر القذافي.

*المجال الموضوعي:

تتناول الدراسة موضوع الامن والسلم في القارة الافريقية، ولأنه لا توجد تنمية بعيدا عن الامن فان أهم دور للاتحاد الافريقي هو العمل علي تحقيق الامن في إفريقيا، وتتخصص الدراسة علي محاولة فهم دور الاتحاد الافريقي في معالجة أزمتي مالي وليبيا، والأسس التي اعتمدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد، كون هاتين الأزمتين تشكلان خطرا وتهديدا كبيرا لمستقبل القارة الافريقية.

أهمية الدراسة:

***الأهمية العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة، في إطار محاولة فهم دور أو أدوار الإتحاد الإفريقي، ممثلا في هيئة مجلس السلم و الأمن الإفريقي في مجال إدارة النزاعات، خاصة النزاع الليبي والمالي. كما تسعي الي إثراء المكتبة الجزائرية.

***الأهمية العملية:**

تعد القارة الإفريقية فضاء جيواستراتجيا للجزائر وملعبا مهما لها، والأزمتان اللتان سنتطرق إليهما هما من دول الجوار الجزائري. سنحاول فهم دور مجلس السلم و الأمن في مجابهة التدخلات الأجنبية وتبعاتها على القارة بحجة الأمن الإنساني.

أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا أساسا إلى تحقيق أهداف عدة نذكر منها:

- ✓ - فهم طبيعة الأزمتين الليبية و المالية و تطوراتها، وأطراف النزاع فيها، الي جانب التدخل الدولي وفق مبدأ مسؤولية الحماية.
- ✓ - البحث عن أدوار الإتحاد الإفريقي اتجاه مالي وليبيا.
- ✓ - تقييم أداء الإتحاد الإفريقي اتجاه القضايا الراهنة في القارة الإفريقية، وإبراز مدى فاعلية الدور الأمني للإتحاد، خاصة اتجاه التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزها الوضع الأمني المتدهورة في كل من ليبيا ومالي .
- ✓ - استيعاب وفهم وزن الإتحاد الإفريقي و قراراته أمام قرارات مجلس الأمن، ومدى قدرته على
- ✓ التأثير في القرارات الدولية المتعلقة بالدولتين.

المناهج:

المنهج الوصفي :

هو من أكثر المناهج العلمية شيوعا واستخداما في العلوم السياسية، و قد تم استخدامه بغية معرفة كل حيثيات وجوانب الظاهرة موضع الدراسة، الي جانب جمع البيانات الوصفية حولها.

استخدم المنهج الوصفي في هذه الدراسة، بغية وصف الوقائع ومناقشة المواقف والسياسات والربط بينهما، مما يسمح استنتاج الأحكام والخصائص العامة التي وجهت التطورات التي جرت في مالي وليبيا.

نجد من يعرف المنهج الوصفي على أنه "منهج من مناهج البحث، يسعى من خلاله الباحث إلى دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، يهتم بوصفها وصفا دقيقا، وهذا الوصف يكون إما كمي أو كيفي"[1].

المنهج المقارن:

المنهج المقارن هو بالأساس يسعى إلى الوقوف على أوجه الشبه والاختلاف، في الظاهرة موضع الدراسة وليس هناك ظواهر تامة الاختلاف أو تامة التشابه، و بالتالي فهذا الشيء نسبي.[2]

- أستخدم المنهج المقارن بغية تحديد الأدوار والديناميات التي ميزت العمل المشترك للدول الإفريقية من خلال الإتحاد الإفريقي، وذلك عن طريق التدخل لوقف الصراع والذي تجسد مدى حضوره وطريقة التعامل مع الأزمات بغية حفظ السلام الإفريقية، على الرغم من تعقيد وتشابك إبعاد الأزمات الأفريقية خاصة الثورة الليبية والأزمة المالية. ففي هذه الدراسة سنحدد طريقة تعامل الإتحاد الإفريقي مع كلتا الحالتين خاصة في ظل هيمنة قرارات مجلس الأمن، و نحدد مدى نجاعة الإتحاد الإفريقي و الدور الأمني الجديد الذي مارسه في كل من ليبيا ومالي.

[1] - مقال علمي بعنوان ***المنهج الوصفي***، موجود عير الرابط https://alawg50.wordpress.com/، تاريخ الدخول إلى الموقع 11 مارس 2017م، الساعة 14.23

[2] - عاطف علي، **المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية**، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، بيروت لبنان، ص58.

أدوات جمع المعلومات والبيانات:

لا يمكن إجراء أي دراسة دون الحصول على بيانات ومعلومات حول الموضوع، ولأجل هذا اعتدنا ثلاث مصادر هي:

***المصادر الأولية المتعلقة بالموضوع**: وهي متمثلة في بروتوكول إنشاء الإتحاد الإفريقي، ومجلس السلم و الأمن، والتقارير الصادرة عن دورات اجتماعات مؤتمر الرؤساء لإتحاد برلمان عموم إفريقيا.

***المصادر الثانوية المكتبية**: الموجودة في ثنايا الكتب و الدراسات و المقالات التي نشرت حول الموضوع.

***المصادر الالكترونية:** و هي متمثلة في مجموع المعلومات التي استقيناها من مختلف المواقع المتعلقة بالموضوع من الشبكة العنكبوتية (الانترنيت) .

الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا وجدنا من الاهتمام الأكاديمي الشيء الكثير حول الدور الأمني للإتحاد الإفريقي اتجاه قضايا القارة الإفريقية .

- دراسة بعنوان دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات، دراسة حالة النزاع في الصومال، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية للطالب **رجب عمر عبد السلام العاتي**، جامعة القاهرة سنة 2012، وقد تطرق من خلالها إلى البحث عن سبل و طرق وأدوات حل و تسوية النزاعات والصراعات من الإتحاد الإفريقي مع التركيز على حال الصومال.

- دراسة بعنوان دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، من جامعة دمشق السورية، من إعداد الطالب **محمد هيبة علي احطيبة**، سنة 2011. تحدث الباحث في هذه الدراسة عن دور مجلس السلم والأمن كهيكل للإتحاد الإفريقي في رسم و نسج السلم و الأمان في القارة الإفريقية، و الابتعاد عن العنف و الخلافات.

- دراسة بعنوان الإتحاد الإفريقي وتسوية الأزمات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية للطالبة **كلثوم زياني** من جامعة الجزائر 3، سنة2012/2011م، تتحدث من خلالها الطالبة حول دور

الإتحاد الإفريقي والسياسة الأمنية الجديدة للإتحاد في مواجهة التحديات والأزمات الجديدة في القارة، مع ذكر أمثلة حول تدخل الإتحاد الإفريقي في عدة دول.

ب-الإطار المفاهيمي و النظري:

1/ الإطار المفاهيمي:

لدراسة أي ظاهرة علمية خاصة في العلوم الاجتماعية وجب الرجوع إلى أمهات الكتب للبحث في المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، وقد ارتأيت من خلال موضوع الإتحاد الإفريقي ودوره في تسوية النزاعات حالتي ليبيا و مالي الرجوع إلى المفاهيم التالية:

تعريف الأزمة:

ورد للازمة تعريف في معجم **بلاك ويل** للعلوم السياسية، على أنه فترة تحد لاستمرار نظام من الأنظمة وقابلية استمراره، قد يكون النظام هي حكومة بلد معين أو بنية السلام العالمي، فقد تتغير الحكومة ويخوض البلد في الفوضى، وقد يتغير ميزان القوى الدولية أو تندلع الحرب.

كما أن للأزمة ثلاث جوانب مهمة جدا ألا وهي:المدة والشدة والنطاق.[1]

كما نجد تعريفا أخر للأزمة جاء به **تشارلز هيرمان** يصفها على أنها " تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير". يعرفها **جون سبانيير** كذلك علي أنها " موقف تطالب من خلاله دولة ما بتغيير الوضع القائم، و هو الوضع الذي تقاومه دول أخرى، مما يفسر حالة عالية من الإدراك بإمكانية اندلاع حرب"[2].

هذا، ونجد عدة أنواع من الأزمات من بينها الأزمة الاقتصادية التي تعرف على أنها "حالة تمس البورصات وسوق المال لمجموعة بلدان أو بلد محدد، تؤثر على اقتصاد هذه الدولة في كل القطاعات" كما نجد تعريفا أخر للأزمة الاقتصادية يصفها بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول[3].

---

[1]-فرانك بليي، ***معجم بلاك ويل للعلوم السياسية***، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولي، سنة2004م، ص.177.

[2]-إبراهيم بولمكاحل، ***سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية***، جامعة قسنطينة، ص.6.

[3]-رزأن صلاح، ***مفهوم الأزمة الاقتصادية***، مقال موجود علي الرابط http://mawdoo3.com، تاريخ الدخول إلى الموقع 14 مارس 2017، الساعة 14.26

تعريف النزاع:

إن المقصود بالنزاع عموما هو تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة، أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بهذه الأطراف إلى عدم القبول بالوضع، والسعي إلى تغييره بشتى الوسائل.

وحسب **دينيس ساندول Dennis Sendol** فالنزاع هو" وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهما تحقيق أهداف غير متفق عليها، ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم، من خلال إضعاف قدرات الأخر على تحقيق أهدافه"[1]

تعريف الحرب:

حسب معجم بلاك ويل للعلوم السياسية هي نزاع مسلح بين طرفين أو أكثر لكل من أطرافها أهدافه، و تعتبر أنه لا يمكن التوافق بينها.[2]

من جهة أخرى نجد **كلوزفيتش** يعرف الحرب على أنها "عمل من أعمال العنف يعمل على هدف إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا.....إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، لكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح يسويه الدم، وبهذا فقط هي تختلف عن النزاعات الأخرى"[3]

إدارة الأزمة: هي اجراءات الطوارئ التي يتخذها قادة الدول، للسيطرة أو لإنهاء نشاطات داخلية وخارجية، ينظر إليها على أنها تمس بالأمن القومي للدول.[4]

الإطار النظري:

من خلال الإطار النظري للدراسة نتطرق إلى أهم النظريات التي تعتمد عليها الدراسة، والتي أهمها نظرية الدور التي وجب التطرق إليها نظرا لطبيعة الموضوع الذي سوف نقوم بدراسته.

---

[1]-الحديثي عباس غالي، ***أنماط الصراعات البيئية***، من الرابط http//emu. Edu.tv

[2] - فرانك ببلي، ***نفس المرجع السابق***، ص.689

[3] - جراد عبد العزيز، ***العلاقات الدولية***، الجزائر، موقع للنشر، 1992م، ص.295

[4]- هاني عبد الرحيم العزيزي، ***معجم مصطلحات الجغرافيا السياسية و العسكرية***، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، سنة2005م، الطبعة الأولي، ص.99

ا-اقتراب التبعية:

يعتبر من الاقترابات الشائعة، جاء كرد فعل علي عجز الاقترابات السلوكية والتنموية التي كانت تسود بكثرة في خمسينيات القرن المنصرم هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجده يسعى الي تطوير النظرة الماركسية.

اقتراب التبعية يربط بين السياسة والاقتصاد، كما يؤكد علي استحالة عزل الظاهرة السياسية عن الأبعاد الأخرى في المجتمع خاصة ما تعلق بالاقتصاد[1].

نستخدم هذا الاقتراب في دراستنا، بغية إبراز مدى تبعية الأنظمة الحاكمة في الدول الافريقية إلى الدول الكبرى، وتأثير هذه الأخيرة على صناعة القرار فيها.

ب-نظرية الدور:

في البداية وجب الرجوع إلى نشأة و تطور نظرية الدور، و بلورة هذه النظرية عبر مختلف المدارس النفسية والاجتماعية والسياسية. إذ يمكن أن نتطرق إلى مفهوم الدور من خلال الرجوع إلى هذه المدارس.

المدرسة النفسية:

وصل مفهوم الدور إلى علم النفس بواسطة الجهود التدريبية المختلفة للعديد من علماء النفس، هؤلاء

الذين حاولوا التركيز على العلاقة التفاعلية بين الفرد والدور. بدأت الجهود في ثلاثينات القرن الماضي، وبالتحديد مع **مورينو** سنة 1934م، هذا الأخير الذي قام بتوظيف الدور كأداة للعلاج النفسي.

و من أهم تعاريف هذه المدرسة ما يلي:

تعريف **بارسونز Parsons:**" الدور يمثل قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حسب التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، مندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار"[2].

كما يوجد تعريف أخر للدور يتمثل في أن الدور" مركز متميز في نطاق بنيان اجتماعي معين ومحدد".

[1]- محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات***، الجزائر، سنة 1997م، ص.190

[2] - لهراوة سعاد، **معوقات الدور الجزائري في النزاع المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014، ص.14

المدرسة الاجتماعية:

تركزت تحاليل هذه المدرسة في نظرتها إلى الدور، على العلاقة بين وظيفة النظام الاجتماعي وسلوك الأفراد، ويشير **بارك** سنة 1926م وهو من أهم مؤسسي هذه المدرسة، أن كل شخص يلعب دورا في أي مكان، وانطلاقا من هذا الدور يمكن لنا معرفة أنفسنا ومعرفة غيرنا.

ونجد **برون بيدل** يعرف نظرية الدور على أنها " العلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص، ضمن ظروف معينة ومتعددة مع عمليات متنوعة ومتعددة، يفترض أن تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها"[1]

أما عن دخول هذه النظرية إلى ميدان العلوم السياسية، فيرى علماء الاجتماع أن هذا المفهوم كغيره من المفاهيم انتقل من العلوم الاجتماعية إلى العلوم السياسية، وهو ما أكده **جون كيت John Kiet** عبر مقال له سنة 1960م بعنوان **la notion de rôle en politique** في مجلة **revue française de science politique**.

يعتبر مفهوم الدور من أهم المفاهيم في علم السياسة، خاصة في ميدان السياسة الخارجية للدول. إذ ينطلق هذا الافتراض من أن لكل دولة دورا أو مجموعة من الأدوار، تقوم بها داخل البيئة الدولية والإقليمية، وان هذه الأدوار تحددها الوحدة الدولية انطلاقا من إدراك صانعي السياسة الخارجية داخل هذه الوحدات لمقدرة دولهم ولشكل البيئة الدولية والإقليمية.

من جهة مغايرة فقد مرت نظرية الدور أو مفهوم الدور في العلوم السياسية بعدة مراحل للتطور والنمو، لعل أهمها:

أ- <u>مرحلة النشأة</u>:

تعود هذه المرحلة إلى أفكار **كارل هوستي**، عندما وجه انتقادات للأدبيات التي ركزت على نظرية توازن القوي، والذي نتج عنه تجاهل مفاهيم الدور الخاصة بالقائد الإقليمي والمعاون للنظام الإقليمي رغم أهميتها الكبيرة.

[1] - ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، سنة 1985، ص.56

خلص **هوستي** إلى أن نظرية توازن القوي غير كافية، وتحتاج إلى مراجعة من أجل استيعاب مدركات السياسة الخارجية للدولة[1].

ب -**مرحلة التبسيط:**

تظهر هنا الجهود التي جاء بها **مارجديت هيرمان**، في تفسير الدور الذي تؤديه الوحدات البسيطة من خلال دراسة وبحث شخصيات القادة السياسيين، توصل من خلال هذه الأبحاث إلى وجود خصائص عند القائد تنعكس على أداء السياسة الخارجية.

وأكدت أبحاث **هيرمان** أن شخصية وفكر القائد، يؤثر في الأتباع في كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، وخاصة في توجيه السياسة الخارجية من خلال دراستها لقادة 12 دولة افريقية في جنوب الصحراء.

ج- مرحلة النضج:

شهدنا في هذه المرحلة على وجه الخصوص الجهود التي جاء بها **استيفان والكر Steven Walker**، الذي نشر في عم 1981م دراسة بعنوان التوافق بين الخطاب وممارسة السياسة الخارجية للدول، من خلال التأكيد على ضرورة تزاوج الدور مع الموقف بالنسبة للدول، و من هنا فهم دور الدولة المناسب الذي وجب أن تلعبه، ووصل إلى الحديث عن تعديل الدور وكذالك عن تغيير الدور تبعا للمواقف.

تم استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويان من التحليل ألا وهما:

المستوى الأول: يتم عبر بحث الأدوار السياسية من داخلها كل علي حدا، والبحث عن هيكل وادوار وتفاعلات الأنساق داخل النظام.

المستوى الثاني: يتم فيه بحث الأدوار السياسية عبر السياسة الخارجية وفي المجتمع الدولي والشخصيات المؤثرة في صناعة القرار الدولي. [2]

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن نظرية الدور تقوم علي خمس افتراضات أساسية ألا وهي:

---

[1] - لهراوة سعاد، ***نفس المرجع السابق***، ص.17

[2] - أسراء عمران احمد، مقتطف من كتاب ***دور القيادة في الإصلاح السياسي دراسة في علاقة الفكر والممارسة عمر بن عبد العزيز نموذجا***، متوفر علي الربط http://www.elsyasi.com، تاريخ الدخول إلى الموقع 15 ماي 2017، الساعة 16.55

- أن بعض أنماط السلوك قد تكون مميزة لأداء الأفراد الذين يعملون داخل إطار معين.

- الأدوار غالبا ما ترتبط بأفراد يشتركون في هوية واحدة.

- وجب علي الفرد الذي يؤدي الدور أن يكون مدركا لهذا الدور وأهميته.

- الدور لا يتوقف ويستمر نظرا لما ينتج عليه من ادوار معاكسة.

- يجب تأهيل الأفراد لأداء هذا الدور.[1]

<u>خصائص نظرية الدور:</u>

تتبني نظرية الدور مجموعة خصائص نذكر من أهمها ما يلي:

*إن أداء وتنفيذ الدور مرتبط بتوفير الموارد لذالك.

*أن يتضمن هذا الدور تصورات صناع القرار من الأعداء والأصدقاء.

*إن ادوار الدولة الواحدة تكون متعددة في آن واحد، مثل ما هو الحال مع مصر سنوات الستينات سعت إلى استقلال الدول العربية من جهة، وإلى التكامل العربي من جهة أخرى.

*إمكانية الاختلاف بين دور الدولة الإقليمي والعالمي، فنجد على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور الحارس على العالم والدور التكاملي في أمريكا الشمالية.[2]

أما عن أنواع الأدوار التي تؤديها الدولة فهي تتباين، حسب طبيعة الدولة وعوامل القوة التي تمتلكها ونقائصها فنجد واحد من هذه الدوار الثلاث:

الدور المفرط:

معناه أن هذه الدولة لا تعترف بالعقلانية وتحافظ علي المصالح المتبادلة لها مع الطرف الأخر، في نفس الوقت تمتاز مواقف هذه الدولة بالراديكالية والغلو المفرط في اتخاذ القرارات، بما لا يعطي فرصة للدول المغايرة بالتفاهم والتعاون المشترك.

[1]- خلد حميد الحسني وآخرين...، ***نظرية الدور، بحث من كلية العلوم السياسية***، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، سنة 2013، ص.10

[2] - لهراوة سعاد، ***نفس المرجع السابق***، ص.10

الدور الغامض:

وهذا يمثل العديد من الدول التي تنتهج هذا النوع من الدور، الذي يترك المحللين والمفسرين في حيرة من تصنيف هذه الدولة على أنها من النوع العدائي أو لا.

الدور المشوش:

وهذا النوع الذي تلعبه فئة قليلة من الدول، حيث انه يتعدى الدور الغامض إلى الدور المشوش الذي يصبح يبعث على الارتباك والقلق[1].

ج-النظرية الليبرالية المؤسساتية:

في كتب أخري نجدها تسمي باليبيرالية الجديدة، تطورت هذه النظرية في اطار النظرية المؤسسية الدولية، تؤكد هذه النظرية علي الدور المركزي للمؤسسات الدولية.

مفهوم المؤسسة: عرفها جون ميرشايمر John mearchaymerعلي أنها:" جملة من القواعد التي تحدد الطرق التي تحتم علي الدول التنافس و التعاون فيما بينها، بمعني أنها تصف إشكالا مقبولة من تصرفات الدول، وتحرم التصرفات الاخري[2].

تعتبر الليبرالية المؤسساتية امتداد لنظرية الليبرالية الكلاسيكية، كما أنها تمثل توسعا في دراسات التكامل الجهوي التي سادت إبان سنوات الستينيات من القرن الماضي، وكذا لدراسات الاعتماد المتبادل خاصة من خلال أعمال روبرت كوهين وجوزيف ناي.

ترتكز النظرية الليبرالية المؤسساتية علي مجموعة مسلمات تؤمن بها، لعل من اهم هذه الافتراضات:

/التعاون ممكن بين الدول في العالم، حتي بين تلك الدول التي تعاني من الفوضي والخراب، فهذه الدول التي تعاني من الأزمات يمكن أن تخفف حدة الأزمات عبر التعاون.

[1] - لهراوة سعاد، ***نفس المرجع السابق***، ص.13

[2] -Christian geiser, ***approche critique sur les conflits éthique et les refugie***, disponible sue le lien : http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf, date de rentré sur le site : 14 juin 2017 , a 17.25

/الدول هي الوحدات الأساسية في العلاقات الدولية، برغم أنانيتها وبحثها عن مصلحتها قبل أي شيء أخر، غير أن هناك مجالات تفرض علي الدول التكامل وذوبان مصلحتها في مصلحة الجماعة.

/يعد عدم الثقة والتخوف سمة بارزة في التعاون بين الدول، كما انه يشكل اكبر عائق لتحقيق الاعتماد المتبادل، تحاول المؤسسات معالجة هذه المشكلة من خلال: فرض سلطة القانون، الالتزام بالشفافية في التعاطي مع الملفات[1].

تعد الليبرالية المؤسساتية نظرية جاءت للتأكيد علي ضرورة بناء مؤسسات دولية، لأجل مواجهة التحديات الجديدة وتحقيق الامن الجماعي، كون التعاون الدولي أضحي ضرورة ملحة لمواجهة الصراعات والتهديدات الجديدة التي أصبحت تتخطي الحدود الجغرافية.

[1]- حسن بن منصور، ***التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الاورومتوسطي***، دار زرياب للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2003م، ص.53

الفصل الأول:

آليات إدارة النزاعات في الاتحاد الإفريقي

تمهيد

شكلت القارة الافريقية علي مدار سنوات عديدة مطمعا للقوي الاستعمارية الغربية، نظرا لما تكتسبه القارة من ثروات منها ما هو فوق الأرض، وما هو في جوفها. تبلورت في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي فكرة التحالف الإفريقي وذالك لهدف النهوض بالفرد الإفريقي. فتحقق هذا التحالف سنوات الستينيات. غير إن ازدياد عدد النزاعات والصراعات فرض علي صناع القرار في القارة الافريقية بحث هيكل يكون مسؤولا عن إدارة النزاعات القارية. كل هذا وغيره سوف نتطرق إليه من خلال هذا الفصل الأول.

المبحث الأول: من منظمة الوحدة الافريقية الي الاتحاد الإفريقي: رؤية جديدة لإدارة النزاعات الافريقية

كان من الضروري علي دول القارة الافريقية، أن تتحالف فيما بينها وتكاثف من جهودها، نظرا لكثرة التهديدات التي كانت تهدد القارة الإفريقية، الي جانب أن المواطن الإفريقي كان مهانا (تجارة الرقيق). سنتطرق من خلال هذا المبحث الي نشأة منظمة الوحدة الافريقية. وبعض من أدوارها كما نبرز خلفيات التحول من منظمة الوحدة الافريقية الي الاتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: نبذة حول منظمة الوحدة الافريقية

شكل الاتجار بالبشر(تجارة الرقيق) اللبنة الأولي لبناء تكتل إفريقي، ولقد تبلورت الفكرة عبر اجتماعات عديدة للنخبة الافريقية التي كان في اروبا وأمريكا، لعل أهمها كان اجتماع مانشستر سنة 1945م، نظرا لحضور عديد القادة الأفارقة فيه(ورفائيل الشاعر من الطوغو ونكروما من غانا.....) ولأنه جاء مع نهاية الحرب العالمية الثانية. خرج الأخير بعدة قرارات أهمها:

- رفض التقسيمات والحدود المصطنعة التي وضعها الاستعمار.
- الاستقلال التام والكامل لدول غرب إفريقيا.
- تأييد مطالب شعوب شمال إفريقيا .
- إلغاء الحكم البريطاني في السودان.[1]

وبعد عديد الاجتماعات وبالتحديد في سنة 1958م أول اجتماع لدول القارة الافريقية المستقلة بالعاصمة الغانية أكرا، نتج عنه سوء تفاهم كبير فنشأت ثلاث مجموعات تهدف الي خلق تكامل فيما بينها، هي كل من مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل ومجموعة منروفيا. كان لكل من هذه ميثاق

[1]- عادل عبد الرزاق، ***إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي رؤية مستقبلية*دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية***، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة 2008، ص.13.

خاص بها[1]. كانت الصفة الجامعة بين هذه المجموعة الثلاث هو إرادتها في تحقيق تكامل يجنب القارة شبح الاستعمار.

كان لكل منها نظرته الخاصة الي العملية التكاملية في كونها تكاملا يقيد سيادة الدولة المنظمة إليه، أو أن الدول تبقى محافظة على سيادتها الكاملة، و بعد مشاورات طويلة اتفق وزراء خارجية الدول الثلاثين[2] وتم إعلان ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي 1963م، وهو الذي وقع عليه 30 رئيسا في 28 ماي 1963م في حفل رسمي حيث نص على إنشاء منظمة تمهيدا للوحدة بين هذه الدول، و قد احتوى الميثاق على 33 مادة و ديباجة.

نص الميثاق على حفاظ الدول على سيادتها و العمل على تحقيق الوحدة تدريجيا، دعم التضامن الإفريقي[3]، التركيز على التحرر من قيد المستعمر وإخراج الفرد الإفريقي من المعاناة، وهو ما حلله باحثون على أن منظمة الوحدة الإفريقية جاءت كحل وسط بين مجموعتان الأولى كانت تدعو إلى إنشاء حكومة إفريقية و ذوبان السيادة في عملية التكامل، ومجموعة أخرى دعت إلى تعاون إفريقي مع حفاظ كل الدول علي سيادتها.

لقد أعلن ميثاق المنظمة عن عدة أهداف أوردها في مادته الثانية و الثالثة نذكر منها:

* تقوية وحدة دول القارة وتضامنها.

* تنسيق وتقوية التعاون لتحقيق حياة أفضل للشعوب.

* الدفاع عن سيادة أراضيها واستقلالها.

* القضاء على الاستعمار بجميع إشكاله في القارة.

* العمل وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.[4]

---

[1]-محمد المبروك يونس، ***تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية***، الطبعة الثانية، مطابع الوحدة، مطابع الوحدة العربية، مصر، 1991م، ص.78-79.

[2]- لقد كان عدد الدول الإفريقية المستقلة آنذاك 32 دولة،لكن كان غياب المغرب و الطوغو،المغرب احتجاجا علي حضور موريتانيا لأنه يعتبرها جزءا منه،و الطوغو لان بعض الدول المشاركة اعترضت علي حكومتها الجديدة آنذاك و عملية اغتيال الرئيس سالفانوس اولمبيو،انظر محمد مبروك يونس***نفس المرجع السابق***،ص.81.

[3] - عاكف يوسف صفوان،***المنظمات الإقليمية و الدولية***، الطبعة الأولي، دار الأحمدي للنشر، مصر،2004م، ص.187.

[4] - عادل عبد الرزاق، ***نفس المرجع السابق***، ص.21.

ما لوحظ على هذا الميثاق هو خلوه من إنشاء جهاز أمن جماعي يتولى الاضطلاع بمهمة تحقيق هذه الأهداف، رغم أن المنظمة تداركت هذا الخلل الهيكلي في اجتماع المغرب سنة 1982م، من جهة أخرى نص الميثاق على عدة مبادئ منها:

- المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها.
- التسوية السلمية للنزاعات والخلافات.
- السعي إلي تخليص القارة من الاستعمار.

المطلب الثاني: خلفيات التحول من منظمة الوحدة الافريقية الي الاتحاد الإفريقي

قامت منظمة الوحدة الإفريقية بعدة ادوار مهمة في القارة، تجلي هذا الدور خاصة من خلال تحرير القارة من الاستعمار، والعمل على سلامة أراضي الدول الإفريقية ووحدتها، فكانت آخر دولة استقلت هي ناميبيا في مارس1990م[1]، سعت المنظمة محاربة النزاعات في القارة بكل أنواعها و حماية القارة من التدخل الأجنبي. فمثلا وليس حصرا كان دورها فعالا في نزاع الحدود الجزائري المغربي و ما نتج عنه من حرب الرمال سنة 1963م، وفي نزاع الحدود الموريتاني السنغالي، و أزمة إثيوبيا واريتريا و غيرها.

غير انه في أواسط الثمانينات شهدت بعض التراجع في أداء المنظمة، بفعل كثرة الصراعات في القارة وتنامي تهديدات جديدة فيها، يرجع هذا الضعف في أداء المنظمة في تلك الفترة وما بعدها إلي أسباب هي:

- الانقسام الإيديولوجي الذي كانت تشهده القارة، وظهور فكرة الإقليمية بعد فشل التعاون الدولي الجماعي كتأسيس اتحاد المغرب العربي ومنظمة الاكواس.

[1] - عادل عبد الرزاق، ***نفس المرجع السابق***، ص.36

- عدم الاهتمام الكبير من منظمة وحدة الإفريقية بالمشاركة الشعبية وهو ما جعل المنظمة تصبح مكانا لنزاعات الرؤساء الأفارقة وادي إلي نقص وعي الشعوب[1].

- تركيز التجربة الوحدوية من خلال منظمة الوحدة الإفريقية على الجانب السياسي أكثر من أي نوع أخر، ولم تتدرج من الوحدة الاقتصادية إلى الوحدة السياسية، حيث أن أي تجمع يجب أن يكون أعضاءه متلائمين اقتصاديا لكي يصل إلى التكامل السياسي.

- تركيز المنظمة خلال العقود من إنشائها، على مساندة حركات التحرر عبر القارة الإفريقية، حيث نجد من أهم انجازاتها إنشاء لجنة تحرير إفريقيا بدولة تنزانيا التي أوكلت إياها مهمة تنسيق المساعدات المادية والعسكرية التي توجه إلي الحركات التحررية، ونتاج لذلك تم إهمال احد أهم أهداف المنظمة التي هي التكامل والتنسيق الاقتصادي بين الأعضاء.

- الانشقاق العربي والإفريقي ومدى تأثيره سلبا على مسيرة التعاون العربي الإفريقي، و كانت بدايات الانشقاق مع كامب ديفيد والتضارب في الآراء حول تعليق عضوية مصر.

- معاناة الدول الإفريقية في آخر عقد من القرن العشرين من تداعيات القطبية الأحادية، حيث تراجعت مكانة القارة التي كانت تتمتع بها إبان الحرب الباردة، وانخفض حجم المساعدات الدولية التي كانت توجه للمنظمة..

- العجز الذي عرفته المنظمة في معالجة الصراعات البينية، مما أدى إلى كوارث إنسانية كالحروب الأهلية والتطهير العرقي وانهيار الدول، مما أدى في سنة واحدة إلى وفاة ما يقارب 7 ملايين شخص سنة 1988م.

- استغلال ثروات القارة من جانب المستعمر السابق، وولاء عدد كبير من الرؤساء الأفارقة إلى المستعمر السابق، فمثلا الدور البلجيكي في الكونغو يفوق أضعافا مضاعفة دور منظمة الوحدة الإفريقية[2]. دون أن نغفل الإخفاقات التي حققتها المنظمة علي المستويات الآتية:

[1] - رانيا حسين خفاجة، ***الاتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة***، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002م، ص170

[2] - محمود أبو العينين وآخرون، **التقرير *الاستراتيجي الإفريقي لسنة 2006***، مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر،2007، ص.215

ا-علي المستوي الأمني والسياسي:

كانت الدول الافريقية تواجه مشاكل كبيرة في عقد مؤتمر الرؤساء التابع للمنظمة، حيث ان عدة رؤساء كانوا يمتنعون عن الحضور والبعض الأخر يكتفي بإرسال ممثلين عنهم. كما عانت من مشاكل في ما يتعلق بمكان عقد المؤتمر كون ميثاق المنظمة لم يحدد مكانا تعقد فيه مؤتمرات الرؤساء. فمثلا في سنة 1965م عندما رفض بعض الرؤساء الافاراقة عقد مؤتمر القمة في العاصمة الغانية اكرا وحجتهم في هذه المقاطعة هي عدم التزام غانا بمبادئ المنظمة. ذات الحال حدث سنة 1971م عندما كان مقررا عقد القمة في أوغندا غير ان ظروف الانقلاب السياسي لم تسمح بذالك ونقلت الي أديس أبابا.

أما عن مجال تسوية النزاعات فقد أخفقت حيث انه من مبادئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،فهي لم تحاول علي مدار سنوات وجودها إدانة أي انقلاب سياسي حدث في تلك الفترة مما يؤكد إخفاق المنظمة في هذا المجال[1].

ب-علي المستوي الاقتصادي:

رغم أنها علي الورق حققت عديد الانجازات تبعا لخطة عمل ابوجا سنة 1996م، غير أنها في الوقع لم تتمكن من تحقيق الشيء الكثير. حيث انخفضت حصة القارة من التجارة الدولية، بعد أن كانت صادرات القارة الافريقية تمثل 3.1 من المائة من الإنتاج الدولي سنة 1955م انخفضت الي 1 من المائة من الإنتاج العالمي سنة 2001م، كما ان ديون القارة الافريقية قد بلغت سنة 2000م 330مليار دولار[2]،واصبحث خدمة الدين تنهش مداخيل الدول الافريقية من ثرواتها، كما لا نغفل الأمراض والأوبئة الكثيرة التي كانت تعاني منها القارة الافريقية.

كل هذه الأسباب والإخفاقات أدت إلى تراجع حركة الوحدة الإفريقية، وجعلت من تجديده ضرورة للنهوض بالقارة فجاءت محاولة الاقتداء بالاتحاد الأوروبي، خاصة مع تنامي التهديدات اللاتماثلية الجديدة بعد الحرب الباردة كجريمة المنظمة و الإرهاب العابر للحدود، مما افرز عند الأفارقة فكرة التوحد لتحقيق الأمن و التنمية و هذا لن يتحقق إلا عبر الاتحاد الإفريقي.

[1]- مهند النداوي، ***الاتحاد الافريقي وتسوية النزاعات"دراسة حالة الصومال"***، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط1، سنة 2015م، ص.10

[2] ***نفس المرجع السابق***، ص.12

المطلب الثالث: نشأة الاتحاد الإفريقي

في ظل كل تلك الظروف و التهديدات الجديدة التي أجبرت الأفارقة على ضرورة التفكير من جديد في فكرة الوحدة الإفريقية وتفعيل آلية جديدة للوحدة، فعقد قمة ابوجا سنة 1991م بنيجيريا و تم التصديق عليها ودخلت حيز التنفيذ سنة 1994م، و قد خرجت القمة سنة 1991م بما سمي بمعاهدة ابوجا، هذه الأخيرة التي نصت على إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية في اجل أقصاه 34 سنة من بعد التصديق، و يكون الإنشاء عبر ستة مراحل تنتهي بإنشاء السوق المشتركة الإفريقية في أفاق 2028م[1].

جاءت قمة سيرت الليبية سنة 1999م التي حملت معها أمال الأفارقة و تعد هذه القمة التي عقدت طبقا لقرارات قمة الجزائر العادية التي كانت في الفترة ما بين 12 و 14 جوان 1999م. التي كان من بين قراراتها ضرورة عقد قمة استثنائية تخصص لتفعيل أداء منظمة للوحدة الإفريقية، وجاء العرض من رئيس ليبيا معمر القذافي لاستضافة هذه القمة و لقي القبول و الترحاب، فعقدت قمة سرت في الفترة من 6 إلى 9 سبتمبر 1999م.

و قد احتوى جدول أعمال القمة على مشاريع لعل أبرزها ما يلي:

* مشروع إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية.

* تأسيس المحكمة العليا الإفريقية.

* إنشاء مصرف مركزي إفريقي.

* إقامة رابطة اقتصادية افريقية[2].

إن فكرة الولايات المتحدة الإفريقية لم تكن حلما، بقدر ما كانت مشروعا جاءت به ليبيا و حمل ميثاقا له مكونا من 13 مادة.

خرجت القمة بما سمي "إعلان سرت" الذي أكد على ضرورة وضع حد للنزاعات في القارة، إلى جانب السعي إلى النهوض بالقارة وزيادة تأثيرها على القرارات الدولية، وجاء من خلال الإعلان تكليف وزراء الخارجية المنظمة بإعداد النص القانوني للاتحاد الإفريقي المقترح، وتقديمه في قمة الطوغو القادمة

[1]- عادل عبد الرزاق، ***نفس المرجع السابق***، ص110.
[2]عادل عبد الرزاق، ***نفس المرجع السابق***، ص.50

سنة 2000م. فجاءت قمة لومي الطوغو سنة 2000م، أين تم إعداد المؤتمر التأسيسي و المصادقة عليه وتم التوقيع على المؤتمر التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

أما بعدها فجاءت قمة سرت الثانية في 2001م في الدورة الاستثنائية، والتي عملت على تحفيز الدول التي لم تتوقع على الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي على التوقيع عليه. وجاء الفرج أخيرا بلوساكا في زامبيا في الدورة السابعة و الثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 2002م، أين كان ميلاد الاتحاد الإفريقي ودخول ميثاقه حيز التنفيذ عبر مصادقة 34 دولة افريقية عليه. هذا، وقد وضعت من خلال قمة لوساكا معايير تسيير الفترة الانتقالية من الوحدة إلى الاتحاد الإفريقي، وهي فترة حددها الاتحاد الإفريقي بسنة.

تجدر الإشارة إلى أن المشروع الليبي للولايات لمتحدة الإفريقية ليس هو نفسه الاتحاد الإفريقي، حيث انه لم بحضي باهتمام كبير من الدول الإفريقية مما اجبر الدول الإفريقية علي تعديله، غير انه يبقي هو اللبنة الأولى في مسار الاتحاد الإفريقي.

تم تحديد مجموع أهداف و مبادئ يسير عليها الاتحاد كمنظمة إقليمية للقارة الإفريقية و من أهدافه:

* تحقيق وحدة الشعوب الإفريقية وتضامنها.

* الدفاع عن سيادة الدول الإفريقية ووحدة أراضيها.

* البحث عن تعزيز السلام والأمن القاري.

* تعزيز الديمقراطية و الحكم الراشد.

* العمل طبقا لما تنص عليه مواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1] .

ترتكز المنظمة على مجموعة مبادئ أساسية حددها ميثاقها التأسيسي ونذكر منها:

* المساواة والترابط بين الدول الإفريقية.

* احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

[1] - منظمة الوحدة الإفريقية***وثيقة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي***، المادة03، لومي، الطوغو،10-12 جويلية 2000، ص05، 06

* المشاركة الشعبية في الاتحاد الإفريقي.

* عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

* احترام حقوق الإنسان والشعوب[1].

لقد كانت هذه هي المبادئ والأهداف التي يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تحقيقها إلى جانب تأكيده على ضرورة نبذ النزاعات و الصراعات، ورفض التدخل الأجنبي في شؤون القارة. و أهم إضافة جاء بها ميثاق الاتحاد الإفريقي التأسيسي هي إمكانية تدخل الاتحاد الإفريقي في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في حالات حددها بوضوح هي:جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وهو التدخل الذي كان مرفوض ضمن لوائح منظمة الوحدة الإفريقية. كما يعطي هذا الميثاق الحق للدول الإفريقية في طلب التدخل من الاتحاد الإفريقي لإعادة الأمن و الاستقرار إليها[2].

الاتحاد الإفريقي عديدة الهياكل والمؤسسات التابعة له، تسمح له بإدارة شؤون القارة الافريقية وتحقيق الرفاه للموطن في كل جهات إفريقيا ومن أهم هذه المؤسسات والهياكل مايلي:

ا-مؤتمر الرؤساء: يتألف مؤتمر الاتحاد من رؤساء دول الاتحاد الإفريقي، كما يمكن أن يعوضهم رؤساء الحكومات أو ممثلين عنهم حسب الأصول. هذا، ويتولي رئيس دولة معينة أو حكومة رئاسة المؤتمر لمدة أربع سنوات بعد أن يتم انتخابه من قبل الرؤساء، كما نجد لهذا الرئيس أربعة نواب.

ينعقد مؤتمر الرؤساء مرة واحدة في دورة عادية السنة قبل سنة 2004م، وبعد سنة 2004م أصبح ينعقد مرتين في السنة الواحدة في الدورة العادية، كما ينعقد في دورات استثنائية بناءا علي طلب احد الأعضاء.

ب-برلمان عموم إفريقيا: جاء البروتوكول التأسيسي لبرلمان عموم إفريقيا، مع برتوكول تأسيس الاتحاد الإفريقي سنة 2001م، غير إن هذا الأخير لم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2004م.

كان البروتوكول الإنشائي لبرلمان عموم إفريقيا ينص في بداية الأمر أن يكون عدد أعضاء الدول متساوي، بمعني أن لكل دولة يكون 5 أعضاء، مع شرط أن تكون من بينهم امرأة. يتم انتخاب الأعضاء

[1]- منظمة الوحدة الإفريقية، ***وثيقة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي***، المادة04، لومي،ا الطوغو،10-12 جويلية 2000، ص.ص.06 07

[2] **-(guy) mvelle, *union africaine :fondement, organes ,programmes et action***, l'harmattan ,France, 2007 , page.49

أو تعيينهم من قبل البرلمانات الوطنية للدول، وتختلف مدة ولاية كل عضو لأنها تكون حسب مدة الولاية في برلمان بلده الأصلي. كما ينتخب رئيس برلمان عموم افريقيا الذي يكون له أربع نواب بالاقتراع السري من الأعضاء.

كما ينعقد برلمان عموم إفريقيا مرتين في السنة وله عدة مهام منها:

- العمل علي تنسيق القوانين بين الدول الأعضاء.

- الترويج لإشعارات وبرامج الاتحاد الإفريقي في برلمانات الدول الأعضاء.

- التنسيق بين السياسات والبرامج داخل الدول الأعضاء.

- القيام بمجموعة مهام تسعي إلى تحقيق التكامل الإفريقي[1].

كما يحتوي الاتحاد الإفريقي على عديد الأجهزة الأخرى على غرار مجلس السلم والأمن ومحكمة العدل الإفريقية، المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب هذه الأخيرة التي نشأت سنة 1996م، إلى جانب عديد الهيئات الاقتصادية علي غرار البنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد الإفريقي، والصندوق الاقتصادي والاجتماعي[2].

في مجال إدارة النزاعات جاء في البروتوكول التأسيسي للاتحاد الافريقي بسلطات تدخلية اكبر، على عكس منظمة الوحدة الافريقية، هذه الأخيرة التي كانت ترفض التدخل في شؤون الدول الداخلية، والدليل هو مثلا النزاع في مالي الذي اشتعل من ستينيات القرن الماضي غير أن المنظمة لم تتدخل لفضه بل بقيت تعتقد انه شان داخلي.

[1] - مهند النداوي، ***نفس المرجع السابق***، ص.31.

[2] - خيري عبد الرزاق جاسم، ***الاتحاد الافريقي(النشأة، الهيكلية، والتحديات)***، مقال منشور في مجلة جامعة بغداد متوفر عبر الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60415، تاريخ الدخول 23 جوان 2017، الساعة 20.02.

المبحث الثاني: مجلس السلم و الأمن الإفريقي: آلية هيكلية لمحاربة النزاعات

نشا الاتحاد الإفريقي أساسا بهدف محاربة الصراعات والنزاعات في القارة السمراء، ويسعى كمنظمة إقليمية إلى البحث عن فرض الأمن و السلم في القارة الإفريقية عبر هيئة مجلس السلم والأمن الإفريقي التي تم استحداثها، أملا في أن تكون نهاية هذه الأزمات علي يد مجلس السلم والأمن.

المطلب الأول: نشأة مجلس السلم و الأمن الإفريقي

لم تأت نشأة مجلس السلم والأمن الإفريقي من العدم، بقدر ما كانت نتيجة لمتغيرات فرضت وجود هذا الكيان الإفريقي المتخصص في تسوية الأزمات والنزاعات، حيث كان الملفت للنظر أنهم اغفلوا في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، تحديد الوضعية المستقبلية لآلية الإدارة النزاعات التي كانت متخصصة في فترة منظمة الوحدة الإفريقية، قبل أن يتم دمجها في قمة لوساكا 2001م، مع طرح إمكانية تغيير اسمها و زيادة صلاحيتها، ثم جاءت عدة محاولات ونقاشات للقادة الأفارقة تسعى إلى تغيير الاسم إلى مجلس السلم و الأمن الإفريقي.

جاءت بعد هذا قمة دوربان بجنوب إفريقيا بتاريخ 9 جويلية 2002م، أين تم تبني البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم و الأمن الإفريقي، ودعوة الدول الأعضاء في المنظمة إلي المصادقة عليه، وإبقاء آلية إدارة النزاعات قائمة في الفترة الانتقالية إلى غاية التصديق عليه.

كان برتوكول مجلس السلم و الأمن الإفريقي كآلية افريقية جديدة تعمل علي تسوية و إدارة النزاعات والصراعات، والبحث عن إفريقيا دون مشاكل، متكونا من 23 مادة إلى جانب الديباجة، دخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003م، وبدا ممارسته الفعلية بتاريخ 25 ماي 2004م[1].

نصت الفقرة الأولي من المادة الثانية للبروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي علي انه جهاز لصنع القرار فيما يتعلق بمنع وتسوية النزاعات الافريقية[2].

---

[1] - زياني كلثوم، ***الاتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات***، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، سنة2012م، ص.125 126.

[2] - ريم محمد موسي، ***دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات السودان نموذجا***، مقال من المجلة الافريقية للعلوم السياسية، متوفر علي الرابط: http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/archived-articles/87-redaction/1123-csuaf، تاريخ النشر 08 اوت 2015م، تاريخ الدخول الي الموقع 16 جوان 2017م، الساعة 02.14

و جاءت المادة الرابعة من بروتوكول الإنشاء حاملة على عاتقها مبادئ يسير عليها مجلس السلم و الأمن الإفريقي، و قد تمثلت هذه المبادئ و في مجملها على ما يلي:

*العمل على التسوية السلمية للنزاعات والصراعات.

*احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعمل طبقا لما ينص عليه الميثاق الدولي لحقوق الإنسان.

*احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

*المساواة في السيادة و الاعتماد المتبادل بين الدول.

*الحق الأصيل في التواجد المستقل.

*حق الاتحاد الإفريقي في التدخل في الدول في حالات جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، وانتهاك حقوق الإنسان.

*حق الدول الأعضاء في طلب تدخل الاتحاد الإفريقي فيها.

كلها مبادئ يسير عليها مجلس السلم و الأمن الإفريقي بغية ضمان الأمن في القارة السمراء[1].

ويسعى مجلس السلم و الأمن الإفريقي إلى العمل بغية تحقيق مجموعة أهداف تمت الإشارة إليها في المادة السادسة من بروتوكول الإنشاء، لعل أهمهما:

* تعزيز ظروف الأمن و السلام والاستقرار في ربوع القارة الإفريقية.

* العمل علي اتخاذ كافة الترتيبات التي تسعى إلى إدارة وتسوية النزاعات والخلافات.

* تعزيز مبادئ السلم والأمان و نبذ النزاعات.

* التدخل الإنساني وتسيير الكوارث في دول القارة.[2]

[1]- زياني كلثوم، ***نفس المرجع السابق***، ص.127

[2] -Delphine lecoutre***, le conseil de la paix et de la sécurité de l'union affrican.cles d'une nouvelle architecture déstabilité en Afrique ?,*** magazine Afrique contemporaine ,eté2004, page.139

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس السلم الامن الإفريقي

يتكون مجلس السلم و الأمن الإفريقي من مفوضية الاتحاد الأفريقي، و خمس لجان، تقوم المفوضية بأعمال الجمعية العامة للمجلس و يقع على عاتق رئيسها ما يلي:

ا-المهام:

- لفت انتباه لجنة الحكماء لأي وضع يستحق التدخل.

- القيام و السعي عن طريق المساعي الحميدة لوقف وتسوية النزاعات، سواء بالتدخل الشخصي، أو عن طريق موفدين و العمل على إعادة الأعمار بعد الحروب و النزاعات المسلحة.

ب-السلطات:

- المتابعة الدقيقة و المستمرة لمدي تنفيذ قرارات و مقررات مجلس السلم و الأمن الإفريقي،عن طريق إرسال لجان متابعة و تحصي الأوضاع، مع إمكانية الرجوع إلى المجلس في حالة إعاقة عمل هذه البعثات.

- العمل على تنفيذ قرارات المؤتمر *الاتحاد الإفريقي* وفقا لما نصت عليه المادة 04 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والتي تتعلق بحق الدول الأعضاء في أن تطلب تدخل الاتحاد فيها بهدف الحفاظ علي السلم.

- إعداد تقارير دورية وشاملة تقدم للاتحاد الإفريقي حول الأوضاع في القارة.

يتكون المجلس من خمسة لجان هي:

1-لجنة الحكماء: وهي لجنة تتكون من خمسة أعضاء و شخصيات لها مكانتها في القارة السمراء، كما وجب أن يكون لها إسهامات في مجال السلم و الأمن وفض النزاعات في القارة، ويقوم رئيس المفوضية بالتشاور مع رؤساء الدول الأعضاء باختيارهم، ويكون الاختيار على أساس التمثيل الإقليمي هذا و يعينهم مؤتمر الاتحاد لولاية عمرها 3 سنوات.

إن الدور الأساسي لهذه اللجنة متمثل في تقديم المشورة بشان كافة المسائل المتعلقة بالسلم و الأمن في القارة[1].

2- نظام إنذار قاري مبكر: يتكون النظام من وحدة مركزية للمراقبة متواجدة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا تعرف بفرقة الأوضاع، وتتصل هذه الوحدة المركزية بوحدات فرعية خاصة بالمراقبة والرصد داخل الآليات الإقليمية، مثل آلية الاكموج داخل تجمع الاكواس في غرب إفريقيا، وترتبط بفرقة الأوضاع للتنبؤ بالمنازعات في القارة.

هذا، ونجد هيكل النظام مكون من 21 عضو، إضافة إلي رئيس الجهاز وهم موزعين على النحو الأتي:2 من النواب في المجلس، 2 من سكرتارية الاتحاد الإفريقي، 2 من المسجلين، و15من المحللين، 5 منهم محللون سياسيون يعملون كرؤساء لفروع النظام في أجزاء القارة الخمسة[2].

3- القوات الإفريقية الجاهزة: تمثل القوات أداة تسعى لمنع الصراعات و النزاعات بين الدول الأفريقية أو الداخلية في الدول ذاتها، وهي تعالج الصراعات حتى قبل وقوعها، بغية ردع أي احتمال للحرب أو تدخل أجنبي على القارة ومنع أي تدويل للقضايا الإفريقية.

تتكون هذه القوة من عناصر افريقية جاهزة عسكرية ومدنية، تكون في بلدانها ومستعدة للانتشار السريع، إذا ماطلب منها المؤتمر أو المجلس التدخل، كما تتكون من هيئة للأركان مهمتها الأصلية في إسداء المشورة، إلى جانب تقديم المساعدة للمجلس فيما يتعلق بالاحتياجات العسكرية والأمنية.

4- صندوق السلم:تعد مسالة التمويل مسالة أساسية، و من أهم المشاكل التي تعيق عمل المجلس، وبغية معالجة هذا النقص في العملية التمويلية للمجلس، تم إنشاء صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم جهود السلم والأمن في القارة.

هذا، ويعتمد الصندوق على مصادر متعددة للتمويل من بينها:مساهمات الأعضاء، والمساهمات من داخل القارة وخارجها، بشرط أن لا يتعارض هذا التمويل مع مبادئ و أهداف الاتحاد الإفريقي.

---

[1] - زياني كلثوم، ***نفس المرجع السابق***، ص.130

[2] - محمد هيبة علي احطيبة، ***دور مجلس السلم في حل النزاعات و تسويتها في إفريقيا***، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد27، العدد الثالث، سنة2011. ص.636

5-اللجنة العسكرية: وهي لجنة مكونة قادة أركان الدول العضوة في المجلس، وتتعلق مهامها بالمشورة في القضايا العسكرية[1].

المطلب الثالث: مهام وأهداف مجلس السلم و الأمن الإفريقي

قبل الخوض في مهام مجلس السلم و الأمن الإفريقي، ارتأيت أن أتطرق ولو من دون إطناب إلى كيفية تكوين مجلس السلم و الأمن الإفريقي، فهو مجلس بالأساس مكون من 15 عضوا ينتخبون على أسس متساوية، ومنهم عشرة أعضاء يتم انتخابهم لمدة عامين و خمس أعضاء لثلاث سنوات، وهذا بغية مراعاة الاستمرارية و التمثيل العادل،كما انه في التصويت تتمتع الدول بنفس وتأثير الأصوات.

يتم اختيار الدول الأعضاء قياسا على مدى استعدادهم وجاهز يتهم، وتقاس هذه الأخيرة بمعايير حددتها و بدقة المادة الخامسة من البروتوكول الإنشائي ألا وهي:

* الالتزام والعمل وفقا لما تنص عليه مواثيق الاتحاد الإفريقي.

*الإسلام في عملية تعزيز السلام والأمن في القارة الإفريقية.

*المشاركة في عملية تسوية النزاعات على النطاق الإقليمي والقاري.

*القدرة على تحمل مسؤولية العضوية في المجلس.

*الإسهام في صندوق السلام للقارة الإفريقية، وهو صندوق سنعود له لاحقا.

*احترام دولة القانون وحقوق الإنسان.

*إمكانية الدولة العضو في تجهيز البعثات الدائمة لدى رئاسة الاتحاد، و الأمم المتحدة

*الالتزام بسداد الالتزامات المالية للاتحاد

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة المنتهية عضويتها بإمكانها الترشح لعضوية جديدة.

يجتمع المجلس بصفة دورية ويتم هذا على مستوى الممثلين الدائمين على الأقل مرتين في الشهر الواحد، كما يمكن الاجتماع على مستوى الوزراء والرؤساء مرة واحدة في السنة. يعقد مجلس السلم والأمن

[1] - زياني كلثوم، ***نفس المرجع السابق***، ص.132

الإفريقي اجتماعاته في جلسات مغلقة، لا يسمح لدولة حتى وان كانت عضو حضور الجلسة إذا كان الموضوع متعلقا بها، كما لا تشارك في المداولات و عملية صنع القرار مع إمكانية دعوة الدولة*سواء عضوا أو غير عضو*لطرح وجهة نظرها و الانسحاب*.

و على هذا تتحدد مهام المجلس فيما يلي:

1/ السعي إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة السمراء.

2/ العمل بموجب الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر.

3/ صنع السلم ودفع عمليات السلام.

4/ التدخل بناءا على المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

5/ العمل علي إعادة الأعمار بعد نهاية النزاعات.

يهدف مجلس السلم والأمن الإفريقي الي تحقيق مجموعة أهداف في مجال تخليص القارة من النزاعات وتتلخص في مجملها في:

-تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا .
-منع الصراعات وبناء السلام .
-تنسيق الجهود القارية لمنع وحصار الإرهاب الدولي .
-تطوير سياسة دفاعية مشتركة للإتحاد الأفريقي .
-تعزيز وتشجيع الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون .
-حماية حقوق الإنسان والحريات العامة[1].

كما يتخذ المجلس قراراته بالأغلبية البسيطة في القضايا البسيطة، وبأغلبية الثلثين في القضايا الجوهرية.

[1]-ريم محمد موسي، ***نفس المرجع السابق***

المبحث الثالث: نماذج عن معالجة المجلس للنزاعات الافريقية

لقد قام مجلس السلم والأمن الإفريقي بادوار مهمة جدا في درء النزاعات في القارة، و كان تدخله هاما و فعالا في عدة قضايا نذكر منها:

المطلب الأول: التدخل في جزر القمر

تدخل الاتحاد الإفريقي في جزر القمر، وكان تدخله حاسما حيث تمكن من حل القضية أو الأزمة التي كانت تضرب هذا البلد، جذور الأزمة القمرية تعود إلى سنة 1997م، أين طالبت سلطات جزيرة انجون الانفصال عن جزر القمر، غير أن هذا الحال لم يدم طويلا حيث انه وبعد أن تولى رئيس القوات المسلحة قيادة البلاد بعد الانقلاب سنة 1999م، تم فتح باب مفوضات السلام بين الطرفين برعاية و حرص كبير من منظمة الوحدة الإفريقية وقت ذاك وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق سلام سنة 2001م.

المشكل عاد مرة أخرى سنة 2007م، ليطرح بعد أن رفض رئيس جزيرة انجوان التنحي من منصبه بعد نهاية عهدته الانتخابية، وكان الرئيس القمري **احمد سامبي** آنذاك عين **الكعبي حميدي** رئيسا غير أن **أحمد بكر** رفض التنازل وأعلن التمرد، في بداية الأمر كان تدخل المجلس و منه الاتحاد الإفريقي سلميا، حيث انه أرسل بعثتين لدعم الانتخابات الرئاسية الأولى قوامها 462 من العسكريين والمدنيين، والثانية بعثة الاتحاد الإفريقي للانتخابات والمساعدات الأمنية، غير أن الرئيس **محمد بكر** رفض تطبيق هذه الأوامر.

هذا ما استدعى التدخل المباشر لقوات الإفريقية الجاهزة، وتم تطبيق القرار 186*الصادر عن الاتحاد وعملية الديمقراطية في جزر القمر. وعلى ذلك تم تجميع 1355 جندي من كل من ليبيا تنزانيا والسودان توجهوا للجزيرة وانهوا سيطرة **بكر** وحلفاؤه عل الجزيرة في 25 مارس 2008م[1].

***محمد بكر**:هو عقيد عسكري تم تعيينه حاكما لجزيرة انجون سنة 2002م،غير انه رفض التنازل عن السلطة بعد نهاية ولايته مما دفع المجلس الي التدخل و عزله و اجبر علا لفرار من البلد.

***القرار رقم 186:**هو قرار اتخذه مجلس الرؤساء للاتحاد الإفريقي بتاريخ في نهاية جانفي و بدايات فيفري 2008م، يقضي بالتدخل في جزر القمر عسكريا لإنهاء أزمة انجون.

[1] - محمد هيبة علي احطيبه، ***نفس المرجع السابق***، ص.639 640

***محمد سياد بري:**ولد سنة 1919م بالصومال، ترأس الصومال بعد انقلاب عسكري سنة 1969م جاء بعد يوم واحد من دفن سابقه و اعتمد الاشتراكية نظاما اقتصاديا و عمد التوجه إلي سياسة التاميمات الكبرى،بعد سقوط الاتحادالسوفياتي فر من ومقديشو سنة 1991م و منه الى كينيا و توفي سنة 1995 بنيجيريا بعد سكتة قلبية

في ضوء رفض السلطات الإنجوانية الاستجابة لقرارات المجلس السابقة، قرر المجلس التسوية القسرية للصراع، وقد تدرجت العقوبات التي فرضها المجلس على السلطات الانجوانيةبدءاً من حظر التنقل من الجزيرة وإليها، فالعقوبات الاقتصادية، وأهمها تجميد أصول تلك السلطات وأموالها، ثم هددها بعمل عسكري ضدها، بيد أنها مضت في طريقها، فقام المجلس بعملية عسكرية ضدها عرفت ب "الديمقراطية في جمهورية القمر"، في إطار تنفيذ قرار مؤتمر الاتحاد رقم " 186 "، الصادر عن قمة الاتحاد العاشرة في يناير، فبراير 2008 م، والذي أعقبه اجتماع رئيس المجلس التنفيذي في 20 فبراير ببعض وفود الدول الأفريقية ورئيس جمهورية القمر لبحث تنفيذ قرار المؤتمر، إذ تقرر تكوين بعثة من نحو " 1350 " جندياً شاركت فيها قوات من كل من ليبيا، السودان، تنزانيا.[1]

لم تكن جزر القمر الدولة الوحيدة التي تم فيها التدخل عسكريا لدواعي تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين ظاهريا، إذ نلاحظ هذا في معظم الدول الإفريقية التي تعاني من إرهاصات نزاعية مختلفة الجرعات، عكس ما يحدث في دول أخرى من القارات الاخري.

هذا ما استدعى التدخل القصري المباشر لقوات الإفريقية الجاهزة، وتم تطبيق القرار 186*الصادر عن الاتحاد وعملية الديمقراطية في جزر القمر. وعلى ذلك تم تجميع 1355 جندي من كل من ليبيا تنزانيا والسودان توجهوا للجزيرة وانهوا سيطرة **بكر** وحلفاؤه عل الجزيرة في 25 مارس 2008م[2].

المطلب الثاني: التدخل في الصومال

يحتل الصومال أهمية جيوسياسية نظراً لموقعه على البحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث يسيطر على مضيق باب المندب الذي يشكل طريقا دوليا مهما للتجارة العالمية، إضافة إلى قربه من منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط وهو ما انعكس على محاولات الدول الكبرى السيطرة على هذه المنطقة الحيوية المهمة، وقد تعرض الصومال للاستعمار البريطاني الفرنسي والايطالي فأفقده ذلك وحدته الإقليمية، وأوجد بعد ذلك ثقافات مختلفة عصفت بالبناء الاجتماعي الصومالي.[3]

---

[1]. أحمد ناصوري، ***دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية***، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 27 - العدد الثالث- 2011، ص 639.

[2] - محمد هيبة علي احطيبه، ***نفس المرجع السابق***، ص.639 640

[3]. موساوي أمال، **التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر – باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ص 223.

وحصل الصومال على استقلاله في عام 1960م، ومنذ هذا التاريخ بدأت سلسلة من الصراعات القبلية الداخلية حتى استقرت الأوضاع سنة 1969 بتولي " **محمد سياد بري**" الحكم، ولكنه اعتمد على مبدأ " فرق تسد" حيث فشل النظام في احتواء القبائل والعشائر المختلفة، وبدأت بذور الأزمة الصومالية بمطالب جوهرية تعبر عن أهداف قبلية في شمال الصومال وتتمثل في المساواة في الامتيازات والحقوق السياسية والتنمية والاقتصاد[1]

تعود بدايات وجذور الأزمة في الصومال إلى زمن بعيد، يرجع إل سنة 1964م ووقوع انقلاب عسكري في صومال المستقل سنة 1969م بعد يوم من دفن **شارمكي***الرئيس السابق*وصعود **محمد سياد بري*** رئيسا، وأعلن قيام دولة الصومال الموحدة و السلطة العسكرية في البلاد. فقد كان هذا الرئيس يلقي دعما موسعا من الاتحاد السوفيتي، بقي سياد في الحكم إلى غاية سنة 1991م، بعدها سقط و بدأت الأزمة الصومال و حرب الدماء والقبائل في هذا البلد.

من الثابت تاريخيا أن العرب -وهم مجموعة من القبائل التي انصهرت في أمة وكانت تسكن الجزيرة العربية- قوم لهم جذور تاريخية قديمة في مناطق تواجدهم الأصلية، وقد عرفهم جيرانهم وعرفوا هم جيرانهم من خلال الهجرات وقوافل التجارة، وعرفت لغتهم بلهجات متباينة، لكنها ظلت اللغة المؤثرة الخالدة التي نزل بها القرآن الكريم هدى للناس كافة.[2]

ولعل التدخل الدولي العسكري في الصومال يحتمل أمرين أولهما حماية الأقليات ومحاربة الإرهاب، والثاني من اجل بسط السيطرة على منطقة نفوذ من الأمريكان على منطقة طالما أعتبرت منطقة في المجال الحيوي الروسي في فترة الاتحاد السوفيتي والقطبية الثنائية.

وبعدها أعلنت الحركة الوطنية الصومالية السيطرة على شمال الصومال، وفي الجنوب سيطر الحزب الصومالي المتحد وشهدنا قيام دولتين في قلب دولة واحدة، إلى جانب تدخل القوات الإثيوبية في دولة الصومال، وقد تدخل الاتحاد الإفريقي في مرات لحل الأزمة وتمكن من حلها سنة 2012م[3].

---

[1]. المرجع نفسه، ص 224.

[2]. عبد الوهاب عمروش، **التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا، دراسة حالة الصومال، 2005/1992**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر" بن يوسف بن خدة " كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.، ص 242.

[3] - محمد عبد العاطي، ***صفحات من تاريخ الصومال الحديث***، مقالة من موقع الجزيرة http://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول الى الموقع 10-03-2017م،الساعة 20:50.

هكذا وافق مجلس الأمن بالإجماع واستنادا للفصل السابع من الميثاق على أن مجلس الأمن إذ يعترف بالطابع الفريد » : التدخل المسلح، حيث ينص القرار على للحالة الراهنة في الصومال، وإذ لا يغيب عن باله طبيعتها الآخذة في التدهور والتي تتطلب استجابة فورية استثنائية، وإذ يقرر أن جسامة المأساة الإنسانية التي سببها النزاع في الصومال والتي زادت حدتها نتيجة للعقبات التي توضع أمام توزيع المساعدات الإنسانية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إذ ابدى قلقه لتدهور الحالة الإنسانية في الصومال، وإذ يؤكد الحاجة الملحة إلى تسليم المساعي الإنسانية بسرعة في كافة أرجاء البلد، واستجابة منه للدعوات العاجلة الموجهة من الصومال إلى المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير عاجلة من اجل كفالة تسليم المساعدة الإنسانية ، وإذ يعرب عن شديد قلقه لاستمرار وصول تقارير عن حدوث انتهاكات للقانون الدولي الإنساني على نطاق واسع في الصومال.[1]

المطلب الثالث: التدخل في حالة السودان

عرف السودان مع بداية سنة 2003م تفاقما للنزاع بين طرفين رئيسين هما: مليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة السوداني والجيش السوداني، وبين جيش تحرير السودان المدعوم من حركة العدل والمساواة. مما أدي الي مقتل 200 ألف سوداني[2].

قام النزاع في السودان بالتحديد إقليم دارفور، بين الأفارقة والعرب(قبائل الفور والقبائل العربية)، خاصة مع ظهور فكرة تجمع العرب والتفريق بين من هو سوداني عربي ومن هو سوداني إفريقي[3]. كان واجبا علي الاتحاد الإفريقي في هذه الحالة التحرك بهدف حل الأزمة وحقن دماء السودانيين، وموجات النازحين الي الدول الاخري.

قام في هذه السياق قام الاتحاد الإفريقي ممثلا في مجلس السلم والأمن بعديد التحركات منها:

خلال الاجتماع 13 لمجلس السلم والأمن الإفريقي، في جوان سنة 2004م قرر المجلس إعداد خطة تكون هادفة لوقف إطلاق النار، كلف رئيس المفوضية الافريقية بإعدادها.

[1]. موساوي أمال، مرجع سابق، ص 229.
[2] ***نفس المرجع السابق***،ص.175
[3]-محمد هيبة علي احطيبة، ***نفس المرجع السابق***، ص641.

خلال الاجتماع 17 للمجلس بتاريخ 20 أكتوبر 2004م، قرر المجلس تشكيل قوات لحفظ الامن في المنطقة أطلقت عليها تسمية قوات AMIS، وهي قوات قوامها حوالي 3000 فرد أغلبيتهم عسكريون، يشتغلون لمدة سنة في الإقليم. تمثلت أهداف هذه لقوات في مايلي:

/التأكد من التزام كل أطراف الصراع، بوقف إطلاق النار تبعا لاتفاقيات نجامينا في سنة 2004م.

/بناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة أمنة في الإقليم.

/حماية حياة الأفراد المهددين من هذا الصراع القائم[1].

طالب المجلس في نفس الاتجاه من رئيس المفوضية الإسراع في بدء تجهيز هذه القوات، والبحث عن حشد تعاون دولي للخروج من الأزمة في دارفور، وفعلا كما كان مقررا تمت توسعة هذه القوات بعد التعاون مع أمريكا والأمم المتحدة والاتحاد الاروبي، كان هذا في اجتماع مجلس السلم والأمن رقم 28 سنة 2005م ليبلغ عددها 6171 عسكري، و 1560 من الشرطة المدنية.

شهد الإقليم نوعا من الهدوء وسيطرت هذه القوات عليه، لكنه الأوضاع عادت للتدهور في بدايات 2006م، واعتبر العالم الدولي آن ما يحدث في دارفور هو عبارة عن إبادة جماعية، حيث انه مارس ضغطا كبيرا علي الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن. وعقد اجتماع ثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الاروبي والاتحاد الإفريقي في 9 مارس 2006م. وخلال أشغال الاجتماع 46 لمجلس السلم والأمن الإفريقي بتاريخ 10 مارس 2006م قرر المجلس الأتي:

-نقل قوات من قوات افريقية الي قوات أممية ويكون العمل مشتركا بين المنظمتين.

-مد فترة العمل الخاصة بهذه القوات الي سبتمبر 2006م.

-بذل كل الجهود للوصول الي تسوية سلمية للنزاع[1].

[1]- محمد إبراهيم الحسن، ***دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية النزاعات في إفريقيا***،مقال من مجلة قراءات افريقية متوفر عبر الرابط: http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7، تاريخ النشر 29 اوت 2016، الساعة 11.12، تاريخ الاطلاع 16 جوان 2017م،الساعة 05.23

هكذا انتقل ملف التسوية من يد الاتحاد الإفريقي الي الأمم المتحدة، ورغم هذا الانتقال إلا أن المجلس بقي يلعب أدواره الفاعلة في الأزمة فمثلا نجده خلال الاجتماع 142 سنة 2008م، قرر تشكيل فريق عمل تخصص في قضية دارفور. وهو مكون من كل من رئيس جنوب إفريقيا بيكي، ورئيس البورندي ووزير الخارجية المصري احمد ماهر.

يتكفل هذا الفريق بإعداد دراسة معمقة حول الوضع في دارفور، وتقديم التوصيات للخروج بالحل من الأزمة السياسية والحرب الأهلية. فقام بعمله وخرج بمجموعة توصيات هي:

*تقترح اللجنة وضع خارطة طريق لاتفاق سياسي شامل.

*التفاوض بين الحكومة والحركات المسلحة.

*تشكيل محكمة جنائية تتصدي لأبرز جرائم الحرب التي تحدث في المنطقة.

*العمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، واستنكار تهميش فئة معينة مهما كانت صغيرة.
كان هذا ابرز ما قام به مجلس السلم والأمن الإفريقي في قضية السودان، التي أضحت اليوم بلد يعاني من ويلات الانقسام. وزاد مشكلا علي المشاكل المتراكمة التي تعاني منها القارة الافريقية.

[1]-محمد هيبة علي احطيبة، ***نفس المرجع السابق***، ص.644

استنتاجات الفصل الأول:

يظهر أن منظمة الوحدة الافريقية تجاوزتها الأحداث، خاصة في سنوات الثمينيات من القرن الماضي عبر بداية الانشقاقات داخلها، واثر الانشقاق العربي علي أدائها، وتنامي التهديدات الجديدة العابرة للحدود بعد سقوط القطب الشرقي وظهور العولمة. بناءا علي هذا كان لابد من تجديد الدماء داخل دواليب المنظمة، وحدث التحول التاريخي الي الاتحاد الإفريقي الذي جاء بمجموعة هياكل تكون له سندا في أداء دوره علي أكمل وجه، حيث كان الهدف الذي جاء لأجله الاتحاد الإفريقي هو إتمام النقائص التي كانت تعاني منها المنظمة. خاصة في مجال إدارة النزاعات الافريقية كون القارة أصبحت مسرحا لعدد كبير من النزاعات التي تتعدي الحدود الجغرافية.

لعل أهم الهياكل التابعة للاتحاد الإفريقي مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يعد آلية لإدارة النزاعات في إفريقيا. حيث انه آلية متميزة في إدارة النزاعات القارية علي الورق عبر مجموعة هياكل داخله. ولابد من التأكيد آن نشأة مجلس السلم والأمن تعتبر خطوة جد مهمة في حقن دماء الأفارقة التي كانت تنهمر جراء النزاعات والصراعات في إفريقيا خاصة بعد نجاحه في درء النزاع في جزر القمر. كما انه اثبت عجزه علي التعامل مع القضايا المعقدة علي غرار النزاع في السودان، الذي انتهي به المطاف الي التقسيم رغم كل الجهود المبذولة سواء كانت افريقية أو أممية.

الفصل الثاني:

مقاربة الاتحاد الإفريقي لتسوية "الأزمة المالية" و"الأزمة الليبية"

تمهيد

بعد أن تطرقنا إلى الوحدة الإفريقية وطريقة التحول إلى الاتحاد الإفريقي، وعن أسباب وأبعاد هذا التحول الى جانب نشأة مجلس السلم والأمن الإفريقي، و آلية إدارة النزاعات في القارة الإفريقية، ارتأينا أن ندخل من خلال فصل ثاني إلى الأزمات التي سنناقشها في مذكرتنا وهي الأزمة الليبية و المالية، مع التطرق من جهة أخرى إلى المقاربة الجديدة للاتحاد الإفريقي، في حل وتسوية النزاعات في القارة خاصة بعد نشأة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ونتطرق إلى تعاون المجلس مع المنظمات الأخرى دولية وقارية.

المبحث الأول: الأزمة الليبية (الخلفيات و التطورات)

شكلت الأزمة في ليبيا واحدة من الأزمات المعقدة في تاريخ القارة الافريقية، فكثرة اطراف النزاع فيها والمصالح المتضاربة

المطلب الأول: الأزمة الليبية: البدايات والتطورات

تتنوع و تندرج خلفيات الأزمة الليبية إلى خلفيات داخلية و أخرى خارجية1، وقبل التطرق لها ومنه إلى أسباب الحراك العربي الليبي، وجب الرجوع ولو قليلا إلى الوراء من اجل التذكير فقط أن الزعيم الراحل **معمر القذافي**، كان صعوده إلى السلطة عبر انقلاب، قاده هو إلى جانب مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم اسم الأحرار استلهاما بالضباط الأحرار في مصر*، حيث أنهم قاموا بانقلاب على **الملك إدريس** في سبتمبر من سنة 1969م.

هنا كانت بداية الجرائم والانتهاكات، ففي سنة 1969م ارتكبت إحدى اكبر المجازر في تاريخ النظام الليبي، في سجن **ابوسليم:""** وهو سجن يحوي المعتقلين السياسيين ""، حيث أن السجناء طالبوا بإعادة محاكمتهم فتم قمع 1170 سجين وقتلهم، دون تجاهل مجزرة مباراة كرة القدم للفريق الذي يسيره ابن الرئيس معمر القذافي الذي غضب فأمر بإطلاق النار على المشجعين فقتل 20 مشجعا. ثم جاء بعدها يوم 2 مارس 1977م، أين أعلن الرئيس أن السلطة في يد الشعب الليبي، وقيام ما سماه الجماهيرية الليبية الاشتراكية. وقد جاء العقيد بنظام حكم فريد من نوعه اصطلح على تسميته النظرية العالمية الثالثة، وهو نظام حكم يعتمد على اللجان الشعبية والمؤتمر الوطني العام هو أساس السلطة في البلاد، وهو من يسن القوانين2.

إن طبيعة النظام السياسي في ليبيا كانت توحي بديمقراطية و حقوق الإنسان، غير انه في الحقيقة لم يكن سوي ذر للرماد على العيون. فقد اطر القذافي نظامه الفريد من نوعه بما سماه هو الكتاب الأخضر وهو مثل الدستور في دول أخرى.

---

[1]-اوشريف يسرى، ***تداعيات الأزمة الليبية علي الأمن في الجزائر***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص:دراسات مغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015

[2]-احمد إدريس، ***الأزمة الليبية وتداعياتها علي المغرب العربي***، مقال من مجلة مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6، سنة 2011، ص.1

مارس الزعيم معمر القذافي السلطة لوحده و سما نفسه زعيما لدولة ليبيا، وبقي في الحكم لمدة تفوق الأربعين عاما، بداية رياح التغيير انطلقت من تونس في جانفي من 2011م، حيث وبعد أن احرق **البوعزيزي** نفسه كانت القطرة التي أفاضت الكأس، فطالب الشعب التونسي بسقوط النظام و هرب **زين العابدين بن علي** لنجدته في الخليج، ثم إلى مصر و التي أدت بسقوط حكم **الديكتاتور حسني مبارك**.

انتقلت الثورة إلى ليبيا في شهر فيفري، وكانت بداية الدعوات عبر الفيس بوك ليوم غضب شعبي ليبي في 17 فيفري 2011م، غير أن بداية المظاهرات كانت قبل ذالك اليوم في يوم 15 فيفري عبر مظاهرة كبيرة جدا شهادتها من منطقة بنغازي، و تم تدخل الشرطة على أثرها و جرح 38 شخصا1.

تجددت الاحتجاجات مرة أخرى يوم 17 فيفري، لكن هذه المرة بشدة اكبر والنظام واصل سياسة القمع و التأكيد على أن ما يحدث هو شأن داخلي، والجديد هنا هو دخول مرتزقة أفارقة على الخط يحاربون مع النظام. في الأيام الموالية تزايدت حدة الاحتجاجات و بدأت بوادر الانقسام تلوح في الأفق. في يوم 21 من الشهر ذاته بدأت حملة الاستقالات في الحكومة الليبية احتجاجا على قمع المتظاهرين، حيث استقال وزير العدل مصطفى عبد الجليل ووزير الدولة لشؤون الهجرة والمغتربين علي الريشي ومندوبا ليبيا في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والسفراء، بكل من بريطانيا والصين والهند وإندونيسيا وبنغلاديش وبولندا.

بعد خمس أيام من المواجهات، ظهر الرئيس في التلفزيون وفند الأخبار التي أكدت مغادرته للبلاد، حيث أكد على أنها قضية داخلية و من يحتجون ما هم سوى جرذانا وكلاب جائعة على حد قوله. مع تزايد وتيرة العنف الكبير وسياسة القمع المنتهجة من الزعيم معمر القذافي، كان لزاما على العالم الدولي أن يبدأ بالتحرك لوقف نزيف الدماء في ليبيا، فكان الرئيس الأمريكي **باراك اوباما** أول المتحركين وقرر تجميد أصول الزعيم الليبي معمر القذافي. ثم جاء القرار نفسه من الاتحاد الاروبي من خلال تأكيده على فرض عقوبات على ليبيا مثله مثل مجلس الأمن الدولي عبر القرار 1970 الذي نص على الحظر الجوي وتجميد الأصول. ففي بتاريخ 26 فيفري أعلن عن إنشاء المجلس الوطني الانتقالي بقيادة وزير العدل المستقيل من حكومة القذافي مصطفي عبد الجليل2.

[1]-اوشريف يسري، ***نفس المرجع السابق***، ص.125

[2]-منصور لخضاري، ***نفس المرجع السابق***، ص.11

بعد هذا تمت عملية طرد ليبيا من مجلس حقوق الإنسان التابع الأمم المتحدة، وكانت أول الدول المعترفة بالمجلس الوطني الانتقالي فرنسا بتاريخ 10 مارس 2011م، وبقي النظام طيل هذه الفترة يحارب هو و المرتزقة الأفارقة إلى جانب الطوارق في الثوار الليبيين.

خريطة رقم01: تبين االاوضاع في ليبيا أيام قبل تدخل الناتو

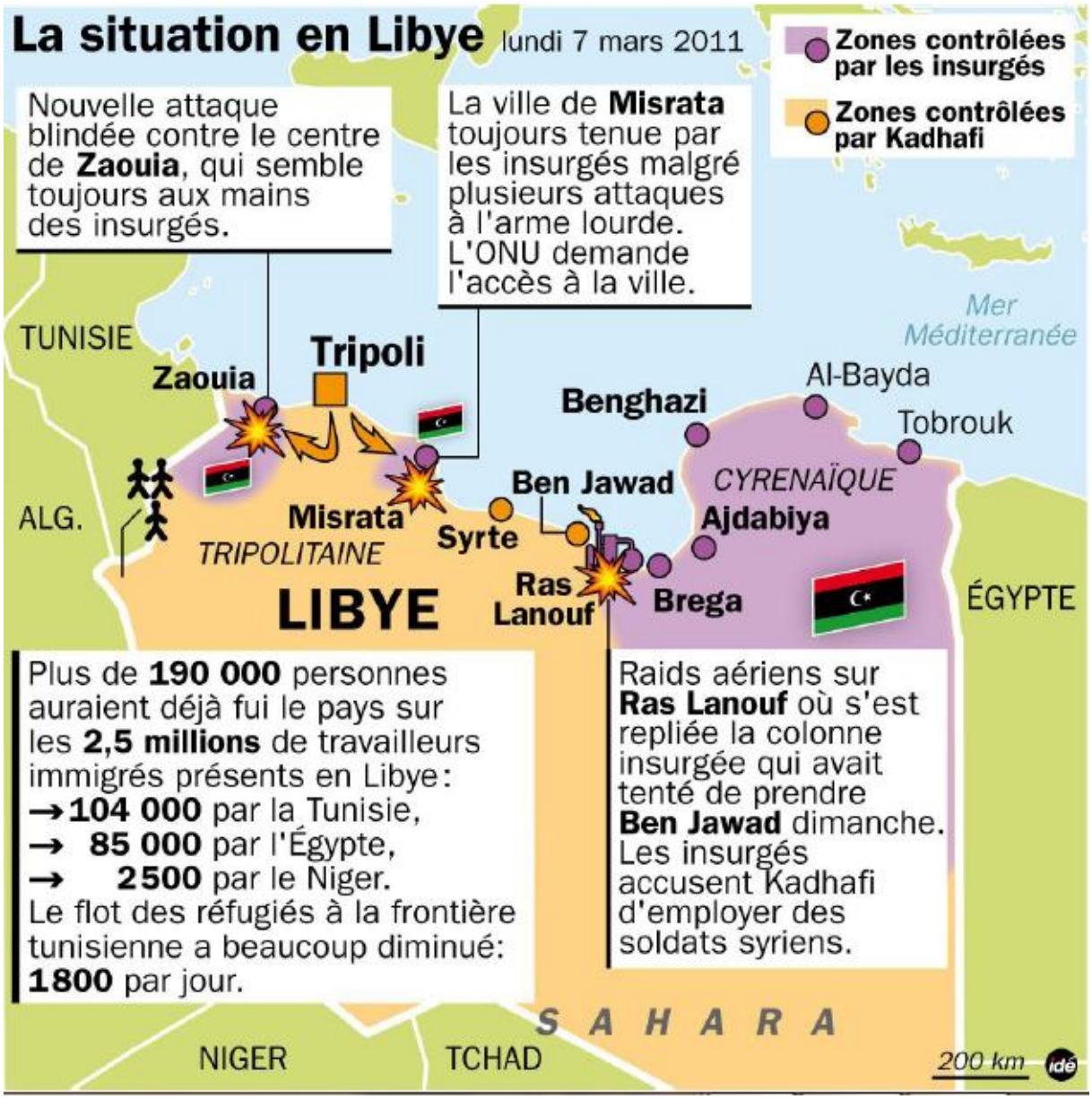

المصدر: زياني كلثوم، ***الاتحاد الإفريقي وتسوية الأزمات***، نفس المرجع السابق، ص.191

يظهر من خلال هذه الخريطة التي تبين الأوضاع في ليبيا قبل أيام قليلة عن تدخل قوات حلف الأطلسي أن المناطق التي سيطر عليها الثوار الليبيون أضحت أكثر من المناطق التي يسيطر عليها

النظام وقواته، كما نلاحظ التزايد الكبير في عدد الهاربين من المنطقة من العمال الأجانب الذي بلغ حوالي 190 ألف لاجئ من مجموع 2.5 مليون عامل أجنبي كان في البلاد.

أمام بركان الدماء الذي طال في ليبيا وعدم قدرة الثوار على التفوق على قوات معمر القذافي وسياسة القمع المتواصلة وقتل المدنيين، جاء القرار اليقين من مجلس الأمن الدولي عبر القرار 1973* الصادر بتاريخ 17 مارس 2011م و الذي يقضي بفرض منطقة حظر الطيران على ليبيا، وبناءا عليه انطلقت العمليات العسكرية لحلف الناتو على ليبيا أو ما سمي بعمليات فجر الاوديسا.

بعد اغتيال العقيد معمر القذافي، تحولت الأمور واتخذت منحا أخر حيث شهدت تطورا للأوضاع لم يكن متوقعا، فشهدنا امتلاك المجلس الوطني الانتقالي لزمام الأمور بقيادة مصطفي عبد الجليل. أقيمت أول انتخابات للمؤتمر الوطني العام في ليبيا ما بعد القذافي، و هنا كان الصراع بين اقوي تياران في البلد وهما أولا تيار الإخوان المسلمين، وثانيا تحالف القوي الوطنية بقيادة محمود جبريل، وقد فاز بها الإخوان المسلمون.

تجدر الإشارة الي أن منطقة الهلال النفطي في ليبيا تحظي بأهمية إستراتجية كبيرة، وهي منطقة يسيطر عليها المشير خليفة حفتر وشركائه، إذ أن المخزون من النفط المتواجد في هذه المنطقة ضخم جدا، وهو ما يجعل من ليبيا اليوم ساحة للصراع الدولي.

<u>خريطة رقم 02: منطقة الهلال النفطي الليبي</u>

المطلب الثاني:أطراف النزاع في ليبيا

تشكلت بعدا انتخابات المؤتمر الوطني العام أزمة كبيرة في ليبيا، حيث تشكلت الحكومة بقيادة عيد الله الثني لكن اللواء المتقاعد العائد من أمريكا بعد أن نفاه العقيد معمر القذافي. خليفة حفتر لم يعجبه الوضع و قام بانقلاب إذ صحت تسميته آو ما سماه هو بعملية الكرامة لتطهير طرابلس من الإرهابيين التي انطلقت من بنغازي، وأعلن المشير خليفة حفتر عدم شرعية الحكومة والمؤتمر الوطني العام، وأصبحت المواجهة مفتوحة بين الطرفين و قامت حكومتان وجيشان في دولة واحدة وكثرت التحالفات.

خريطة رقم 03: توزع الجماعات المسلحة في ليبيا سنة 2014م

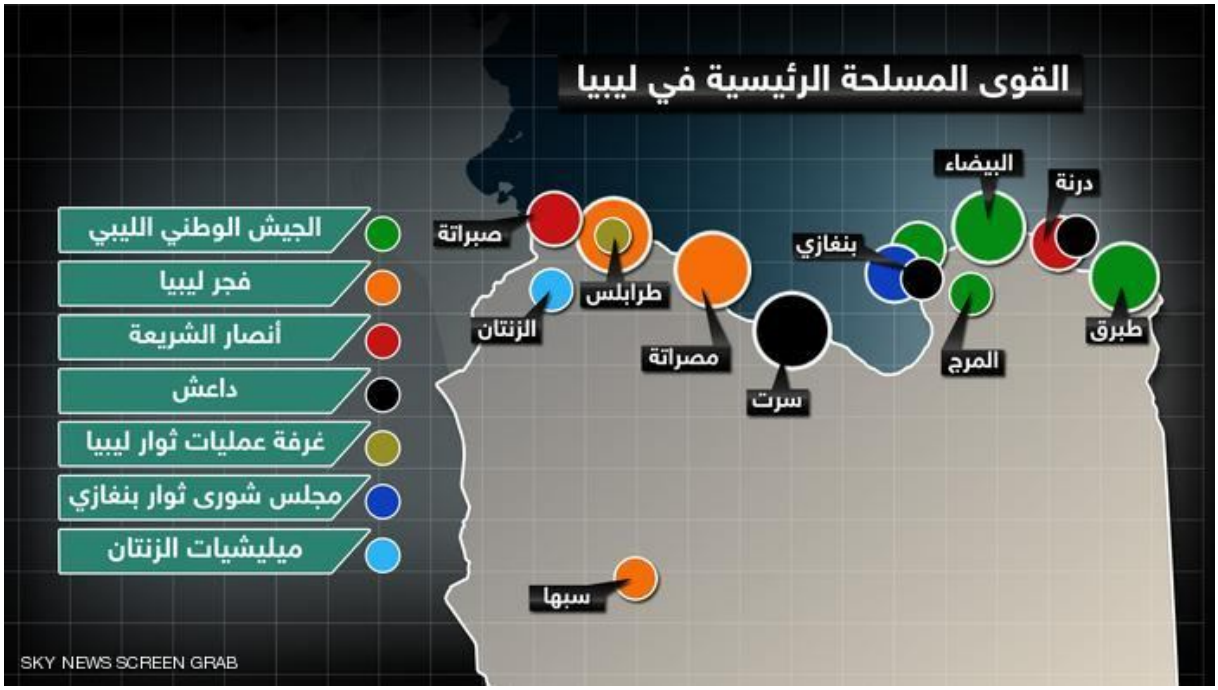

المصدر:احمد صلاح علي، مقال بعنوان أطراف النزاع ومناطق النفوذ: كيف نفهم ماذا يحدث في ليبيا؟، من موقع http://www.masralarabia.com، تاريخ الدخول الي الموقع 13 افريل 2017، الساعة 17:48

من خلال الخريطة يظهر توزيع أطراف النزاع الليبية سنة 2014م، ودخول تنظيم داعش على خط الصراع بعد أن أضحى يسيطر على منطقة سيرت ودرنة. نلاحظ كذلك الانتشار الكبير لمليشيات فجر ليبيا

التابعة لحكومة **خالد الغويل** في المنطقة المدعومة بالإسلاميين، ويتبين أيضا الجيش الوطني الليبي التابع لحكومة عبد الله الثني المدعوم بالمشير خليفة حفتر ينتشر في المنطقة الشرقية أين حكومة وبرلمان طبرق.

أولا:المشير خليفة حفتر وحلفاؤه

المشير خليفة حفتر، هو عسكري سابق في الجيش الليبي كان ضمن قوات الجيش الليبي في فترة القذافي، قلد القوات الليبية خلال الحرب مع التشاد في الثمانينات وتمكن من تحقيق انتصار سريع، انتهى بهزيمته ووقوعه في الأسر، فتخلي الزعيم معمر القذافي عنه. وتوسطت له مصر لإخراجه من الآسر. عاش في الولايات المتحدة الي غاية سنة 2011م.

لم يعجب المشير بالوضع بعد نجاح الإسلاميين، وذلك راجع إلى ولائه للولايات المتحدة الأمريكية وأطلق عملية الكرامة، وساهم في إنشاء برلمان و حكومة موازية كان مقرها طبرق. ابرز حلفاؤه هم:

1-البرلمان:

تشكل البرلمان بعد الانقلاب أو ما سمي بعملية الكرامة لتطهير ليبيا من الإرهابيين، وجرت انتخابات في جوان من سنة 2014م، في ظل اقتتال أهلي يضرب البلاد. انتقل البرلمان بعدها إلى طبرق ورفض الإسلاميون حضور الجلسات لان هذا الأمر مخالف للدستور.

2 -لواء الصواعق والقعقاع (الزنتان):

جاء تأسيس لواء الصواعق والقعقاع أو ما يسمي بمليشيات الزنتان، علي وزير الدفاع السابق في عهد القذافي أسامة الجويني في جانفي 2012م، كرد علي يوسف الذي أسس لواء الوسطي وقوامه 14 ألف جندي، فجاء الرد من الجويني ليكون هذا اللواء منافس للواء الوسطي في منطقة مصراتة.

3- الفيدراليون:

يتزعم الفيدراليون مصطفي الحضران الذي يطالب بان تكون برقة إقليم فيدرالي، وقد قامت القوات التابعة له بسيطرة على كل حقول البترول و الموانئ بغية إجبار الحكومة والمؤتمر الوطني العام بقبول الفيدرالية، وقد دخل على خط الصراع وأعلن الولاء للمشير خليفة حفتر في 16 ماي 2014م.[1]

4- تحالف القوى الوطنية:

تحالف القوي الوطنية هو تحالف أنشاه محمود جبريل رئيس المكتب التنفيذي السابق للمجلس الانتقالي، هو تحالف يضم في صفوفه 58 حزب سياسي، كلها أحزاب تؤمن بالليبيرالية كأساس لها. المصادفة أن محمود جبريل أعلن دعم عملية الكرامة وتم دمجه مع حفتر، غير أن المنطق يقول آن فشل المجلس الانتقالي هو المسؤول الأول عنه.

دون أن ننسى القبائل والأجهزة الأمنية التابعة للمشير خليفة حفتر.

ثانيا:مصراتة وحلفاؤها

و نجد في هذا التحالف ما يلي:

1-مصراتة

تعد اكبر القوات وأكثرها انضباطا في المنطقة الغربية، تضم في صفوفها جنودا أكفاء، تكونت علي يد تجار مصراتة الأغنياء. حسب مصادر غير رسمية فان عدد جنودها 35 ألف جندي، تمتلك من الأسلحة الكثير.

[1] مقال بعنوان ***أطراف الصراع ومناطق النفوذ/لماذا يحدث في ليبيا /*** من موقع http://alkhaleejonline.net، تاريخ دخول الي الموقع 14 افريل 2017، الساعة 15:30

2-غرفة ثوار ليبيا:

تضم في عضويتها كل من كتائب **رأف الله السحاتي وعمر المختار** 17 فيبرا ير و غيرها، وقد لعبت هذه الكتائب دورا هاما في هزيمة قوات القذافي في المنطقة الشرقية. كما تتسم هذه الكتائب أنها محسوبة على الإسلاميين.

3-جماعة الإخوان المسلمين:

حزب العدالة والبناء هو الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، . فنجد أن رياح الإخوان المسلين قد أتت علي ليبيا فتأسس هذا الحزب.

4-ثوار جبل نفوسة :

البعض من مدن جبل نفوسة مثل مدن "ككلة" و "نالوت" اعلنو التحاف مع الإسلاميين.

هذه كلها أطراف للنزاع الليبي دون أن نغفل الطرف الأجنبي المتمثلة في فرنسا والولايات المتحدة وايطاليا، و الطرف الأهم في المعادلة والذي هو تنظيم الدولة الإسلامية أو ما يعرف بداعش في عام 2014، حيث ظهر عناصر تابعون للتنظيم، واتخذ مدينة درنة، ثم سرت مقراً له؛ ونظرا لخلو المدينتين من القوات المسلحة فقد وجد التنظيم موضع قدم له في المنطقتين كما نلاحظ سيطرة التنظيم على حقول البترول الموجودة في هذه المنطقة.

المطلب الثالث: مساعي التسوية في الأزمة الليبية

أمام تأزم الأوضاع وكثرة الأطراف المتنازعة ووصول الأوضاع إلى حالة متقدمة من عدم التوافق، كان لابد على الأطراف سواء كانت إقليمية أو دولية أن تتحرك للخروج من الأزمة السياسية والانفلات الأمني في ليبيا، خاصة مع دخول تنظيم الدولة أو ما يسمى بداعش على خط النزاع. كان هذا الوضع أمام تراجع الدور الإقليمي للجزائر في المنطقة، فسعت المملكة المغربية إلى بعث نشاط دبلوماسيتها في حل الصراع الليبي عبر جمع الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات.

إتفاق الصخيرات تم بلورته بناء على تفسير للحالة الليبية مفاده؛ أن الصراع الليبي القائم سياسي بين قوي متعددة، أرادت هذه القوى الفيدرالية الجهوية والقبلية وأعوان النظام السابق، ومن يدعي انتمائه إلى

داعش والقوى الإسلامية، وأخيراً القوى الوطنية أن تحافظ على مصالحها. فأنشأت لها تحالفين أثنين متقابلين وهما مجلس النواب وذراعه العسكري قوات لكرامة، والمؤتمر الوطني وذراعه العسكري تشكيلات فجر ليبيا[1]. وتم التوقيع عليه بحضور المبعوث الاممي المكلف بالقضية الليبية وكان التوقيع بتاريخ 17 ديسمبر 2015م، غير انه وبعد ذلك بأيام جاء التصريح من رئيس برلمان طبرق عقيلة الصالح أن حكومته ترفض هذا الاتفاق، كونه لم يأتي نتيجة حوار ليبي-ليبي. تم إعلان سحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني في أكتوبر 2016م، حيث أعلن كل من خالد الغويل(رئيس حكومة طرابلس) وعبد الله الثني(رئيس حكومة طبرق) أن حكومة الوفاق الوطني لا تمثلهم.[2]

من جهة أخرى، لا يمكننا بأي حال من الأحوال إغفال الجهود الجزائرية في حل الأزمة الليبية، حتى وان كانت متأخرة نوعا ما، وتنطلق الرؤية الجزائرية للحل في ليبيا من أبعاد، هي معروفة عبر سياسيتها الخارجية عبر رفض التدخل الأجنبي، وان الحل لن يكون سوي سلميا، وجامعا بين كل أطراف النزاع. تتحرك الجزائر في مساعيها إلى الحل في الأزمة الليبية وفق مستويين:

المستوى الأول: الأطراف الداخلية للنزاع

تقوم فيه الدبلوماسية الجزائرية بانتهاج سياسة تسع من خلالها الي ربط علاقات جيدة مع كل أطراف الصراع في ليبيا، حيث أنها استقبلت في نوفمبر 2016م، رئيس برلمان طبرق عقيلة الصالح وبعض النواب، كما استقبلك خليفة حفتر في ديسمبر 2016م. يبرز هنا الاعتراف بحكومة طبرق، كما استقبلت قبله بأيام فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية. تتحاور الجزائر في الجهة المقابلة مع بعض الكوادر السابقة في النظام الليبي"نظام القذافي" نظرا لعلمها بثاثير هذه الكوادر على المشهد السياسي في ليبيا.

[1]-مقال بعنوان أهم بنود اتفاق الصخيرات، مركز الجزيرة للدراسات،موجود علي الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/12/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA، تاريخ الدخول الي الموقع 25 ماي 2017، الساعة 23.00.

[2]-أمال ص، ***تحديات وهواجس اتفاق الصخيرات المغربي***، مقال من يومية الرائد الجزائرية، العدد 334، تاريخ النشر في الجريدة 19 ديسمبر 2015.

المستوى الثاني: دول الجوار

في هذا الصدد، تسعى الجزائر إلى تحريك دبلوماسيتها عبر التعاون مع دول الجوار الليبي لدل الأزمة السياسية في ليبيا، حيث شارك وزير الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي عبد القادر مساهل في أشغال لقاء ثلاثي جزائري مصري تونسي، جرى علي مدار يومين في 19 و20 فيفري 2017م، وقد تم التوصل من خلاله إلي ما سمي إعلان تونس الذي أكد رفض الحل العسكري والبحث عن الحل السلمي، مع السعي الي إيجاد حل جامع لكل الأطراف.

يتضح في نفس السياق الاعتماد الجزائري الكبير علي رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي، من خلال تكليفه من الرئيس بوتفليقة بمحاورة الإسلاميين الليبيين ليقبلوا دخول بعض الأطراف المحسوبة علي نظام القذافي سابقا في الاتفاق لأنهم يشكلون قوة لا يستهان بها[1].

تتحرك كذلك دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا وايطاليا في مسعى إلى تحريك القضية الليبية، ومحاولة إيجاد الحل في الأزمة الليبية، فنجد تصريح لوزيرة الدفاع الايطالية"روبيرتا بينوتي" في 29 افريل 2017م، أكدت فيه أن ايطاليا تدعم الجهود الأممية في حل الأزمة في ليبيا، و أن ايطاليا هي الدولة الوحيدة في اروبا التي أعادت فتح سفارتها في طرابلس[2]. كما تحاول ايطاليا التنسيق مع كافة الأطراف لحل الأزمة الليبية، حيث كان هناك محاورات مع الجزائر ومع روسيا في نفس الاتجاه.

لا ي أن ايطاليا داعمة لحكومة فايز السراج، وأرسلت عدد من الجنود لتدريب القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني[3]. تسعى في نفس الاتجاه روسيا الي استرجاع مكانتها في شمال إفريقيا عبر تحريك الملف الليبي، وتستند التحركات الروسية الي مرجعية أساسية هي اتفاق الصخيرات، وجاء تصريح المبعوث الاممي مارتن كوبلر في هذا الصدد واضحا ،حيث قال:"إن لروسيا دور محوري في حال الأزمة الليبية".

---

[1]-عبد اللطيف حجازي، ***الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية: الرؤية والتحركات***، مقال من موقع المستقل للأبحاث موجود علي الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA، تاريخ الاطلاع علي المقال 26 ماي 2017، الساعة 00.36

[3]-اشرف احمد، ***الدور الايطالي في ليبيا***، موجود علي الرابط: http://www.al-watan.com/news-details/id/25386، تاريخ الدخول الي الموقع 26 ماي 2017م، الساعة 01.00

المبحث الثاني: الأزمة المالية (الخلفيات والتطورات)

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنزاع في مالي

إن الأزمة في دولة مالي و في الساحل الإفريقي عامة ليست جديدة بقدر ما أنها جاءت نتيجة لتراكمات تاريخية، تعود إلى الحقبة الاستعمارية ومشكلة فشل الدولة التي تعاني منها الكثير من الدول الإفريقية، بفعل الاستعمار وغياب الحكم الراشد و تهميش فئات كبيرة من السكان من المشاركة في صنع القرار في دولها.

تعود جذور الأزمة في مالي إلى سنة 1963م*، حينما استقلت دولة مالي سنة 1960م، وشيوخ الطوارق وقت ذاك رفضوا ضمهم إلى دولة مالي والتقسيم الحدودي الذي وضعه الاستعمار الفرنسي، بدأت حركة التمرد آنذاك من أدرار بالجزائر وصولا الي كيدال في شمال مالي، و دعوات الانفصال التي بدأت تكبر من ذالك الوقت، فأضحت دولة مالي تعيش الحرب الأهلية أن صحت تسميتها بهذا الاسم، على فترات تتباين بين الاستقرار والتوتر[1].

تجدر الإشارة إلى أن مسالة الطوارق الذين كانوا متمركزين في منطقة الصحراء الكبرى يعود سببها الرئيسي الي المستعمر الغربي، إذ أن إشكالية هذه الجماعة ترجع إلى استقلال ليبيا 1951م، من ثم النيجر و مالي و بوركينافاسو 1960م، ثم الجزائر سنة 1962م، حيث أن هذه الجماعات وجدت نفسها تعيش تحت كنف هذه الدول المتمتعة بالسيادة والمصادقة على مبدأ عدم المساس الموروثة عن الاستعمار داخل منظمة الوحدة الإفريقية.

إن أصل الصراع في مالي بين الشمال و الجنوب، أو بين الطوارق المتمركزين في الشمال في مدن غاو وتامكوكتو و كيدال، وبين الحكومة المتمركزة في الجنوب أي أن العاصمة باماكو ومدن أخرى، يرجع إلى سنة 1960م، بعد أن أعلن الرئيس **مديبو كايتا*Modibo Keita** وقت ذاك قيام النظام الشيوعي والقضاء على كافة الثقافات المحلية سنة 1962م. كان التمرد الأول للطوارق و الذي استمر لقرابة السنتين إلى غاية 1964م، و لقد اصطلح على تسميته تمرد الفلاقة:(هو مصطلح كان يطلقه المستعمر

*سنة 1963م شهدت بداية انفجارالاوضاع في مالي و دول الجوار كنتيجة حتمية للتقسيم الاستعماري للحدود، الذي فرق الجماعات العرقية التي كانت تعيش معا علي عدة دول كجماعة الطوارق،و التوتسي....الخ.

[1]-الحاج ولد إبراهيم، ***أزمة مالي...إنفجار الداخل و تداعيات الإقليم***، من مركز الجزيرة للدراسات الإستراتجية، متوفر عبر الرابط: http://studies.aljazeera.net، تاريخ النشر 2012/02/19، الدخول الي الموقع بتاريخ 2017/03/17، الساعة 13.50.

الفرنسي على المجاهدين)، غير أن رد الجيش المالي كان حاسما حيث انه دمر مخازن الغذاء وسمم أبار المياه، و بهذا قضي على التمرد وفرض حكما عسكريا علي الشمال[1].

من سنة 1972م إلى سنة 1974م، كانت السنوات الصعبة على منطقة شمال المالي أين يقبع الطوارق، مما دفع بالأغلبية منهم للهجرة إلى الجزائر وليبيا هروبا من الجوع والعطش، حتى وصل الأمر بأحد المحللين الماليين إلى القول:""من لم يفقد عائلته بضربات الجيش الحكومي المالي فقدها جوعا و عطشا سنوات السبعينات"".

بعدما استعراض بداية فصول النزاع المالي بين الشمال والجنوب نصل إلى سنوات التسعينات أين انفجرت الأوضاع من جديد ودخلت دولة مالي في حرب أهلية، حيث عاد الطوارق إلى التمرد وهذه المرة انتصروا على الحكومة المركزية بعد حرب عصابات قادتها الحركة الوطنية لتحرير الازواد و استهدفت مواقع للجيش مالي ودمرتها. رد الجيش كان وحشيا واستهدف مواقع للمدنيين الطوارق، استمرت الأوضاع هكذا إلى غاية اتفاق تمنراست 1991م، الذي وقعه الطرفان برعاية جزائرية أممية، والذي جاء في مضمونه منح الطوارق نوعا من اللامركزية وترقية لغتهم وتسيير أمورهم بنفسهم[2].

غير أن هذا الاتفاق لم تلتزم به الحكومة المالية فقد امتنعت عن نشر بنوده في الجريدة الرسمية، و بعد ضغوطات كبيرة تم نشر هذا الاتفاق الذي استغله الجيش لمصلحته عندما قام بإيهام الشعب أن الرئيس باع جزءا من البلاد وبدأت حملات التعبئة[3].

بعد هذا جاء الانقلاب الذي قاده **العقيد امادو توماني توري** الذي انقلب علي الرئيس **موسي طراوري**، وقام باعتقاله هو وأعضاء حكومته، واستولى على الحكم بتاريخ 16 مارس 1991م، وانهي بهذا اتفاقيه تمنراست وأمر بتطهير الصحراء من الطوارق، حيث أصبح الازواد يهربون إلى دول الجوار من خوفا من **توماني توري**. هذا الأخير لم يعمر طويلا كرئيس لمالي و ترك المنصب للمدنيين وأجريت أول انتخابات

---

[1]-شليغم عبير،التدخل الفرنسي ***في مالي و انعكاساته علي منطقة الساحل الإفريقي*2012-2013م***، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية و إستراتجية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2013-2014م، ص.27. 28

*اتفاق تمنراست: هو اتفاق دعا إليه الرئيس المالي آنذاك موسي طراوري،لما رأي التقدم الكاسح للازواد علي مواقع للجيش المالي مع ازدياد ظاهرة الهروب من الجيش، فتم توقيع الاتفاق في تمنراست بين الحكومة المالية و الحركة الشعبية لتحرير الازواد.ينص علي منح الازواد الطوارق هامشا من اللامركزية و الحكم الذاتي للإقليم.

[2]-شليغم عبير، ***نفس المرجع السابق***، ص.29

[3]-محمد الأمين بن عائشة، ***الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغيير***، مقال منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، ص.103

في دولة مالي، الانتخابات التي أفرزت عن صعود الرئيس **ألفا عمر كوناري**، و أكد بمجرد انتخابه انه لا يتفق مع منح استقلال للطوارق، حيث دخل معهم في مفاوضات حضرتها حتى أطراف فرنسية آنذاك انتهت بتوقيع المعاهدة الوطنية، وهي التي نصت على منح الشمال استقلال ذاتي محدود في إدارة شؤونه ودمج بعض الثوار في الجيش.

هذه المعاهدة لم تعمر طويلا فتجددت المواجهات بين الطوارق و الجيش، وبقي الحال على ما هو عليه إلى غاية توقيع الطرفان على اتفاقية شعلة السلام في تومبوكتو سنة 1996م، بحضور أطراف عربية وإسلامية وخارجية، كما منح الطوارق بعد التوقيع 3 ألاف قطعة سلاح لتحرق وتم حل الحركات الثارقية الثائرة[1].

عاد الصراع بعدها من جديد سنة 2005م، لكن هذه المرة كانت أكثر ضراوة من غيرها، حيث شهدت انتشار الجماعات الإسلامية المسلحة في الشمال وتزايد أنشطة التهريب والجريمة المنظمة، فشنت الحركات المتمردة هجوما على مراكز للجيش المالي في كيدال وجاء رد الجيش بهجمات على منطقة كيدال، ولم ينته الصراع إلا بعد تدخل الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** شخصيا للتوقيع اتفاق سلام بين الحكومة والحركات المتمردة في الشمال في جويلية 2006م بالجزائر.

إن الأوضاع لم تكن تبشر بالخير في المنطقة كلها، خاصة بعد الثورة الليبية سنة 2011م، والتي أفضت إلى سقوط الرئيس **معمر القذافي**، فجاءت عودة الآلاف من الطوارق الذين كانوا يحاربون مع القذافي في الجيش الليبي إلى مالي محملين بأسلحة ثقيلة وذخائر. التمرد بدأ بالهجوم على قاعدة تيساليت في شمال مالي، وهي قاعدة جوية في شمال مالي أسست إبان الفترة الاستعمارية سنة 1961م، اذ جاء في نفس الوقت الانقلاب في الجنوب الذي أطاح بالرئيس **توماني توري**، وصعود **الكابتن امادو صانوغو** رئيسا، فأصبح الشمال تحت رحمة الطوارق والحركات المسلحة و الجنوب تحت رحمة الجيش.

المطلب الثاني: أطراف النزاع في مالي

تتعدد وتتوزع أطراف النزاع في مالي إلى عدة أطراف وجبهات، منها ما هو داخلي وما هو خارجي، ما هو حكومي وما هو غير حكومي، وبناءا على هذا ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما:

[1]-شليغم عبير، ***نفس المرجع السابق***، ص.29

1- الأطراف الداخلية للنزاع في مالي: وهنا نجد طرفين أساسين في المعادلة هما الحكومة والجيش الحكومي في الجنوب من جهة، وحركات التمرد في الشمال دون إغفال الحركات المسلحة العابرة للحدود.

ا-الحكومة المركزية:

منذ استقلال دولة مالي سنة 1960م، لم تلق طلبات ومطالب الطوارق أذانا صاغية من الرؤساء المتعاقبين على جمهورية مالي، فالرئيس **موديبو كايتا** مثلا كان أكثر الرؤساء الذين تعاملوا بقسوة مع الطوارق، حيث انه وكما ذكرنا سابقا مارس سياسة القمع و الردع تجاههم.

في عهد الرئيس **موسي طراوري** وجنا هذا الرئيس يبيع الوهم للطوارق ويقدم له وعودا لم تنفذ أبدا، وكانت نهاية **موسي طراوري** بانقلاب عسكري، وعزله من السلطة وصعود **امادو تومانى توري**، هذا الأخير الذي كان متوحشا تجاه الطوارق و أمر بتطهير الصحراء منهم، والرئيس **صانوغو** مثلا الذي مارس نفس السياسة بمجموع وعود هشة لشعب الطوارق في الشمال.

الجيش الحكومي:

إن الجيش في مالي يعتبر طرفا مساندا لرؤيا الحكومة المالية، لكنه يخرج عن النص أحيانا و نجده هو أيضا يتمرد على الحكومة حيث حدث هذا عدة مرات، وهذا راجع بالأساس إلى هشاشة الحكومة وطغيان المصالح الشخصية الضيقة على مصلحة الدولة.

حدث الانقلاب الأول لما عزل **موسي طراوري** من السلطة سنة 1991م، وكذا عزل **تومانى توري** و صعود العقيد **صانوغو** سنة 2012، وهذه الانقلابات تؤكد للمرة الألف هشاشة وفشل الدولة المالية[1].

ب-الحركات المتمردة في الشمال:

لم تعرف دولة مالي تنظيما واحد أصر على الانفصال عن الحكومة، بقدر ما أنها عرفت مجموعة تنظيمات و تنظيمات كتحالف 23 ماي*، الحركات والجبهات الموحدة للازواد M.F.U.A، أما عن الحركات الحالية للنزاع فهي:

[1] شليغم عبير، ***نفس المرجع السابق***، ص.50

الحركة الوطنية لتحرير الازواد: وهي حركة تأسست في أكتوبر 2011م، تضم بعض الماليين العائدين من ليبيا بعد انهيار **نظام القذافي**، والمجندين السابقين في تحالف 23 ماي. هذا الأخير الذي كان يترأسه **إبراهيم آخ باهانغا***، إلى جانب بعض الأعيان السامين في الإدارة الإقليمية لشمال مالي[1].

حركة أنصار الدين: تعد اكبر الجماعات في شمال مالي وأهمها، تعتبر بمثابة حركة طالبان في أفغانستان، لأنها مكونة من قيادات و مجندين كلهم من أبناء المنطقة، تضم الحركة في صفوفها خيرة الطوارق والمجندين العائدين من ليبيا بكميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة، إضافة إلى عناصر ازوادية كانت تقيم هناك.

يرجع تأسيس الحركة إلى سنة 2011م، عبر زعيم المتمردين **""إياد اغ غالي""** وهو الذي عمل على نشر الإسلام في كامل بقاع دولة مالي، لكن سقف مطالب الحركة تراجع بعدها وأضحت انها تسعى إلى نشر الديانة الإسلامية في منطقة كيدال فحسب، فقامت الحركة بعدة هجمات واعتداءات من بينها الهجوم على قاعدة تيساليت الجوية التابعة للجيش في كيدال.

تعتبر اخطر الحركات في الشمال، حيت أنها تتعاون مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي إلى جانب تعاونها مع الحركة الوطنية لتحرير الازواد، ولو انه ليس تعاونا وثيقا. ومن ابرز قادة الحركة نجد: **إياد اغ غالي، احمد اغ بيبي، دايني اغ سيدامو**[2].....الخ.

2- الحركات العابرة للحدود: من جهة أخرى نجد في النزاع المالي الحركات العابرة للأوطان التي دخلت في الصراع، حيث انها تحالفت مع الحركات المتمردة، ولعل ابرز هذه الحركات العابرة للحدود ما يلي:

---

*تحالف 23 ماي للتغيير: تأسس سنة 2006م، من الأطراف الرافضة لمسار مفاوضات اتفاق السلام الموقع في الجزائر في نفس السنة وقد شنت أعمال عسكرية علي ثكنتين عسكريتين في كيدال قبل توقيع الاتفاق. غير انها سرعان ما تراجعت ووقعت عليه.
*إبراهيم آخ باهانغا: هو أحد القادة الثوريين الطوارق الذين قاموا بثورات عديدة ضد مالي، مطالبين بالتنمية لمناطق الطوارق في شمال البلاد، وقد تطورت هذه المطالب مع تعنت مالي في تنفيذ الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الطرفين إلى المطالبة باستقلال أرواد .

[1]-منصور لخضاري، ***تعقيدات الأزمة الليبية المالية وانعكاساتها علي الأمن الإقليمي في الساحل***، مداخلة في ملتقي: مالي ليبيا:مبادرات السلام و الخروج من الأزمات أي أفاق من اجل الاستقرار الجهوي؟، الجزائر، 2016م.
[2]-شليغم عبير، ***نفس المرجع السابق***، ص.54-55

ا-تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

إن بروز الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي يرجع إلى سنة 2003م، اثر عملية اختطاف 32 سائحا أوروبيا في الصحراء الجزائرية، من قبل الجبهة السلفية للدعوة والقتال التي كان يتزعمها **عبد المالك دروكال** الملقب بابو مصعب عبد الودود[1]، نظرا للتضييق الذي عرفته الجبهة في الجزائر وكبح نشاطها من الجيش الجزائري، اتجهت للاشتغال في الساحل والصحراء الكبرى مع تغيير اسمها إلى **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** وقد كان هذا سنة 2007م.

هو تنظيم يسعي بالأساس إلى إقامة دولة إسلامية في بلاد المغرب العربي من ليبيا شرقا إلى المغرب غربا[2]، كما لا يمكن تناسي الدور الكبير الذي لعبه **مختار بلمختار** المدعو بالعور في وصول هذا التنظيم إلى منطقة الساحل و الصحراء الكبرى، إذ تبنى عدة عمليات في مالي و تجدر الإشارة إلى أن للتنظيم عدة فروع هي:

* كتيبة الملثمون بقيادة مختار بالمختار.

* كتيبة طارق بن زياد يقودها عبد الحميد بن زيد.

* سرية الفرقان بقيادة الجزائري جمال عكاشة.

* سرية الأنصار بقيادة عبد الحميد التاركي.

هذا، و يشكل التنظيم حلقة أساسية في الصراع في الساحل الإفريقي و في ليبيا كذالك، و يتغذى التنظيم بالجريمة المنظمة خاصة بعد تجريم الفدية.

ب-حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:

هي حركة ظهرت في أواخر 2011م، في شمال مالي حيث أعلنت في أكتوبر 2011م انفصالها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هذا بعد أن رفض التنظيم تشكيل سرية للمقاتلين العرب على شاكلة سرية الأنصار الخاصة بالمقاتلين الطوارق تبنت عدة أعمال إرهابية خاصة في شمال مالي.

---

[1]-مقالة بعنوان ***تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،*** من موقع الجزيرة للدراسات الاستراتجية، متوفر علي الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/9/، تاريخ النشر 9 نوفمبر 2014م، تاريخ الدخول الي الموقع 25مارس 2017، الساعة 13.25

[2]-شليغم عبير، ***نفس المرجع السابق،*** ص.56

لقد قاد الحركة في بدايتها **سلمان ولد باي** قبل أن تقع خلافات و يرجع هذا الأخير الي حركة أنصار الدين، شكلت الحركة أربع سرايا عسكرية وهي، سرية **عبد الله عزام**، وسرية أبو مصعب الزرقاوي، وسرية **أبو الليث الليبي**، وسرية **الاستشهاديين**. ولها كتيبة أخرى تتبعها تعرف بـ"كتيبة **أسامة بن لادن**" يتزعمها عضو مجلس شورى جماعة التوحيد والجهاد أحمد ولد عامر المعروف بأحمد التلمسي، وبررت هذا التقسيم بتوسع نفوذها وتزايد أعداد مقاتليها[1].

<u>المطلب الثالث</u>: تطور النزاع المالي و تداعياته الإقليمية

لقد تطور النزاع في مالي بشكل كبير خاصة بعد الانقلاب الذي قاده حمادو صانوغو علي الرئيس توماني توري، ودخول حركة تنظيم القاعدة في الصراع الي جانب الازواد بمعني أخر تحالف الجريمة المنظمة مع الإرهاب.

مع بداية سنة 2012م، قامت الحركة الوطنية لتحرير الازواد بهجمات على ثكنات للجيش المالي في تيساليت واجلهوك ومنك، وقد استغرق القصف عدة أسابيع. قابله من جهة الحكومة المركزية الانقلاب على الشرعية من العقيد امادو صانوغو، مما سمح للحركة بالتقدم أكثر والسيطرة على كل مدن الإقليم الشمالي والتقدم حتى إلى الجنوب. طبعا الحركة هنا لم تكن لوحدها بقدر ما كانت مدعومة من تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد. فأعلنت الحركة الوطنية تحرير الازواد بتاريخ 6 افريل 2012م.

إن الإقليم يعتبر دولة مستقلة عن مالي، هذا الإعلان لم يلقى الترحاب من دول الجوار كالجزائر و موريتانيا و خاصة من فرنسا.

[1] -مقالة بعنوان ***جماعة التوحيد و الجهاد***، من مركز الجزيرة للدراسات الإستراتجية، متوفر عبر الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/12 ، تاريخ النشر 12 فيفري 2014م، تاريخ الدخول الي الموقع 25 مارس 2017، الساعة 20.14

خريطة رقم 04: الوضع في مالي والساحل عموما إبان سيطرة المتمردين علي الشمال

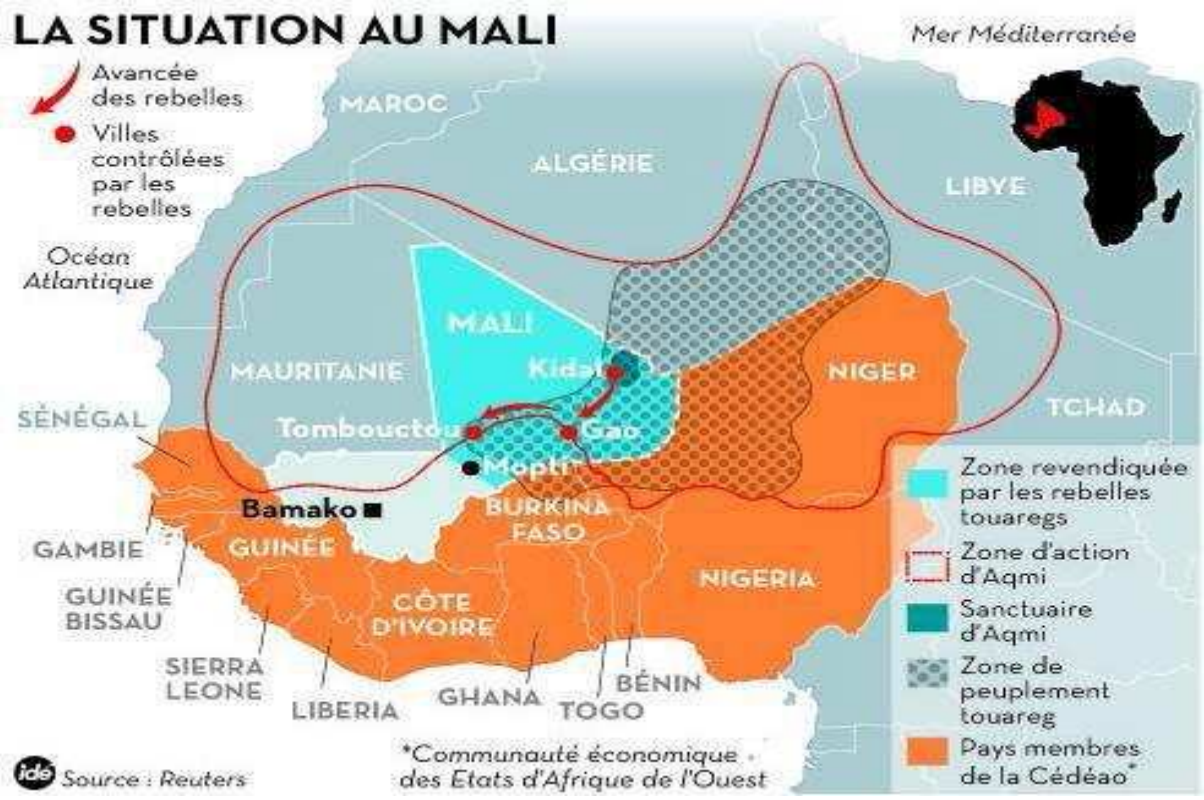

المصدر: شليغم عبير، ***نفس المرجع السابق***، ص.52

من خلال الخريطة رقم 01 تبين المناطق التي يطالب بها الطوارق كإقليم مستقل، والمناطق التي هي تحت سيطرة الجماعات الإرهابية. إذ تبين كذالك أن بعض الدول المنضوية تحت لواء منظمة الاكواس. حيث يظهر جليا أن منطقة نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب اتسعت بشكل كبير، وسيطرت من جهة أخرى الحركة الشعبية لتحرير أزواد على عديد المناطق، مما حرك فرنسا لان مصالحها تصبح في خطر.

كل هذه الظروف جعلت الحكومة المالية تستنجد بالتدخل الأجنبي الفرنسي لوقف الازواد الذين خطو خطوة عملاقة، خاصة حركة أنصار الدين التي أضحت على بعد 70 كلم فقط من مقر الحكومة المالية. وجاءت النجدة بتاريخ 11 جانفي 2013م، عبر تدخل عسكري فرنسي يكبح جماح الطوارق وسميت العملية بسيرفال أو عملية القط النمر[1]. هذا، وقد شنت الطائرات المقاتلة الفرنسية ميراج ورفال حزاما

[1]-شليغم عبير، ***نفس المرجع السابق***، ص.113

واسعا، و ضربت دون رحمة معاقل الإرهابيين و معهم الازواد. وفي غضون اقل من شهر من العمليات العسكرية سيطرت القوات الفرنسية علي غاو و وتامبوكتو وكيدال[1].

سنتطرق بإسهاب من خلال الفصل الثالث الي كل ما يتعلق بالتدخل الفرنسي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مالي سنة 2013، كتتمة لهذا المبحث نرجع الي تداعيات الأزمة المالية علي الامن القومي في الجزائر. حيث أنها تشكل تهديدا كبيرا للاستقرار في الجزائر خاصة وفي المنطقة الجوارية للساحل بشكل عام.

الأزمة في مالي وفي الساحل الإفريقي بشكل عام تأثيرا علي الإقليم ويتجلي هذا التأثير من خلال انتشار عدد من التهديدات اللاثمائلية لعل أهمها:

ا-مشكل اللجوء:

تجددت فصول النزاع في مالي سنة 2012م، ورسمت معها مشهدا مؤسفا لنزوح اللاجئين الماليين الي دول الجوار هروبا من الموت. حيث أن هؤلاء اللاجئين يلجئون الي الجزائر والمغرب وحتى موريتانيا، بحثا عن ظروف معيشية تكون أفضل.

تشير أخر الإحصائيات الرسمية للسلطات في الجزائر مثلا، ان حوالي 50 ألف نازح إفريقي مقيم بطريقة غير شرعية. وما يسببه هؤلاء الأفارقة من مشاكل للدولة الجزائرية خاصة في الولايات الجنوبية وهو اجبر السلطات في الجزائر علي أن تخصص لهم مراكز يلجئون إليها[2].

ب-الإرهاب:

شكلت الظاهرة الإرهابية تهديدا لدول القارة الافريقية، وقد وجدت هذه الأخيرة لنفسها موضع قدم خاصة بعد تطور النزاع في مالي سنة 2012م، فوجد كل من تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد الباب مفتوحا. لتوسع من نشاطها خاصة في ظل فشل الدول وانهيارها في كل من مالي وليبيا. خاصة أنها

احمد بن احمد، ***خمسين ألف إفريقي مقيم بطريقة غير شرعية في الجزائر***، مقال صحفي من جريدة الخبر الجزائرية، متوفر علي الرابط: ***http://www.elkhabar.com/press/article/99109/50-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%85%D9%82%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/#sthash.vcEG9hsO.dpbs***، تاريخ النشر 25 جانفي 2016، تاريخ الدخول الي الموقع 15 جوان 2017م، الساعة 18.55.

وجدت الحل بعد تجريم الفدية في عمليات الاتجار بالمخدرات والأسلحة لتكفي نفسها من الناحية المادية.
وعليه تحالفت الجريمة المنظمة مع الإرهاب لتشكل اكبر خطر يهدد الإقليم المغاربي.

المبحث الثالث: منطلقات مقاربة الاتحاد الافريقي في تسوية أزمتي مالي وليبيا

يعتمد الاتحاد الإفريقي في معالجته للصراعات والنزاعات القائمة في إفريقيا،علي مجموعة أسس ومرتكزات راسخة منذ القدم(فترة الوحدة الافريقية). من خلال هذا المبحث سوف نسعى الي تحليل بعض المواثيق الرئيسية الهامة والرئيسية في الدراسة، من خلال بحث هذه الأسس داخلها ومحاولة تسليط الضوء علي بعض تصريحات القادة الأفارقة التي تؤكد علي هذه الأسس في حل أزمتي مالي وليبيا.

المطلب الأول:مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول النزاع

يعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ راسخا في الاتحاد الإفريقي حيث انه موجود منذ وقت الوحدة الإفريقية، حيث نجد المادة 19 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية نصت على إنشاء لجنة للتحكيم والوساطة والتوفيق، لكن ما يعاب على منظمة الوحدة الإفريقية في سنينها الأولي هو انه لا يوجد تحديد لطبيعة النزاعات التي تتدخل فيها في إطار سعي المنظمة الدائم لتغليب الحلول السلمية في نزاعات الدول تم استحداث هيكل جديد سنة 1993م **هو آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وحل وإدارة النزاعات،** وهنا تم تحديد نوعين من النزاعات التي تتدخل فيها المنظمة وهي:

* إذا كانت الدولة محل النزاع تعاني انهيارا كاملا في النظام والقانون.

* عندما تصل التوترات داخل الدول إلى نزاعات تستطيع أن تصل إلى حد الصراع الدائم[1].

لقد حققت منظمة الوحدة الإفريقية بهذه الآلية مجموعة انجازات مهمة على حدتها، كاستخدام الدبلوماسية الوقائية لرفض تفاقم الصراعات في عدة دول كبورندي مثلا.

جاء الاتحاد الإفريقي بعد ذلك، وكرست نفس المبدأ المتعلق برفض التدخل في شؤون الدول الداخلية، إلى جانب رفض التدخل الخارجي في شؤون القارة، وقد حددت المادة التاسعة من ميثاق تأسيس مجلس السلم والأمن، سنة 2002م الحالات التي يتدخل فيها المجلس، كما أكدت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض التدخل الخارجي[2] حيث جاء في مضمون هذه المادة"يتخذ مجلس السلم

---

[1]- سامي بخوش، ***دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا-انمودجا منظمة الايكواس في ليبيريا وكوت ايفوار،*** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2012/2011، ص.33....36

[2]-مهند النداوي، ***نفس المرجع السابق، ص.50***

والآمن القرار في الدخول سواء عن طريق تدخل جماعي أو عن طريق رئيسه أو مجلس الحكماء أو بالتعاون مع آليات أخري". كما جاءت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في نفس هذا الخط ورفضت التدخلات الأجنبية في شؤون إفريقيا. كما جاء في مبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي، بالتحديد في المادة الرابعة من الميثاق مبدأ: "ليس من حق أي دولة عضو التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخري"[1].

جاء تطبيق هذا المبدأ في تسوية أزمتي مالي وليبيا،إذ أن الاتحاد الإفريقي كان له موقف متباين حيث أن رؤساء ساندوا التدخل وآخرين لا، جاء مفوض السلم والأمن للاتحاد الإفريقي رمطان لعمامرة في قمة جويلية2012م لمجلس السلم والأمن الإفريقي بالقول"إن اللجوء الي استخدام القوى لن يحسن الأوضاع في هذا البلد"، كما أضاف "إن الأولوية القصوى في مالي اليوم هي بناء حكومة توافقية"[2]، كما انه اصدر بيانا يؤكد من خلاله أهمية الحوار السياسي لحل النزاع ورحب بتعيين أعضاء لجنة الحوار والمصالحة في مالي، حيث جاء في مقتطف من البيان"أن هذه التعيينات خطوة هامة في إنعاش مسلسل المصالحة بين أطراف الشعب المالي"[3].

أكدت مفوضية الاتحاد الإفريقي داعمة لمسار المفاوضات الذي رعته الجزائر سنة 2014م، حيث صرحت زوما رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي"تشجع الجهود الجزائرية في تسوية الأزمة في مالي"[4]. هذا ما يؤكد السعي الدائم للاتحاد الإفريقي الي الحل السلمي في أزمة مالي.

في الحالة الليبية نفس الحال فكان الاتحاد الإفريقي رافضا للتدخل الأجنبي، وكان أول الطارحين لفكرة الحل السلمي الجامع لكل أطراف النزاع، حيث انه قدم مبادرات عديدة في هذا الاتجاه[5]. أكد في نفس

---

[1]-***البرتكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، المادة الرابعة، القاهرة 2004.

[2]***قمة الاتحاد الإفريقي تتحول الي حلبة صراع حول التدخل في مالي***، مقال صحفي متوفر علي الرابط: http://www.djazairess.com/essalam/13381، تاريخ الاطلاع عليه 26 ماي 2017م، الساعة 04.36

[3]-شليغم عبير، نفس المرجع السابق، ص.138.

[4]-مليكه خ، ***الاتحاد الإفريقي يعرب عن ارتياحه لتوقيع الأطراف المشاركة***، مقال من جريدة المساء متوفر علي الرابط: http://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9.html، تاريخ الاطلاع عليه 26 ماي 2017م، الساعة 05.00

[5]-أمين محمد، ***مساع افريقية جديدة لحل الأزمة الليبية***، مقال من موقع الجزيرة للدراسات متوفر علي الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/5/29/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9، تاريخ الاطلاع عليه 06 ماي 2017، الساعة 17.00

السياق المفوض الإفريقي للسلم والأمن رمطان لعمامرة في تصريحات نسبت له "" الاتحاد الإفريقي يجدد التزامه التام باحترام وحدة ليبيا وسلامة أراضيها وكذلك أيضا رفضه أي شكل من أشكال التدخل العسكري الأجنبي".

في نفس الصدد، عاد الاتحاد الإفريقي بإعادة طرح نفس المبادرة بعد تدخل حلف الناتو،، حاملا معها بعض التعديلات وهي تسعى للتوافق ولم جميع أطراف الأزمة ووقف إطلاق النار[1]. كما كان الاتحاد الإفريقي من اشد المنددين بتدخل الناتو في ليبيا، واستنكر في نفس الاتجاه التدخل الأمريكي في 2016م في حل القضية الليبية بذريعة ضرب مواقع لداعش في سرت لكنه لم يزد الأوضاع إلا تعقيدا، كما يدعم كل الاتفاقات التي تسعى إلى الحل السلمي والتوافقي.

أكد في نفس السياق وزير الخارجية الجزائري في قمة جوار ليبيا، في شهر مارس المنصرم ان الاتحاد الإفريقي راعي لمبدأ عدم التدخل الخارجي في شؤون الدولة الليبية".

المطلب الثاني: اعتماد الحل السلمي و نبذ العنف

يعد مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وتفعيل الوسائل الدبلوماسية مبدأ راسخا علي مر تاريخ الاتحاد الإفريقي، حيث نجدها منذ فترة منظمة الوحدة الافريقية، حيث أكدت المادة الثالثة من الميثاق التأسيسي على ان كل الدول المنضوية تحت لواء منظمة الوحدة تلتزم بالأسس الآتية: "التسوية السلمية للنزاعات والخلافات عبر التفاوض والتحكيم والوساطة". كما جاء التأكيد عليه في المادة 26 من نفس الميثاق.

نفس الحال مع منظمة الاتحاد الإفريقي، حيث انه ينبذ العنف ويستنكر الأساليب التي تستعمل القوة في حل النزاعات، فنجد المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد الإفريقي مايلي"يعمل الاتحاد الإفريقي وفق المبادئ التالية: تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء يكون بوسائل مناسبة يقررها مؤتمر الاتحاد". و جاء التأكيد عليه في المادة 26 من نفس الميثاق. كما نجد ميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي في ديباجته على ضرورة التعايش السلمي وتغليب المصلحة العامة للاتحاد الإفريقي[2]. كما نصت المادة الثامنة من الديباجة علي" وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في أفريقيا تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية

[1]-فاطمة الزهراء فيلالي، ***تسيير الازمة الليبية من طرف الاتحاد الافريقي***، مداخلة بملتقي مالي-ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الازمات. أي افاق من اجل الاستقرار الجهوي، تنظيم مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، جانفي 2016، ص.7.

[2]-***الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي***، المادة الرابعة، مبادئ الاتحاد الافريقي، ص.16.

لقارتنا، وأن هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل1.".

أكد ميثاق التأسيس لمجلس السلم والأمن الإفريقي علي نفس مبدأ التسوية السلمية للخلافات والنزاعات حيث جاء ضمن مبادئه، في المادة الرابعة"التسوية السلمية للخلافات والنزاعات"، الي جانب التأكيد علي"ضرورة الاستجابة المبكرة لإيجاد الحل قبل تفاقم الأوضاع"[2].

سعي الي الاتحاد الإفريقي الي تطبيق هذا المبدأ في تسوية أزمة مالي عبر دعمه لجهود الوساطة ورفضه للانقلاب علي الشرعية الذي حدث في سنة 2012، حيث صرح جون بينغ رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي"تستنكر الانقلاب العسكري علي نظام الرئيس توماني توري، كما نطالب بالعودة الي الشرعية في اجل أقصاه 72 ساعة"

رحب الاتحاد الإفريقي في نفس الاتجاه بالمبادرات الفردية التي كانت تسعى الي حل الأزمة المالية، والتي كانت في الأصل من الجزائر حيث انه كان دوما يدعم هذه المبادرات كما صرحت زوما في المطلب السابق. في هذا الاتجاه، صرح بيار بويويا مبعوث الاتحاد الإفريقي الي مالي والساحل بتاريخ 8 نوفمبر 2015م "أن تجربة الجزائر في حل النزعات رائدة في إفريقيا"، مؤكدا في معرض حديثه"أن نجاح الجزائر في مسار الوساطة بين الأطراف المالية راجع الي بناء عامل الثقة خلال قيادتها للمفاوضات"[3]

أما عن الأزمة الليبية فقد تبني الاتحاد الإفريقي الحل السلمي منذ بدايات الأزمة، ودعا الي التعقل ونبذ العنف عبر مبادرات عديدة، كما شهدنا مساندة الاتحاد الإفريقي لاتفاق الصخيرات الذي كان بالمغرب، وكل المبادرات الداعية الي الحل السلمي، وصرح مبعوث الاتحاد الإفريقي الي ليبيا ديلتا محمد ديلتا بعد تعيينه سنة 2014م "إن الاتحاد الإفريقي يسعي الي الحل السياسي في ليبيا".

كما نجد تصريحات عديدة من قادة الاتحاد الإفريقي تصر عل نبذ العنف والحل السلمي، فمثلا كان تأكيد الرئيس التشادي إدريس دبي عضو الهيئة عالية المستوي المكلفة بالأزمة الليبية في قمة دول جوار

---

[1]- فيصل الصحراوي، ***التأصيل القانوني لمبدا تسوية النزاعات بالطرق السلمية في ميثاق الاتحاد الإفريقي: قضية الصحراء الغربية نموذجا***، مقال متوفر علي الرابط: http://www.saharawi.net/?p=8793، تاريخ الاطلاع عليه 26 ماي 2017م، الساعة 06.32

[2]-***البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، إعلان القاهرة 2004،

[3]- مليكه خلاف، ***تجربة الجزائر في حل النزاعات رائدة في إفريقيا***، مقال من جريدة المساء الجزائرية، متوفر علي الرابط: http://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7.html، تاريخ الاطلاع علي المقال 26 ماي 2017م، الساعة 07.25

ليبيا في جانفي 2016م على أن الاتحاد الإفريقي يحضر مبادرة جديدة تسعي الي لملمة جميع أطراف الأزمة، كما أكد أن الحل في ليبيا لن يكون إلا حلا سلميا وفقا لمبادئ وأسس المنظمة[1].

كما جاء تصريح للمبعوث السامي للاتحاد الإفريقي جاكايا موريشو كيكوتي علي هامش زيارته الي ليبيا في ماي 2017، ولقائه برئيس البرلمان عقيلة صالح" الاتحاد الإفريقي يسعى الي إحلال السلام في ليبيا بتوافق جميع الأطراف"[2].

نجد الاتحاد الإفريقي دوما سباقا نحو الحل السلمي، في كل من مالي وليبيا، ويسعي الي رعاية ودعم جميع المبادرات في هذا الصدد، فنجد دعمه للتعاون التونسي الجزائري في حل الأزمة الليبية. الحال نفسه مع الأزمة المالية من خلال تثمينه الدائم للجهود الجزائرية.

المطلب الثالث: أولوية الحل الافريقي بتوافق جميع أطراف النزاع في الدولتين

تقوم مقاربة الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات والخلافات، علي رفض التدخل الأجنبي الذي لن يجلب لإفريقيا إلا المتاعب، ونصت المواثيق الإفريقية في منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الإفريقي، حيث انه يتعامل بمبدأ الحياد الايجابي ويسعى الي تحقيق التوافق بين جميع الأطراف، كما ان الحل لا يجب ان يهمش أي طرف من أطراف الأزمات.

فنجد ميثاق مجلس السلم والأمن يركز في مبادئه الاستجابات المبكرة لاحتواء أوضاع الأزمات للحيلولة دون تطورها الي نزاعات كاملة، بمعنى ان الاستجابة المبكرة تحول دون تطور النزاع، ودخول عناصر جدد في النزاع[3].

سعى الاتحاد الإفريقي الى تطبيق هذا المبدأ من خلال تسويته لأزمتي مالي وليبيا، حتى وان كان هذا التطبيق نسبيا لان الاتحاد الإفريقي في الأزمة الليبية يغفل طرفا واحدا من أطراف النزاع، وهو حكومة خالد الغويل التي مقرها طرابلس، والتي تتبعها مليشيات فجر ليبيا، حيث نلاحظ من خلال رصد

---

[2]-مقال بعنوان ***صالح يبحث مع كيكوتي دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمة الليبية***، متوفر علي الرابط:
http://www.afrigatenews.net/content/%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%8A%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%85%D8%B9-%D9%83%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-، تاريخ الاطلاع علي المقال:26 ماي 2017م، الساعة 08.00

[3]-***الميثاق التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، المبدأ الثاني المبادئ، الميثاق متوفر علي الرابط:
http://www.shbabmisr.com/t~97795، تاريخ لاطلاع علي الميثاق 26 ماي 2017م، الساعة 09.00

تصريحات ديلتا محمد ديلتا أن الحل في ليبيا لن يكون إلا توافقيا وجماعيا. فنجد مثلا عبد القادر مساهل وزير التعاون العربي والإفريقي الجزائري "إن الحل في ليبيا لن يخرج عن التوافق بين كل الأطراف"[1] .

كما سعي في نفس المجال الي حل الأزمة في مالي بحل توافقي يكون مرضيا لجميع الأطراف، فهو سعي على طول الأزمة في مالي الي تغليب الحل التوافقي ورفض الانقسامات والانشقاقات، وقد ساند كل الاتفاقيات التي أبرمت بين أطراف النزاع في مالي انطلاقا من اتفاق تمنراست بالجزائر سنة 1991م، من ثم اتفاق شعلة السلام بتومبوكتو الذي كان بوساطة جزائرية سنة 1996م، الي جانب اتفاقات اخري عديدة كانت الجزائر الطرف الأساسي في الوساطة من خلالها.

إن الاتحاد الإفريقي ورغم انه اكبر منظمة في القارة الافريقية، إلا أن مقاربة الحل التي انتهجها لم تجدي أمام التجادبات الإقليمية والدولية للصراع الليبي والمالي، فوجد نفسه مجبرا علي التعاون مع أطراف أخري في إطار عمل ثنائي أو حتى ثلاثي يسعي بالأساس الي حل الأزمتين المالية والليبية.

ا-التعاون مع الأمم المتحدة:

نص الميثاق التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي، سعي هذا الأخير الي إقامة تعاون دولي مع منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الاروبي، أو إقليمي مع منظمات افريقية أخري بهدف صون الامن والسلم في القارة الافريقية[2].

ان منظمة الأمم المتحدة تعد اكبر المنظمات في العالم، وفي ظل التطورات الكبيرة للصراعات في إفريقيا(مالي وليبيا)، ونقص إمكانات الاتحاد الإفريقي المادية لمواجهة هذه التحديات فقد وجد الامن المتحدة ليتعاون معها في هذا الميدان ،خاصة في السنوات الأخيرة حيث أضحي التهديدات كثيرة في القارة الافريقية مع تنامي الظاهرة الإرهابية فنجد تنظيم القاعدة، داعش، بوكو حرام، وهي جماعات محترفة ف التجارة المنظمة والاتجار بالأسلحة.

---

[1]-ربيعة خريس، ***عبد القادر مساهل يلتقي وفدا ليبيا لبحث تطورات الأزمة***، مقال متوفر علي الرابط:
http://www.almaghribtoday.net/37/115538-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D9%88%D9%81%D8%AF%D9%8B%D8%A7-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%8B%D8%A7-%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9،
تاريخ الاطلاع عليه 26 مي 2017م، الساعة 10.00

[2]-***البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، إعلان القاهرة، سنة 2004م

كان تعاون الاتحاد الإفريقي مع الأمم المتحدة مثمرا في القضيتين الليبية والمالية، حيث انه في القضية المالية أثمر إنشاء قوات حفظ السلام في مالي تحت رعاية افريقية، كما أثمر من جانب أخر ان مقاربة الحل لا تكون خارج النطاق الاتحاد الإفريقي، مما في معناه ان التعاون مع الأمم المتحدة أثمر ان يكون للاتحاد الإفريقي رأي ولو بسيط في اقتراح مخرج من الأزمات الكبرى في القارة[1].

ب-التعاون مع الاتحاد الاروبي:

يعتبر التعاون بين هذين الهيئتين شيئا جدا ايجابي خاصة في المجال الأمني والاقتصادي، حيث نجد اللجنة المختلطة الأوروبية الافريقية، التي تجتمع دوريا، مرة واحدة في السنة.

التعاون في مجال حل الأزمات بين الاتحاد الاروبي ونظيره الإفريقي ليس بارزا مثل المجالات الاخري، حيث أكدت في هذا الاتجاه مفوضة الاتحاد الاروبي "هدفنا من خلال الاتحاد الاروبي اعطاء انطلاقة جديدة لشراكتنا". كان هذا التصريح في ندوة صحفية مع رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي في ماي 2017. تكون هذه الانطلاقة بتعاون اكبر في المجال الأمني والسياسي عبر محاربة الإرهاب.

يظهر التعاون الثنائي جليا من خلال القضية الليبية، حيث أكد وزير الخارجية الاروبي البلجيكي ديدي ريندس في ماي 2017م " إن الحل في ليبيا لن يكون إلا سلميا وسنبحث مع الاتحاد الإفريقي سبل الخروج من الأزمة" وأضاف في نفس الاتجاه" وأضاف بأن المسؤولين في الإتحاد الأوروبي سيبحثون مع نظرائهم في الإتحاد الإفريقي وعلى رأسهم رئيس الإتحاد قضايا عدة وأهما توفير الدعم الإنساني"[2]

ج-التعاون مع الجامعة العربية

[1] ***ملتقي السلم والأمن في إفريقيا: بحث التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة للتصدي للتهديدات الأمنية والإرهابية***، مقال موقع الإذاعة الجزائرية متوفر علي الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151221/62083.html، تاريخ الاطلاع عليه 26 ماي 2017م،الساعة 10.23

[2] -عاطف السيناوي، ***مسؤول امني: الحل في ليبيا لن يكون إلا سلميا ونعمل مع الاتحاد الإفريقي علي إيجاد تسوية للازمة***، متوفر علي الرابط: https://almarsad.co/2017/05/15/%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%B3%D9%86%D8%A8%D8%AD/، تاريخ الاطلاع عليه 26 ماي 2017م، الساعة 11.05

تعتبر الجامعة العربية الكيان العربي الوحيد الذي بقي ويجمع شمل العرب، فقد سعي الاتحاد الإفريقي الي تفعيل تعاون مثمر مع جامعة الدول العربية للخروج من الأزمات، غير أن الجامعة العربية أضحت كيانا لا معني له، حيث أن قراراته ليست واجبة النفاذ، ولا يمتلك وسائل الضغط اللازمة، وشكل التعاون في المجال الأمني محورا من هذه المحاور، خاصة في ظل الثورات العربية، وبركان الدكاء الذي ضرب المنطقة العربية.

لم يكن هذا التعاون جليا في حل أزمتي مالي وليبيا، ماعدا بعض التحركات في بداية الأزمة الليبية التي توقفت بعد ذلك وتسعى الجامعة من خلال هذه العلاقة الي توطيد أواصر الأخوة، وأصبح بعد الاتفاق التعاوني رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي يحضر بصفة مستمرة مؤتمرات الجامعة العربي علي قلتها[1].

اظهر الاتحاد الإفريقي عبر مبادئه ودبلوماسيته الوقائية، كما تعاون مع عدة فواعل دولية في تسوية الأزمتين المالية والليبية، والسعي الي ان يكون الحل إفريقيا محضا دون تدخل فواعل أخري مشهدا يبين أن الاتحاد الإفريقي يسعي دوما لحفظ الامن والسلم في إفريقيا، كما تجده ينبذ العنف بكل اشكله والإقصاء والتهميش.

[1]-مقال من الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، ***رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي حضر الدورة الثامنة والعشرين للجامعة العربية في الاردن،*** متوفر علي الرابط: https://au.int/web/ar/pressreleases/20170329/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D8%B6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86، تاريخ الاطلاع عليه 26 ماي 2017م، الساعة 12.06

استنتاجات الفصل الثاني:

تسبب النزاع المالي والليبي، في مشاكل جديدة في تاريخ القارة من خلال ما أسفرت عنه من قتلى وجرحي ومن أزمة بناء دولة في كلتا الدولتين، كما يظهر من هذا الفصل بدايات وتطورات النزاع الي جانب لمحة عن التدخل الدولي وما أتي به من أضرار علي المنطقة كلها. إن النزاع في كل من دولتي مالي وليبيا يعود السبب الأول فيه الي تداعيات الدولة الفاشلة ومشكلة يناء الدولة في القارة التي أضحت واحدة من اكبر الأزمات في القارة الافريقية ففشل الأنظمة السياسية لكل من دولتي ليبيا ومالي راجع الي التعصب الزائد والانتماء للقبيلة قبل الوطن، كما انه أكد الأطماع الدولية في ثروات القارة الافريقية حيث أن الدول الكبرى لم تتحرك إزاء أزمة تونس ومصر، غير أنها تحركت إزاء أزمة ليبيا ومالي نظرا لما تكتسبه الدولتان من ثروات كثيرة.

وان مقاربة الاتحاد الإفريقي في حل وتسوية أزمتي ليبيا ومالي، تستند الي مبادئ ثابتة في الاتحاد الإفريقي، عبر السعي الي الحل السلمي وعدم التدخل والحل التوافقي بين جميع أطراف النزاع، دون إن نتجاهل فتح باب التعاون مع جميع الأطراف المرتبطة بالأزمة حتى ولو كانت غير افريقية. حيث يسعي الاتحاد بكل السبل البحث عن الخروج من الأزمات التي تعاني منها القارة(مالي وليبيا) وعدم إعطاء أي فرصة للتدخل الأجنبي العسكري في القارة الافريقية.

الفصل الثالث:

دور الاتحاد الإفريقي في تسوية ازمتي ليبيا ومالي

تمهيد

يعتبر الاتحاد الإفريقي المنظمة الأكبر في القارة، كما أنها المكلفة بتسيير الشؤون القارية والأزمات وقد بلغت الأزمتان الليبية والمالية درجة كبيرة من العنف السياسي والثورات وعدم الاستقرار في هذه الدول، وحتى ان تأثيرها امتدت إلى دول الجوار التي أصبحت تعاني من ويلات الإرهاب والجريمة المنظمة وموجات اللاجئين القادمين من هذه الدول الفاشلة والمنهارة.

بناءا على هذا الحال أضحي واجبا على الاتحاد الإفريقي التدخل بغية إيجاد حل أو محاولة تسوية لهذه الأزمات، التي أضحت تهدد القارة السمراء كلها وليس دول جوارها فقط.

المبحث الأول: دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الليبية

وصل النزاع في ليبيا الي حد لم يتوقعه احد نظرا إلى هشاشة الدولة وضعف المؤسسات والولاء إلى القبيلة أكثر منه الوطن، مما جعل المجتمع الدولي يتحرك بما في ذلك أهم منظمة في القارة السمراء وهي الاتحاد الإفريقي ولقد خصصنا هذا المبحث إلى دراسة ومعرفة دور الاتحاد الإفريقي في ليبيا ومدى مواكبته لتطورات الصراع.

المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الليبية قبل سقوط نظام القذافي

ابدي الاتحاد الإفريقي رفضه المسبق للتغيير الجذري العنيف، فهو كمنظمة لا يعترف إلا عبر التغييرات الدستورية، التي تكون في نطاق القانون وسلمية ولا تلتجئ إلى استعمال العنف والتمرد.

بعد ثورة 17 فيفري 2011 وقيام الشعب الليبي منتفضا على وضعيته الحالية، وعلى ديكتاتورية حاكم حكم البلاد 40 عاما تقريبا. سارع الاتحاد الأفريقي في 10 من مارس من نفس السنة إلى إقرار خارطة طريق لحل الأزمة السياسية في البلاد، وتفويض لجنة خاصة متكونة من رؤسائه لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ، وقد قمت اللجنة بعرض هذه المبادرة على القذافي وعلى الثوار. لكن المشكل أن العقيد قبل بالمبادرة، ولكن الثوار رفضوا المبادرة حيث تم اعتبارها على أنها لا تلبي الحد الأدنى من مطالب الشعب الليبي المتمثلة في رحيل القذافي وعائلته عن الحكم[1].

بعد التحرك الإفريقي بأسبوع تقريبا جاء التحرك الدولي الاممي، عبر تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع للقرار 1973، القاضي بتدخل حلف الناتو في ليبيا، وبدا عملية فجر الاوديسا بتاريخ 20 مارس 2011م[2]، كان هنا المشكل أن ثلاث دول افريقية صوتت بالموافقة على القرار، وهي كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا والغابون. وهنا ضرب مباشر وصريح لعقيدة الاتحاد الإفريقي، الساعي للحل السلمي والوساطة في حل الأزمة الليبية. وكذالك هناك ضرب أخر للاتحاد من الدول الإفريقية نفسها عبر

---

[1]-أمين محمد، ***مساء افريقية جديدة لحل الأزمة الليبية***، مقال من موقع الجزيرة http://www.aljazeera.net، تاريخ النشر 25 ماي 2011م، تاريخ الاطلاع عليه 06 ماي 2017، الساعة 14.26

[2]- مقال بعنوان ***الاوديسا اسم حالم للعمليات العسكرية***، من مركز الجزيرة للدراسات الإستراتجية، متوفر في الموقع: http://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول الي الموقع 23 جوان 2017م، الساعة 20.36

الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي عكس موقف الاتحاد الذي دعا إلى التعقل[1].

عاد الاتحاد الإفريقي بنفس المبادرة في ماي من نفس السنة، وحمل معها بعض التعديلات وكلف اللجنة العالية المستوي، المكونة من رئيس الصحراء الغربية محمد ولد عبد العزيز إلى جانب رؤساء جنوب إفريقيا ومالي، الكونغو وأوغندا بعرضها على طرفي النزاع. أهم ما جاء في هذه المبادرة هو الوقف الفوري لإطلاق النار، إضافة إلى تسيير فترة انتقالية يختار الليبيون بعدها من يقودهم، وفتح ممرات أمنة بغية إيصال المساعدات الإنسانية إليهم. بينما كان الاتحاد الإفريقي يسعى إلى حل الأزمة جاء التحرك الموازي من الرئيس الجنوب الإفريقي **ياكوب زوما**، بدفع من الرئيس الفرنسي **نيكولاي ساركوزي** للدفع معمر القذافي إلى التنحي[2].

مع وصول شهر جوان من سنة 2011م تضاربت الآراء داخل بيت الاتحاد الإفريقي حول القضية الليبية، حيث جاء تصريح عضو لجنة الاتحاد الإفريقي المكلفة بمتابعة الأزمة، أن الاتحاد الإفريقي يدين القصف الجوي على ليبيا الذي يستمر منذ أزيد من مئة يوم، والتي أسفرت عن مئات القتلى وآلاف الجرحى و900 ألف نازح.

قبل اغتيال الزعيم القذافي بحوالي الشهر جاء الإعلان من الاتحاد الإفريقي على لسان رئيسه بنيويورك انه يتعرف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي[3].

تطورت الأوضاع في أكتوبر 2011م وبعد أشهر عدة من القصف والبحث عن الزعيم الذي اختفي لفترة طويلة، في 20 أكوبر 2011م، باغتيال الزعيم معمر القذافي على يد الثوار بعد أن عثروا عليه في أحد الخنادق تحت الأرض بمدينة سيرت مسقط رأسه[4].

وقد جاء موقف الاتحاد الإفريقي منددا ومستنكرا لمقتل الزعيم معمر القذافي بتلك الطريقة الوحشية، وبدا حزينا على مقتل أهم زعمائه، صاحب مشروع الولايات المتحدة الإفريقية، جاء في هذا الاتجاه على لسان

---

[1]-فاطمة الزهراء فيلالي، ***تسيير الأزمة الليبية من طرف الاتحاد الإفريقي***، مداخلة بملتقي: مالي-ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات. أي أفاق من اجل الاستقرار الجهوي، المنظم في جانفي 2016، ص.7.

[2]-أمين محمد، ***نفس المرجع السابق***

[3] -jean Ping , président de la commission africaine, ***l'union africain et la crise Libye ;remettre les pendule a l'heure***, de site http://centrafrique-presse.over-blog.com, date 07/05/2017, heure 16.25

[4]-محسن الأخضر، ***حقائق اغفلناها..من الذي قتل معمر القذافي***، مقال من منتدى المعرفة متوفر عبر الرابط:
http://aljamahir.amuntada.com/t26644-topic، تاريخ الدخول الي الموقع 23 جوان 2017م، الساعة 20.58

الرئيس الأوغندي "**يوري موسوفيني**" إن إفريقيا خسرت القذافي، كما أشاد بجهود الراحل في نشر الإسلام في أوغندا وفي القارة بشكل عام[1].

شكل سقوط ضربة موجعة للاتحاد الإفريقي، باعتبار أن معمر القذافي كان صديقا لمختلف الرؤساء الأفارقة، حيث أن بعض الرؤساء الأفارقة رفضوا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي. في حين أن آخري ساندوا المجلس الوطني الانتقالي. بينما آخرون ابقوا اللبس في موقفهم من الثورة في ليبيا. من أهم المواقف التي كانت جلية في مسندتها للرئيس معمر القذافي، هو موقف جنوب إفريقيا التي رفضت الإفراج عن الأرصدة المجمدة لصالح المجلس الوطني الانتقالي[2].

<u>المطلب الثاني:</u> دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي

أبان الاتحاد الإفريقي ضعفه في حل القضية الليبية في مراحلها الأولى، قبل أن يسقط القذافي، حيث وجد نفسه يلعب دورا ثانويا أمام قرارات مجلس الأمن الدولي بالتدخل العسكري، إلى جانب أن ثلاثة من الرؤساء الأفارقة قاموا بالموافقة على القرار 1973.

لقد شهد الاتحاد الإفريقي في مواقفه تجاه الأزمة الليبية تراجعا خاصة بعد سقوط الرئيس معمر القذافي، والوصول إلى مفترق طرق حقيقي، بوجود حكومتان وجيشان وهذا الفراغ من المنظمة الأكبر في القارة أرجعه محللون سياسيون إلى أسباب:

/اضطراب القادة الأفارقة بين مؤيد لسقوط القذافي ومن يعتبره نجاحا، ومن يعتبر سقوطه خسارة للقارة.

/رفض الثوار الليبيون والمجلس الوطني الانتقالي، بقيادة مصطفي عبد الجليل التحاور مع الاتحاد الإفريقي، لكونه اعتبره مساندا للنظام السابق.

/التجديد الذي مس رئاسة مفوضية الاتحاد الإفريقي، بتعيين الجنوب الإفريقية دياميني زوما مكان جون بينغ مما جعل تحريك الملف يتراجع نوعا ما[3].

---

[1]-***مقتطف من تصريح الرئيس الأوغندي "يوري موسوفيني"***، من موقع http://www.afrigatenews.net، تاريخ الدخول الي الموقع 07 ماي 2017م، الساعة 17.35

[2]-عبد العظيم الشيخ، ***إفريقيا والثورة الليبية ....مواقف متباينة***، مقال من موقع الجزيرة للاخبار متوفر علي الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/8/25/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D9%85%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D9%86%D8%A9، تاريخ الاطلاع عليه 27 ماي 2017، الساعة 20.25

[3]-فيلالي فاطمة الزهراء، ***نفس المرجع السابق***، ص.9

خلال الاجتماع رقم 436 لمجلس السلم والأمن الإفريقي، بتاريخ 23 ماي 2014م، ناقش المجلس القضية الليبية، حيث أعرب المجلس عن قلقه تجاه الوضع السائد في ليبيا، بوجود حكومتان وبرلمانين، وأوضح المجلس عن دعمه للحكومة الانتقالية، ومسعاها للخروج من الأزمة السياسية في ليبيا، كما أمر مفوضية الاتحاد الإفريقي بتعيين مبعوث خاص الي ليبيا[1].

عقد مجلس السلم والأمن الإفريقي، اجتماعه رقم 449 بتاريخ 11 أوت 2014م، أين اتخد مجموعة قرارات نذكر من بينها، الترحيب بتعيين ديلتا محمد ديلتا مبعوثا خاصا للاتحاد الإفريقي مكلفا بالقضية الليبية، الإعراب عن قلقه الشديد إزاء الوضع الإنساني الصعب في ليبيا[2].

قدم الاتحاد الإفريقي بعد تعيين ديلتا محمد ديلتا مبعوثا خاصا الي ليبيا، مبادرة للحل في الازمة الليبية تقوم على أساس مايلي:

*التنسيق مع البلدان الإفريقية ولاسيما الدول المجاورة لليبيا حول الأزمة الليبية.

*تطوير عمل مشترك بالاتفاق مع كافة الأطراف المعنية كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الاروبي وجامعة الدول العربية.

*دعم كل مبادرة ليبية داخلية تهدف الي المصالحة.

*التنسيق مع حكومة الوفاق الوطني الليبية مع إمكانية حشد قوات التدخل الإفريقية للدخول ومحاربة الجماعات الإرهابية في ليبيا[3].

جاء بعده الاجتماع 459، لمجلس السلم والأمن الإفريقي، المنعقد في 14 سبتمبر 2014م، ندد من خلاله المجلس الأعمال القتالية في المنطقة، كما أعاد التأكيد ان الحل لن يكون الا من خلال الحفاظ علي الوحدة الترابية لليبيا، كما استنكر أعمال العنف القائمة في ليبيا، واظهر دعمه لكل جهود الوساطة

---

[1]-***البيان الختامي للاجتماع 436 لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، متوفر عبر الرابط:-http://www.peaceau.org/uploads/cps-436-libye-23-05-2014.pdf، تاريخ الدخول الي الموقع: 27 ماي 2017م، الساعة 15.20

[2]-***البيان الختامي للاجتماع 449 لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، موجود علي الرابط:
http://www.peaceau.org/uploads/cps.com.449.mali.sahel.11.08.2014-1-.pdf ، تاريخ الدخول الي الموقع: 27 ماي 2017، الساعة 15.50

[3]-فاطمة الزهراء فيلالي، ***نفس المرجع السابق***، ص.10

التي تكفل الحل السلمي للقضية الليبية. كما قرار دعم لجنة الدعم الدولية للقضية الليبية في محاولة منه للخروج من الأزمة[1].

أدلي المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي الي ليبيا ديلتا محمد ديليتا، على هامش القمة 24 للاتحاد الإفريقي أن الاتحاد الإفريقي لا يدعم باي حال من الأحوال التدخل العسكري في ليبيا، وقال "نسعى إلى تحقيق التوافق بين حكومتي طرابلس وطبرق، ونفضل الحل السياسي ولا نقصي أي طرف من الأطراف".

كما أكد أن الاتحاد يعترف بالحكومة المعترف بها دوليا، وهي حكومة طبرق، وفسر حضور وفد عن هذه الحكومة إلى الاجتماع الرابع والعشرين للاتحاد الإفريقي، على أنها الممثل الشرعي الوحيد لدولة ليبيا.

من جانب أخر أكد أن الاتحاد الإفريقي تعامله مع الملف بحذر وتأني، وان المجتمع الدولي تسرع في التدخل العسكري[2].

بعد اتفاق الصخيرات الذي باركه الاتحاد الإفريقي غير انه لم يدم طويلا، جاءت مبادرة جديدة من الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة الليبية، أعلن عنها الرئيس التشادي إدريس دبي عضو اللجنة رفيعة المستوى الخاصة بليبيا، والمعينة منذ سنة 2011م، أعلن وبتاريخ 09 نوفمبر 2016 عن مبادرة جديدة يسعي من خلالها إلى حل الأزمة السياسة في هذا البلد، وقال بصريح العبارة"الأوضاع في ليبيا معقدة للغاية، بسبب تمسك كل طرف بموقفه" وأكد دعمه لحكومة الوفاق الوطني وسعي الاتحاد الإفريقي إلى اتفاق لا يقصي أي طرف، يطالب من المجتمع الدولي بإيجاد حل للازمة في ليبيا في اقرب وقت ممكن مطالبة كافة الأطراف بالتعقل.

أعلن الاتحاد الإفريقي علي لسان الرئيس التشادي إدريس دبي، عن مبادرة جديدة لحل الأزمة السياسية في ليبيا، تقوم هذه المبادرة علي أسس ومبادئ هي:

*إن يكون الوفاق الوطني شاملا في ليبيا، ولا يقصي أي طرف من الأطراف.

*تغليب الحل السياسي.

---

[1] ***البيان الختامي للاجتماع 459 لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، متوفر علي الرابط:
http://www.peaceau.org/uploads/cps.459.com.libye.23-09-2014.pdf، تاريخ الدخول الي الموقع 27 ماي 2017م، الساعة 16.25

[2] -dielta Mohamed dielta, ***l'union africaine a la recherche d'une solution politique***, entretien au journal le monde, publié le 28 junvier 2015, a 14.49.de site http://www.lemonde.fr, entré dans le site 9-05-2017, a 20.36

*رفض التدخل العسكري الأجنبي في شؤون القارة.

صرحت في نفس اليوم، رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي دلاميني زوما"الوضع في ليبيا يحتاج الي تكاتف الجهود"[1]

نشهد مؤخرا تحركات واسعة من الاتحاد الإفريقي، في مساعيه الدائمة في حل القضية الليبية، حيث كانت قمة برازافيل في جانفي 2017م، التي حضر فيها رؤساء دول وحكومات 12 دولة افريقية، أكدت علي ضرورة البحث عن حل سلمي يخرج ليبيا من هذا الازمة.

استقبل يوم 10 ماي المنصرم، الرئيس الغيني ألفا كوندي، كل من خالد الغويل، ونوري ابوسمهين، الي جانب عبد الله السنوني في محاولة لحلحلة الأزمة الليبية[2].

المبحث الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة المالية

---

[2]-إبراهيم سلايدر، ***رئاسة الاتحاد الإفريقي تواصل لقائتها مع الفرقاء الليبيين***، مقال من موقع جريدة الايام الليبية، متوفر علي الرابط:
http://alayam-ly.com/%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA/،
تاريخ الإطلاع علي المقال 27 ماي 2017م، الساعة 23.25

تعد الأزمة المالية وثورة الطوارق علي الجنوب المتمثل في الحكومة المركزية في باماكو، ضاربة في التاريخ وليست وليدة اليوم او الأمس القريب، بل أنها تعود إلى عقود ماضية حيث انه ورغم كل محاولات منظمة الوحدة الإفريقية في التسوية إلا أن فتيل النزاع كان يشتعل من جديد نظرا لهشاشة الدولة وضعف المؤسسات السياسية والعسكرية. ومن خلال هذا المبحث سنري كيف لعب ولا يزال يلعب الاتحاد الإفريقي أدواره في إيجاد تسوية عادلة للنزاع في مالي.

المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة المالية قبل 2012م

انه قبل سنة 2012م لم يكن تدخل الاتحاد الإفريقي جليا في حل الأزمة المالية حيث انه وقبل نشأة الاتحاد الإفريقي والتحول التاريخي من منظمة الوحدة الإفريقية الي الاتحاد الإفريقي لم تكن منظمة الوحدة الإفريقية تلعب ذالك الدور البارز في مالي حيث كانت تسعي بشكل اكبر الي تخليص القارة من شبح الاستعمار[1]. كما أن هناك سببا أخر حال دون تدخل المنظمة في النزاع المالي الممتد، وهو عدم وجود تحديد واضح للنزاعات التي تستطيع المنظمة التدخل فيها. هذا ولا نغفل المادة 3 من الفقرة الثانية للبروتوكول التأسيسي للمنظمة، أشارت الي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتمنع أي دولة عضو بموجب هذه المادة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخري. منظمة الوحدة الافريقية وبناءا علي ما سبق ذكره كانت اعتبرت ما يحدث في النزاع في مالي امرا داخلي[2].

غير أن الحال تغير خصوصا بعد التحول التاريخي، من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2001م، فقد تم إعادة النظر في مبدأ عدم التدخل في الصراعات الداخلية، وقام الاتحاد الإفريقي برعاية عدة محاولات لعمليات الوساطة. لعل من اهم هذه العمليات:

*الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي:

[1]-أميرة البربري، ***"انجازات وإخفاقات" مؤتمر خمسون عاما من العمل الوحدوي الإفريقي***، من موقع http://www.siyassa.org.eg، تاريخ النشر 11 جوان 2013م، تاريخ الدخول الي الموقع 28 افريل 2017م، الساعة 16.19

[2]-احمد ايدابير، ***التعددية الاثنية والامن المجتمعي: دراسة حالة مجتمع مالي***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/2011، ص.192

انفجرت الأزمة المالية من جديد في سنة 2006م، بعد اختلاف الرؤى بين الرئيس وبعض القادة والأعيان في الجيش المالي، حيث وجد قادة التسعينات أنفسهم في موقف جد محرج، حيث اتهموا من السكان أنهم باعو الثورة مقابل وظائف في الحكومة. ففر فصيل من الطوارق من الجيش وقامت ثورة 23 ماي 2006م

كانت هنا الجهود الجزائرية متوجهة الي إقناع الطوارق والحكومة بالوقف الفوري لإطلاق النار وساند الاتحاد الإفريقي هذه الجهود، التي كللت بتوقيف اتفاق السلام سنة 2006م، الذي حل في طياته:

*منح الشمال أين يسكن الطوارق حكم لا مركزي يمكنهم من تسيير شؤونهم المحلية.

*إنشاء مجلس محلي لمتابعة تطور الأوضاع.

*اعتراف الطوارق بالوحدة الترابية لجمهورية مالي[1].

الجهود الجزائرية في تسوية النزاع لم تتوقف هنا، بل تواصلت من خلال عديد الاجتماعات لزراع البقة بين طرفي النزاع والبحث عن مخرج من الأزمة السياسية في البلاد.

<u>المطلب الثاني:</u> دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة المالية بعد 2012

تجسد وظهر دور المنظمات الإقليمية والدولية في النزاع في مالي خصوصا بعد سنة 2012م، وذلك لاعتبارات عدة نذكر من بينها:

- ازدياد الأهمية الإستراتجية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، خاصة أنها منطقة غنية بالثروات الباطنية والسطحية ومنطقة تنافس دولي بين القوي العالمية.

- تزامن التمرد الأخير لسنة 2012م بإحداث ما سمي بالربيع العربي، الذي أتى على عدد كبير من دول شمال إفريقيا، واضحي التخوف كبيرا من انهيار الأمن واستفحال الظاهرة الإرهابية خاصة بعد تحالف هذه الأخيرة مع ما سمي بالجريمة المنظمة، بعد صدور المقترح الجزائري الخاص بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

[1]-لهراوة سعاد، ***نفس المرجع السابق***، ص.43

- التخوف من بروز مشروع لإنشاء جمهورية الطوارق الكبرى، خاصة بعد عودة طوارق ليبيا إلى مالي وما يحملونه معهم من أسلحة متطورة[1].

أكدت تقارير افريقية ودولية أن مجلس السلم والأمن الإفريقي، جناح الإتحاد الإفريقي الخاص بإدارة النزاعات، أكد نيته في دعم أي مشاريع وساطة تقوم بها دول الجوار لحل الأزمة المالية، كما دعى الجماعات المتمردة فورا إلى الجلوس على طاولة التفاوض والبحث عن الحل السلمي[2].

طالب مجلس السلم والأمن الإفريقي من خلال اجتماع مجلس وزراء الدول الأعضاء، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي باتخاذ كافة التدبير اللازمة لدعم الوساطة. كان الاتحاد الإفريقي ومنظمة التنمية لدول غرب إفريقيا "ايكواس" سباقتان إلى استنكار الانقلاب الذي قام على الرئيس امادو توماني توري سنة 2012م وإعلان استقلال الشمال المالي، حيث أن هذه المنظمتان الاقليمتين تركزان على مبدأ الوحدة الترابية والشرعية الدستورية وقد طالبوا بعودة الشرعية الدستورية في اجل أقصاه 72 ساعة بعد الانقلاب وكان كل هذا بتأريخ 26 و27 مارس 2012م[3].

كما أكد **رمطان لعمامرة** مفوض السلم والأمن لدى الاتحاد الإفريقي، في تصريح له في 3 افريل 2012م "أن الاتحاد الإفريقي قرر أن يفرض حظر السفر على قائد الانقلاب العسكري، مع تجميد أرصدته، ويسري ذلك على كل من يعرقل العودة إلى النظام الدستوري في مالي"[4]، وقد اوضح في السياق ذاته **جون بينغ** رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، في تصريحات نسبت له"نحن دوما مع مبدأ التسامح صفر ضد أي تغيير غير دستوري" .

قرر مجلس رؤساء الدول والحكومات سحب اسم جمهورية مالي وتعليق عضويتها في الاتحاد الإفريقي، بعد الانقلاب علي الشرعية الذي قاده العقيد صانوغو(sanogo(في مالي علي الرئيس امادو توماني توري، و خلال الاجتماع رقم 323 لمجلس الأمن في 12 جوان 2012م، وتقرر من خلال هذا الاجتماع السماح لمنظمة الاكواس، بالتعاون عند الحاجة مع دول الميدان لتحقيق الأهداف الآتية :

---

[1]-شليغم عبير، ***نفس المرجع السابق***، ص.68

[2]-ايدابير احمد، ***نفس المرجع السابق***، ص.193

[3]-عبد الحليم غانم، ***دور المنظمات الإقليمية في ادرة النزاعات الدولية***. إدارة منظمة الايكواس للنزاع في مالي 2013-2015م، مداخلة بملتقي مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات :أي أفاق من اجل الاستقرار الجهوي، جانفي 2016، نادي الجيش، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر ص.11

[4]-اوشريف يسري، ***نفس المرجع السابق***، ص.71

- توفير المؤسسات الأمنية للعملية الانتقالية.

- إعادة هيكلة وتنظيم قوات الدفاع في مالي.

- العمل معا بغية الوصول إلى استعادة سلطة الدولة على شمال البلاد والقضاء على جماعات الإجرام والإرهاب المنتشرة في المنطقة.

كما جرت المطالبة خلال نفس الاجتماع من مجلس الأمن الدولي، الموافقة على نشر قوات تابعة لمنظمة التنمية لدول غرب إفريقيا "ايكواس" في مالي، كما طالب من جهة أخرى من مفوضية الاتحاد الإفريقي ومنظمة الاكواس الموافقة السريعة، وبالتشاور مع دول الجوار المالي لأجل الإسراع في نشر هذه القوات التابعة الايكواس في المنطقة. وجاء الرد بالإيجاب من مجلس الأمن الدولي عبر تبني القرار 2056، الذي جاء بتاريخ 5 جويلية 2012م، وهو قرار يتم السماح بموجبه لقوات السلام التابعة لمنظمة التنمية لدول غرب إفريقيا الايكواس بالانتشار في مالي.

صرح رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي جون بينغ عن الأزمة المالية بالقول"تعتبر الأزمة المالية من اخطر الأزمات في القارة". كان هذا علي هامش اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي، بتاريخ 14 جوان 2012م، علي هامش اجتماع مجلس السلم والآمن. أضاف في نفس السياق"استمرار الأزمة المالية يشكل خطرا علي دولة مالي، وعلي الامن الإقليمي"[1].

من ثم خلال اجتماع مجلس السلم والأمن رقم ،327 المنعقد في أديس أبابا بتاريخ 14 جويلية 2012م تحت رئاسة الرئيس الايفواري الحسن واتارا(al Hassan Ouattara)*، أعلن المجلس مباركته لمفوضية الاتحاد الإفريقي بعد إن أطلقت مفهوم إستراتيجية شاملة لاتخاذ إلى قرارات فورية في مالي. كما شدد على ضرورة الإسراع في إعدادها بغية الشروع المباشر في التنفيذ على ارض الواقع مع الشركاء الاستراتجيين كالأمم المتحدة ودول الميدان[2].

[1]-عامر فتحي، ***جون بينغ يعتبر أزمة مالي من اخطر الأزمات في إفريقيا***، مقال صحفي متوفر علي الرابط:
http://www.alwasatnews.com/news/687919.html، تاريخ الدخول الي الموقع 27 ماي 2017م، الساعة05.02

[2] -cham riphet prince mitsiona nkolo, ***la gestion de la crise malienne de 22 mars 2012***, http://www.memoireonline.com, brevet de l'école nationale de l'administration et de magistrature , université Marien nbouagi, république démocratique de Congo, 2012.

خلال اجتماع لجنة المتابعة والتنسيق حول القضية والوضع في مالي، هذا الاجتماع الذي عقد بتاريخ 19 أكتوبر 2012م، والذي عقد في العاصمة المالية باماكو، برئاسة رئيس الاتحاد الإفريقي وحضور ممثلين عن منظمة الايكواس. تم التطرق الي تثمين الدور الايجابي الذي تلعبه منظمة الايكواس في محاولة منها لتسوية النزاع بعيدا عن التجادبات الخارجية. كما تم الخروج بمجموعة قرارات هي

*تعزيز التناسق بين المؤسسات داخل المجتمع المالي، للقيام في اجل أقصاه الثلاثي الأول من سنة 2013م بانتخابات رئاسية.

*بعد التحاور مع كل الإطراف الإقليمية والمجموعة الدولية المثمتلة في الأمم المتحدة، تقرر رسم خارطة طريق لحل الأزمة المالية يكون عبر الأمم المتحدة والحل السلمي.

*تشكيل لحنة وطنية مالية في أسرع وقت ممكن، تكون مهمتها الأساسية، التفاوض مع الجماعات المسلحة الموجودة في شمال البلاد، والبحث عن حل يرضي الطرفين.

*إقناع كل الأطراف بضرورة نبذ العنف وتفاديه لأنه لا يجلب إلا العنف[1].

ضمن الاجتماع التالي لمجلس السلم والأمن الإفريقي، في قمته رقم 341، الذي انعقد بتاريخ 13 نوفمبر 2012م، قرر المجلس خلال هذا الاجتماع القرار بنشر قوات تكون افريقية تسعي الي حفظ السلام في مالي، ومحاربة الإرهابيين في الشمال، وهذا يكون بالتوافق مع منظمة الايكواس. من ثم طلب الموافقة من الاتحاد الإفريقي ومجلس الامن الدولي.

بعد ذالك وبتاريخ 20 ديسمبر 2012م جاء القرار 2085 ، وفي طياته الموافقة من مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، علي نشر بعثة دولية تحت رعاية الاتحاد الإفريقي والايكواس، سميت ب ""الاميسما"". هي المهمة الدولية لدعم مالي، وتسعى الاميسما بالأساس إلى دعم الجيش المالي في حربه ان صح القول ضد الجماعات الجهادية والإرهابية في الشمال، وهي تتكون من قوات من دول افريقية عدة كجزر الرأس الأخضر غينيا نيجيريا وغيرها. وقد كانت هذه المهمة تحت رعاية وإشراف الاتحاد الإفريقي.الاميسما كان من المفترض أن تنطلق في جوان 2013م. غير إن الضربة الفرنسية علي معاقل الشمال مالي، سرعت الأوضاع وانطلقت في 26 جانفي 2013م ب 7000 جندي من عدة دول وقائد

[1]-البيان الختامي لاجتماع لجنة الحوار والمتابعة للازمة المالية، 19 اكتوبر 2012م، متوفر علي الرابط:
http://www.peaceau.org/uploads/cua-conclusions-mali-19-10-2012.pdf، تاريخ الدخول الي الموقع 27 ماي 2017م، الساعة 20.00

هي المهمة هو الجنرال النيجيري شبيهو عبد القادر. تسعي هذه المهمة اساسا الي تحقيق مجموعة اهداف نذكر منها:

*ردع حركات العنف المتطرفة، المنتشرة بشكل كبير في الشمال المالي.

*حماية حقوق الانسان التي أضحت في وضعية جد صعبة خاصة في الشمال.

*حماية المدنيين من الاعتداءات التي واضحوا عرضة لها.

*إقناع الحركات المتطرفة وخاصة حركة أنصار الدين بالمشاركة في العملية السياسية، وعدم تهميش أي طرف من الأطراف.

*رفض أي مبادرة لا تسعي الي التوافق بين جميع الأطراف.

*العمل علي تسهيل وصول الإمدادات الإنسانية[1].

[1]-مهاري تادلي مارو، ***بعثة الدعم الدولي لمالي: التدخل العسكري اولا ...العمل السياسي ثانيا***، مقال من مركز الجزيرة متوفر علي الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/20133410503616483، تاريخ الاطلاع علي الموقع 27 ماي 2017م، الساعة 06.25

خريطة رقم 05: الدول الإفريقية المشاركة في عملية الاميسما

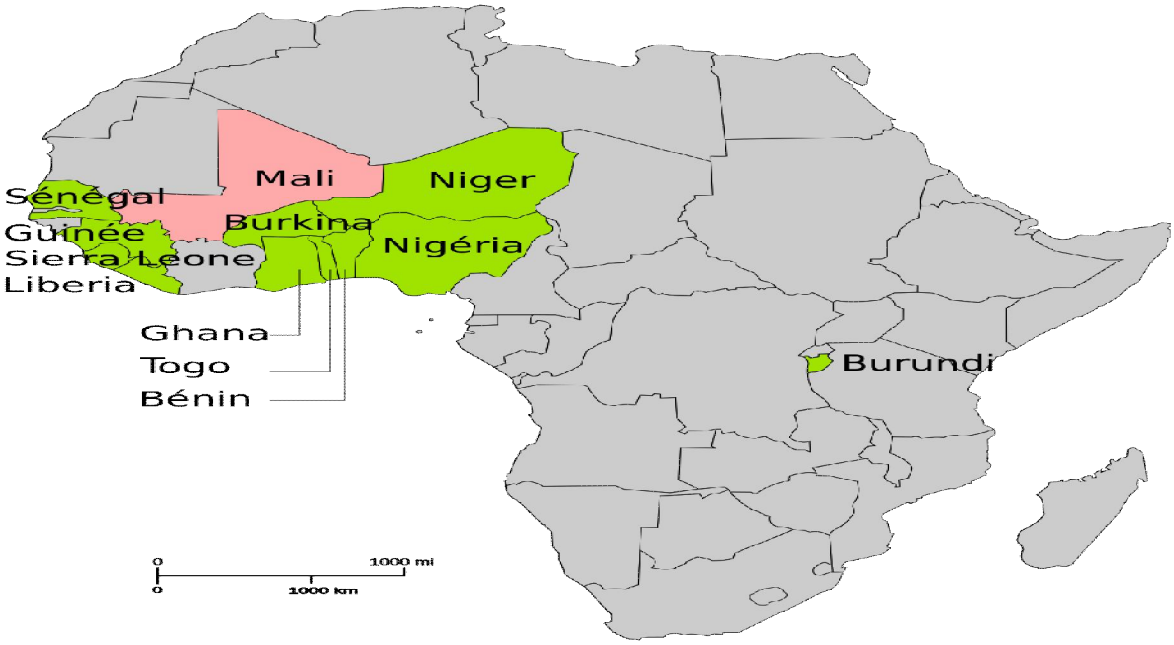

المصدر: ***Mission internationale de soutien au Mali sous conduite africaine (MISMA***), de wikipidia, disponible sur le site https://fr.wikipedia.org, entré dans le site 16.04.2017, a 20.56

نلحظ من خلال هذه الخريطة الدول التي شاركت في القوات الأممية للمساعدة في مالي تحت رعاية افريقية(الدول الملونة بالأخضر) وكانت مشاركات هذه الدول متباينة أي ان كل دول لها عدد جنود وليس نفس العدد.

بعد التدخل الفرنسي في مالي، هذا التدخل الذي جاء بناءا علي طلب النجدة الذي أرسله الرئيس المالي المؤقت دياكوندا طراوري إلى نظيره الفرنسي، تقرر إنشاء هيئة دعم المصالحة والحوار في مالي، مؤكدا انه يتابع عن كثب تطور الأوضاع في البلاد، وأكد في بيان له في افريل 2013 على التزامه بالحل السياسي في مالي، وطالب من الماليين تسهيل مهمة هذه اللجنة والبحث عن الحل من الأزمة.

من اجل التذكير فإن هذه اللجنة استحدثت بتاريخ 6 مارس 2013م، وعين أعضائها بتاريخ التاسع من افريل 2013م .، وهي لجنة يسهر علي تسييرها مجلس السلم والأمن، كما أنها قد عقدت عديد الاجتماعات في باماكو، كما تسهر على تقوية أواصر الأخوة والترابط بين الإخوة الماليين[1].

خلال الاجتماع رقم 371 لمجلس السلم والأمن الإفريقي الذي عقد بأديس في إثيوبيا، أكد المجلس في بيانه الختامي رضاه عن تطور الأوضاع في مالي، وعن العمل الذي قامت به لجنة الحوار والمصالحة وأكد من جهة أخرى دعمه ومباركة لتحويل الاميسما إلى المينوسما، ودخول الأمم المتحدة على خط المساعدة والدعم في مالي هذا التحويل الذي جاء بناءا علي القرار 2100 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 25 افريل 2013م، وتضم قوات minusma حوالي 10600 جندي من بينهم 6300 جندي إفريقي و 400 جندي صيني[2].

قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي بتاريخ 07 مارس 2013م، خلال الاجتماع رقم 385 أن يسير في نفس الاتجاه مع منظمة الايكواس، التي اجتمعت يومي 27 و28 فيفري من السنة، عليه يكون القرار بمطالبة الحكومة المالية بالإسراع قدر الإمكان، في وضع التدابير والسير علي خارطة طريق حل الأزمة. مجلس السلم والأمن خلال هذا الاجتماع كذالك مباركته للتحول بعثة الدعم في مالي المعروفة باسم "الاميسما" الي بعثة تحت الرعاية الأممية، لكن بتحفظ وبعض الشروط التي منها:

-تكون هذه المهمة الدولية دوما تحت رعاية افريقية، من قبل الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مع إلزامية الرجوع الي هاتين الهيئتين دوما.

-عدم الخروج عن خارطة الطريق التي رسمه الاتحاد الإفريقي، الي جانب منظمة الايكواس، وتعيين مبعوث أممي يتابع القضية عن قرب.

-حشد الموارد المالية اللازمة لهذه البعثة لتقوم بعملها علي أكمل وجه.

-السعي الدائم لي محاربة الجماعات الإرهابية في الشمال، مع ضمان ظروف الامن للشعب المالي[3].

---

[1]-اوشريف يسري، ***نفس المرجع السابق***، ص.132

[2]-***البيان الختامي للاجتماع 371 لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، من موقع http://www.peaceau.org، تاريخ الدخول الي الموقع 2 ماي 2017، الساعة 12.03

[3]-***البيان الختامي للاجتماع 385 لمجلس السلم والامن الافريقي***، من الرابط http://www.peaceau.org/uploads/cps-fr-comm-385-afisma-7-march-2013.pdf، تاريخ الدخول الي الموقع 26 ماي 2017م، الساعة 20.36

خلال أشغال الاجتماع رقم 426 لمجلس السلم والأمن الإفريقي، تطرق للحديث عن وضعية حقوق الانسان في مالي، التي وصفها بالصعبة، خاصة في مدن غاو وتومبوكتو وكيدال، جاء هذا التطرق بناءا علي تقرير مستشار السياسة الخارجية داخل الاتحاد الافريقي، المجلس تشكر مفوضية الاتحاد الافريقي علي عملها، المراقبين والملاحظين للأوضاع في مالي كذالك. أعرب مجلس السلم والأمن من خلال هذا المحضر، عن قلقه العميق تجاه الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في مالي.

كما تشكر خلال نفس الاجتماع، الحكومة المالية والجيش المالي، علي سعيه المتواصل في محاربة الخطر الإرهابي، وتطوير حقوق الانسان المالي، كما طالب من كل الأطراف التحلي بالعقل وتجنب العنف[1].

قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي، خلال الاجتماع 449، بتاريخ 11 أوت 2014م، دعمه ورعايته للجولة الثانية من مسار المفاوضات بين إطراف النزاع في مالي، التي ستنطلق من 27 أوت الي 11 سبتمبر 2014 بالجزائر، حيث انه أوصي جميع الأطراف بضرورة الثقة المتبادلة، وانصهار المصلحة الخاصة في المصلحة العامة للوطن[2].

خلال الدورة 457 لمجلس السلم والأمن الإفريقي، المنعقدة بتاريخ 16 سبتمبر 2014م ناقش القضية المالية، الي جانب تطورات الوضع في الساحل الإفريقي، حيث عرض مندوب السلم والأمن لمفوضية الاتحاد الإفريقي، حيث بارك خلال هذا الاجتماع، المبادرة الجزائرية عبر إعادة بدأ المحاورات بين الحكومة المالية جماعات الطوارق في الجزائر بتاريخ 1 سبتمبر 2016م، كما دعي من جهة أخري الي ضرورة تغليب المصلحة الوطنية، في نفس الاتجاه دعا الحلفاء الدوليين الي مواصلة الدعم المادي الاميسما للخروج من الأزمة[3].

---

[1] ***البيان الختامي للاجتماع 426 لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، متوفر علي الرابط: ***http://www.peaceau.org/uploads/426th-psc-br-dpa-7-4-2014-fr.pdf***، تاريخ الاطلاع عليه 27 ماي 2017، الساعة ***02.36***

[2] ***البيان الختامي للاجتماع رقم 449 لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، متوفر علي الرابط:
http://www.peaceau.org/uploads/cps.com.449.mali.sahel.11.08.2014-1-.pdf، تاريخ الاطلاع عليه 27 ماي 2017م،الساعة 03.00

[3] ***البيان الختامي للاجتماع 457 لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، متوفر علي الرابط: ***http://www.peaceau.org/uploads/cps.457.com.mali-sahel.16-09-2014.pdf، تاريخ الاطلاع عليه: 27 ماي 2017، الساعة 03.25***

المبحث الثالث: التدخلات الدولية والإقليمية دور الاتحاد الإفريقي في أزمتي ليبيا ومالي

لم يلعب الاتحاد الإفريقي بالرغم من انه يعتبر كمنظمة من الجيل الثالث للمنظمات، الدور اللازم في إدارة الأزمات القارية، وهذا راجع الي جملة العراقيل والاختراقات التي يتعرض لها في تحقيق أهدافه في الأمن والسلم والتنمية في القارة، حيث أن مساعيه دوما ما تلقي حواجز لم تصل بها إلى حد التطبيق في الواقع. كما انه لا يمتلك القوة اللازمة وسائل الضغط التي تسمح له بفرض قراراته، خاصة أمام المجتمع الدولي، في ظل ولاء المنظمة الأكبر في العالم وهي الأمم المتحدة إلى القوى الكبرى، التي تفرض قراراتها عليها مما جعل الاتحاد الإفريقي يلعب دورا ثانويا في الأزمات القارية.

المطلب الأول: مفهوم الاختراق*التدخل* بين الضغوط والشراكة

الاختراق في مفهومه العام نقصد به الوصول إلى أشياء وأهداف معينة بطريقة غير مشروعة وقد جاء هذا المصطلح مع عمليات الاختراق الاليكترونية وظهور أجهزة الحاسوب[1]. انتقل مصطلح الاختراق إلى العلاقات الدولية، أين أصبح يعني تدخل دول في شؤون دول أخرى دون وجه حق، واستعمال وسائل ضغط تمتلكها هذه لدول القوية لتأثير في صناعة القرار. مثل ما حدث مع النظام الإقليمي العربي أو ما يعرف بجامعة الدول العربية التي بدأت مراحل اختراقها سنة 1978م عبر توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام. ونجد عدد كبير من الدول الإفريقية مخترقة سياسيا من قبل قوى كبرى في العالم تفرض منطقها وتغلب مصالحها في صنع السياسات داخل هذه الدول. كما هو الحال مع فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي والمنافسة الدولية على اختراق هذه الدول نظرا لكثرة الثروات التي تمتلكها.

كما نجد أن الاختراق الإقليمي والدولي الي نوعان:

الاختراق الناعم:

هو ذالك النوع من الاختراق الذي تستعمله القوي ألكبري، يعتمد بالأساس علي بناء علاقات مع دول علي أساس شراكة وتعاون، من ثم التاثير بطريقة غير مباشرة في صنع القرار، ورسم السياسات العامة داخل

[1]-فاطمة حتومة، ***البعد الثقافي في السياسية الخارجية للاتحاد الاروبي تجاه منطقة المغرب العربي***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص علوم سياسية، جامعة بسكرة، 2011، ص.19

هذه الدول. مثل ما يحدث مع عدة دول عربية مخترقة من طرف قوي كبري، لها ثاثير كبير في صناعة القرار داخل هذه الدول.

الاختراق بالإكراه:

غير مستعمل كثيرا، حيث يستعمل من قبل بعض القوي الاستعمارية السابقة، في الثاثير علي صناعة القرار في مستعمراتها السابقة، نجد عديد الأمثلة التي توضح ذالك علي غرار الاختراق البلجيكي للكونغو، الاختراق الفرنسي لدول الساحل الإفريقي.

<u>المطلب الثاني:</u> التدخلات الإقليمية في دور الاتحاد الإفريقي في تسوية أزمتي ليبيا ومالي

لقد كان الاختراق الإقليمي واضحا في الأزمة المالية والليبية، وقبل الحديث عن التخطي الإقليمي لدور الاتحاد الإفريقي، وجب علينا الرجوع ولو قليلا إلى الوراء مع نشأة النظرية الإقليمية والإقليمية الجديدة، خاصة بعد فشل التعاون الدولي الذي كان متمثلا في عصبة الأمم والتي سوف تتحول لاحقا إلى منظمة الأمم المتحدة.

النظرية الإقليمية التي نقصد التعاون بين دول من إقليم واحد جغرافيا يشكلون تكتلا، بافتراض ان نقص امن دولة من الدول في الإقليم نفسه سوف يرجع بالمضرة على الإقليم كله.

لقد كان هذا الطرح من خلال الإقليمية الكلاسيكية التي كانت تنظر إلى التعاون، على انه ينطلق من الشق السياسي الي الشق الاقتصادي، ولا يبدأ بشمولية فهي تراه انه ينطلق من مجال من مجلات الإنتاج لينتشر إلى كل المجالات الأخرى. وبظهور الإقليمية الجديدة فقد تغيرت الأمور بحيث أن رؤيتها للتكامل لم تكن كما الإقليمية الكلاسيكية، حيث أنها رأت الانطلاق من الاقتصاد للوصول إلى السياسة لان كل الدول تلاحظ مصلحتها الاقتصادية قبل كل شيء أخر وحسب رؤيتها أيضا فهي ترى انه تعاون يشمل كل المجالات، واهم الأمور بين الإقليميتين هو النطاق الجغرافي حيث أن الكلاسيكية لا تنظر إلى تكامل دون توفر شرط الإقليم الموحد الجغرافي، مثل اتحاد المغرب العربي دوله كلها من منطقة المغرب العربي، بينما الإقليمية الجديدة لا تولي أهمية كبيرة لهذا المعطي، حيث أنها مثل منظمة البريكس مثلا التي تعتبر نموذج التعاون الناجح من خلال التعاون الإقليمي بعيدا عن البعد الجغرافي.

لقد كان التدخل الإقليمي في الأزمة المالية أكثر منه في الأزمة الليبية، عبر تدخل منظمة الايكواس في مالي سنة 2013م، تعد هذه المنظمة السباقة في العالم، في وضع أسس الأمن الجماعي عندما عمدت الي توسيع مهامها، والانتقال من الجانب الاقتصادي إلى السياسي، ومحاولة فض النزاعات التي تشوب في إقليمها وبين دولها[1].

قبل الخوض في تفاصيل التدخل الإقليمي لهذه المنظمة في القضية المالية، وجب الرجوع ولو قليلا إلى الوراء وظروف إنشاء هذه المنظمة، التي تسمى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أو الايكواس.

أولا: في تعريف المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، نستطيع القول على أنها هيئة دائمة تتمتع بالشخصية القانونية والإرادة الذاتية، نشأت بالاتفاق بين مجموعة من الدول يقدر عددها ب15 دولة افريقية.

هذا وتعتبر الايكواس من اكبر المنظمات الإقليمية في القارة، حيث أن عدد السكان الدول المنخرطة فيها يبلغ 28% من مجمل سكان القارة الإفريقية[2]، وتغطي مساحة 17% من مساحة القارة.

يعود خلفية نشأة منظمة الايكواس إلى سنة 1959م عند التحالف الذي عقد بين فيدرالية مالي(مالي والسنغال) وبين دول الوئام الأربعة وهي كل من بوركينافاسو والبنين وساحل العاج والنيجر. بعد استقلال هذه الدول، برزت فكرة التعاون فيما بينها فكانت أول فكرة سنة 1964م، والتي جاء بها **وليام تومبان** وقد تجسدت الفكرة بإقامة تعاون رباعي ليبيريا والسيراليون وساحل العاج وغينيا لكنه لم يدم طويلا وسقط[3].

سنة 1972م دعا كل من رئيسي نيجيريا وتوغو رؤساء 12 دولة افريقية إلى الانخراط في المشروع وإقامة تكتل، واجتمعت لجنة الخبراء في لومي في نفس السنة فكان الترحيب من بعض دول غرب إفريقيا. كان التوقيع الرسمي بتاريخ 17 افريل 1973م على اتفاقية في أبيدجان عاصمة ساحل العاج وهكذا أنشأت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، لقد كانت تتكون من ستة دول آنذاك هي كل من: ساحل العاج، بوركينافاسو، النيجر مالي موريتانيا والسنغال. غير أن المعاهدة لقيت نفورا من غالبية دول غرب إفريقيا، خاصة نيجيريا التي انطلقت بعدها بهدف إقناع الدول بإنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب

[1]-عبد الحليم غانم، ***نفس المرجع السابق***، ص.3

[2]-عصموني خليفة، ***نفس المرجع السابق***، ص.118

[3]-مقال بعنوان ***المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا***، من موقع الجزيرة للدراسات، متوفر علي الرابط http://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول الي الموقع 15 ماي 2017م، الساعة 21.06

إفريقيا، وكان الإقناع وقت ذاك وتوقيع المعاهدة الجديدة في لاغوس سنة 1975، دخلت حيز التنفيذ في28 ماي 1975م بهذا جاءت مكان الاتفاقية الأولى.

كانت تضم الايكواس وقت ذاك خمسة عشر دولة ألا وهي: الدول الستة التي ذكرناها إلى جانب غينيا وغينيا بيساو والبنين نيجيريا ليبيريا غامبيا الطوغو غانا والسيراليون، ثم سنة 1977 دخلت الرأس الأخضر كعضو مراقب ليصبح العدد 16 دولة[1].

خريطة رقم06: دول منظمة الاكواس وشعار المنظمة

وتجمع المنظمة مزيج بين الدول الناطقة بالفرنسية، والأخرى الناطقة بالانجليزي والناطقة بالبرتغالية. وقد نشأت المنظمة لأجل أهداف هي:

-تعزيز التكامل الاقتصادي ومحاربة الفقر في غرب إفريقيا.

-تقوية المبادلات التجارية بين دول المنظمة.

-تعزيز التكامل والوصول إلى هدف الاندماج بين هذه الدول، في مجالات الصناعة والنقل والفلاحة والعلوم.

[1]-عصموني خليفة، ***نفس المرجع السابق***، ص.120

-محاربة الخطر الذي يضرب المنطقة خاصة الاقتصادي قبل أن تتحول الي السياسي.

من جهة مغايرة نجد الايكواس تضم مجموعة هياكل واليات منها:

ا-هيئة رؤساء الدول والحكومات: تمثل الهيئة الأكبر في المنظمة من حيث الفاعلية واتخاذ القرار ومن مهامها مثلا:

*تحديد السياسات العامة و مبادئ المجموعة.

*متابعة تنفيذ أهداف الجماعة.

*تعد وتعتمد النظام الداخلي.

*يجتمع مرة واحدة في السنة في دورة عادية.

ب-مجلس الوزراء: يضم المجلس وزراء من كل الدول الأعضاء، يجتمع مرتين في السنة

ج-المجلس الاقتصادي والاجتماعي: هذا المجلس على الخصوص يتمتع بدور استشاري فهو يضم جميع أطياف القطاع الاقتصادي والاجتماعي داخل المجموعة.

د-البرلمان: هو مؤسسة جديدة ضمن مؤسسات المجموعة.

هـ-محكمة العدل للمجموعة: هي محكمة متخصصة في إدارة النزاعات التي تحدث بين دول المجموعة.

تحولت منظمة الايكواس من النطاق الاقتصادي إلى النطاق السياسي سنة 1990م، خاصة في مجال الوساطة وكان تدخلها في بعض الحروب الأهلية كحالة ليبيريا مثلا أين سعت إلى فض النزاع القائم، ثم في النزاع المالي سنة 2012م، كون مالي تعتبر من أهم الدول في المنظمة، كانت هذه المنظمة سباقة إلى استنكار الانقلاب في مالي، وإعلان استقلال الشمال تماشيا مع مبدأ الحفاظ على الوحدة الترابية للدول واحترام السلطة الشرعية للدول. ساندت الجماعة والاتحاد الإفريقي جهود الوساطة التي تولي بها الرئيس البوركينابي سنة 2012م، والتي كانت تسعى إلى إقامة انتخابات في دولة مالي في افريل 2013م، ودعمت جهود الوساطة الجزائرية كذلك في نفس الوقت. كان تدخل المنظمة في النزاع غير

فعال، وأكد علي فشل نظام الإنذار المبكر، الذي تم استحداثه المنظمة. ما يؤكد هذا هو فشل المنظمة في منع الانقلاب في دولة مالي[1].

اثر تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في الأزمة المالية، على دور الاتحاد الإفريقي حيث لعبت الجماعة دورا موازي لدوره، من خلال مباركتها للتدخل الفرنسي نظرا لولاء أغلبية رؤسائها لفرنسا، كونها كانت مستعمرات فرنسية في السابق، هذا رغم تعاونها معه في قيادة قوات الاميسما، التي كانت قوات افريقية تحت رعاية أممية.

أما في حالة ليبيا فقد تأثر الاتحاد الإفريقي بالاختراقات الإقليمية، عبر المبادرات الفردية التي جاءت من دول المنطقة ونذكر مثالا حصرا في سنة 2015م اتفاق الصخيرات الذي جاء بمبادرة فردية مغربية ولم تكن تحت رعاية الاتحاد الإفريقي. ما يؤكد عدم ثاثير لاتحاد الافريقي في صنع القرار، كما نجد التعاون الثلاثي الجزائري التونسي المصري في حل الأزمة الليبية، حيث آن انطلاقة المبادرة كانت باللقاء بين وزراء خارجية الدول الثلاث في العاصمة التونسية منتصف شهر فيفري من سنة 2017م، وقد جاء في نفس السياق التأكيد من الجزائر على أنها مدعومة من طرف روسيا في هذه الوساطة لحل الأزمة الليبية، وأكد المستشار في حركة النهضة التونسية **الطيب زيتون**"أن هذه المبادرة تحجب عن القضية الليبية أي إمكانية للاختراق الدولي، وقد كان الإشكال في القائد خليفة حفتر في البداية لأنه رفض المبادرة، وتأكد المبادرة أنها تأتي تكملة لمبادرات سبقت علي غرار اتفاق الصخيرات، ولا تستثني أي طرف من أطراف النزاع[2].

أثرت كل من منظمة الايكواس في النزاع المالي، ودول الجوار في الأزمة الليبية على فعالية الاتحاد الإفريقي في حل الأزمتان في هذين البلدين، وقد كان هذا التأثير إما مباشرا أو غير مباشرا كونها مثلث اختراق من هذه الدول لدور يجب أن يلعبه الاتحاد الإفريقي نظرا لكونه يمثل المنظمة الأكبر في القارة السمراء، ويقع على عاتقه مهمة تسوية نزاعات القارة، لكن هذه الأدوار الثانوية والولاءات للمستعمر السابق عرقلت دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمتين.

[1]-عبد الحليم غانم، ***نفس المرجع السابق***، ص.10

[2]-هيثم سليماني، ***هل تنجح المبادرة التونسية في حل الأزمة الليبية؟***، مقال من موقع https://arabi21.com، تاريخ الدخول الي الموقع 16 ماي 2017م، الساعة 20.36

المطلب الثالث: التدخلات الدولية في دور الاتحاد الإفريقي في تسوية أزمتي مالي وليبيا

شهد دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمتان المالية والليبية اختراق دولي واسع النطاق، ففي النزاع المالي كان التدخل الفرنسي اختراقا فاضحا للاتحاد الإفريقي وبنوده، التي تؤكد علي عدم التدخل الخارجي في شؤون القارة الافريقية وقد كان التدخل الفرنسي عبر عملية **سرفال serval** أو القط المتوحش وهناك من سماها عملية القط النمر.

بدأت العملية العسكرية الفرنسية في مالي بتاريخ 12 و 13 جانفي 2013م، عقب تقدم الحركات الجهادية وتنظيمات الازواد نحو مقر الحكومة المركزية، حيث أنها بدأت تقترب من العاصمة بماكو، فكان التدخل الفرنسي بمباركة من عدة دول أروبية كألمانيا وبلجيكا والد نمارك وبريطانيا ودعم أمريكي وإماراتي[1].

لقد كانت بداية العمليات الفرنسية عبر قصف جوي، استمر لمدة يومين بالتحديد يومي 12 و 13 جانفي 2013م، وبعدها يوم 14 بدأت القوات الفرنسية في الانتشار على الأرض، وقد جندت القوات الفرنسية لأجل نجاح عمليتها عدد كبير من القوات.

بعد أربعة أيام من الضربات الفرنسية على الشمال المالي، أعلنت القوات الفرنسية في مالي سيطرتها على مدينة كونا وتقدمها نحو مدن تومبوكتو وغاو. لقد جاء الانسحاب التدريجي للقوات الفرنسية من الأراضي المالية يوم 12 افريل 2013م، وحسب تصريح للرئيس **الفرنسي فرانسوا هولا ند** فقد صرح هذا الأخير"القوات الفرنسية تنسحب من مالي، وسيعوض وجودها القوات الإفريقية التي ستكون أكثر فعالية" وبهذا انتهى التدخل الفرنسي في منطقة أزواد، بنتيجة هي هزيمة الحركات الإسلامية والجهادية في التقدم نحو الجنوب أين العاصمة باماكو، والمحافظة على الاستثمارات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، من التهديد الإرهابي وكسر أي فكرة هادفة الي بناء جمهورية الطوارق الكبرى[2].

تعد منطقة الساحل منطقة استعمارية فرنسية سابقة، ومنطقة محل تنافس دولي بين القوي التقليدية المتمثلة في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، مع دخول القوي الجديدة في المنطقة على غرار الصين والبرازيل وتركيا، التي تحاول ان تبني لنفسها وجودا داخل القارة الإفريقية خاصة عبر استثماراتها في القارة السمراء.

[1]-غضبان مبروك، ***التدخل الفرنسي في مالي ومدي شرعيته***،مقال من مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد11، جوان 20.14م، ص.68
[2]-شليغم عبير، ***نفس المرجع السابق***، ص.132

لقد أظهرت الدراسات أن التدخل الفرنسي في منطقة أزواد غير شرعي بكل المقاييس، وزاد من تعقيد الأوضاع في المنطقة. ترجع عدم شرعيته إلى انه جاء قرارا ارتجاليا لم ينتظر حتى الترخيص من مجلس الأمن الدولي الذي جاء متأخرا عبر القرار 2085 الذي يفوض التدخل لبعثة الأمن الدولية التي هي تحت رعاية افريقية، لكي تتدخل في مالي ولكن الدولة الفرنسية استغلته لصالحها[1].

بينما كان الاختراق في حالة الليبية قد بدا مبكرا مع انطلاقة الأزمة، وكان اختراق دولي وبمباركة أممية ضرب الاتحاد الإفريقي وقواعده، إذ بالرغم من ان الاتحاد الإفريقي قد اقر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومحاربة التدخل الأجنبي في شؤون القارة، غير أن عملية فجر الاوديسا وبناءا علي القرار الاممي 1973 بمصادقة أممية وتواطؤ إفريقي عبر تصويت كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا والغابون على تدخل عسكري يقوده حلف الناتو في مالي.

لقد صدر القرار الاممي 1973 بتاريخ 17 مارس 2011م، جاء فرض هذا الحظر الجوي على ليبيا بطلب تقدمت به الجامعة العربية في 12 من شهر مارس 2011م، وقد جاء اقتراح حظر الطيران داخل مجلس الأمن من طرف فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ولبنان، وتم التصويت عليه بالأغلبية[2]. كانت بداية العمليات بعد ذلك بيومين أي يوم 19 مارس بقوات عسكرية فرنسية(عملية ايميلي) وقوات بريطانية(علمية هارماتان) وقوات أميركية(عملية فجر الاوديسا)، تولي حلف الناتو المسؤولية عن هذه الضربات. وقد شاركت بعدها 18 دولة من بينها دول عربية في عملية الحامي الموحد التي كانت بتاريخ 31 مارس 2011.

لقد قام الحلف بمختلف قواته طيلة فترة تواجده في ليبيا، بما يعادل 17939 طلعة جوية مقسمة كما يلي:

-17314 طلعة جوية كانت عبر طائرات ثابتة الجناحين.

-375 طلعة جوية باستخدام طائرات الهيلكوبتر.

[1]-غضبان مبروك، ***التدخل العسكري في مالي ومدي شرعيته***، مقال من مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جامعة باتنة، جوان 2014، ص.11.

[2]-عبد الكريم بإسماعيل، ***التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي***، مقال من مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015م، ص.219.

-250 طلعة جوية عبر استخدام الطائرات من دون طيار.

وتوزعت ضربات الحلف في ليبيا الي نوعان أساسين هما: ضربات متعمدة أي انه كان مخطط لها قبل العملية وضربات أخري انتهازية لم يكن مخطط جاءت تبعا لتقدم العملية[1].

وقد كانت نتائج هذا التدخل كارثية تماما، ظهر أن الحلف قصف كثير من مواقع المدنيين في ليبيا، خاصة في مدينة بني الوليد وعدة مدن ليبية أخري ففي غارة من الغارات مثلا تسببت في قتل 85 مدنيا، كون الحلف ضرب ستة عمارات اثنان منها كانت عامرة بالسكان مما سبب وفاة 85 شخصا.

من خلال الرجوع إلى نتائج تدخل الحلف الناتو في ليبيا يظهر انه خدم القوى الكبرى، التي كانت غايتها الأولى والأخيرة الطارحة بالرئيس معمر القذافي وقتله بتلك الطريقة المهينة، واثر بشدة على دور الاتحاد الإفريقي في إدارة النزاع، لان الاتحاد أصر على الحل السلمي وكان يسعى لحلحلة الأزمة الليبية غير إن هذا التدخل عكس كل شيء، وأصبحت ليبيا اليوم مخزن أسلحة ومكانا للجماعات الإرهابية.

لم يكن التدخل الاممي عبر قوات الناتو الوحيد في الحالة الليبية، حيث شهد الاتحاد الافريقي اختراقا ثانيا عبر التدخل العسكري الأمريكي على مدينة سرت بتاريخ 1 أوت 2016م، كان هذا بطلب من حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج بعد أن شهدت هذه الأخيرة التقدم الكبير التي قامت به قوات تنظيم الدولة الإسلامية في العرق الشام أو ما يسمي بداعش في المنطقة مع الصمت العربي والإفريقي في معالجة الأزمة. تدخلت القوات الأمريكية وضربت مواقع لتنظيم الدولة في مدينة سرت، مدعومة بحكومة الوفاق الوطني أعلنت بعدها بأشهر وبالتحديد بتاريخ 19 ديسمبر 2016 عن انتهاء العملية العسكرية في المنطقة، وطرد مسلحي داعش من سرت. سميت العملية بالبرق اوديسا وشنت فيها قوات حكومة الوفاق مع القوات الأمريكية 495 ضربة جوية دقيقة على مراكز التنظيم في مدينة سرت[2].

كل هذه التدخلات سواء في الحالة الليبية أو في الحالة المالية، كان لها الأثر السلبي على دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في البلدين، فهي زادت الأوضاع تعقيدا في إفريقيا عامة وهذه الدول وجوارها خاصة، فلا فجر الاوديسا ولا سرفال كان لها اثر ايجابي على الدول محل النزاع، بل بالعكس

[1] ***تقرير الأمم المتحدة حول التدخل العسكري في ليبيا***، متوفر في موقع http://baniwalid.blogspot.com، تاريخ الدخول الي الموقع 18 ماي 2017، الساعة 22.25

[2] -عبد الباسط غبارة، ***بعد تحرير سرت..هل يستمر التدخل الأمريكي في ليبيا***، مقال من موقع www.afrigatenews.ne، تاريخ الدخول الي الموقع 18 ماي 2017م، الساعة 23.26

زادت فقط من تعقيد الأمور، مما اثر بشكل كبير علي دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمتين، فهو يسعى إلى الحل السلمي لكن إرادة القوى الكبرى تغلبت عليه، وبقي يلعب دورا ثانويا.

استنتاجات الفصل

اظهر الاتحاد الإفريقي ممثلا في هيكله الخاص بإدارة النزاعات الذي هو مجلس السلم والأمن الإفريقي نوعا من العجز في إدارة النزاعات في القارة، فالاتحاد لم يلعب ذاك الدور البارز الذي يليق به كأكبر منظمة في القارة الإفريقية، هذا راجع لنقص خبرة الاتحاد الإفريقي على اعتباره لايتعدى 15 سنة من الوجود ونقص إمكانياته المادية وصراع الزعامة الموجود داخل في المنظمة.

من خلال هذا الفصل الذي تحدث عن دور الاتحاد الإفريقي في إدارة النزاعات (حالة ليبيا ومالي) يظهر أن الاختراقات الإقليمية والدولية هي من ساهمت الوضع الحالي والمبادرات الفردية غطت على دور الاتحاد الإفريقي فالتدخل الفرنسي بمباركة عدة رؤساء أفارقة أجهض محاولة الحل في النزاع المالي، وجعل الأمور تتعقد، نفس الحال مع الناتو والتدخل الأمريكي في ليبيا فنجد أن الاتحاد الأفريقي لم يتمكن من التصدي لهذه الاختراقات لدوره.

يتضح أن عقلية الرؤساء الأفارقة مازلت مستعمرة من الفرنسي والأمريكي وان الأفارقة لا يثقون في الاتحاد الإفريقي وتجدهم دوما يستنجدون بالغرب ولا يعطون أهمية للاتحاد الإفريقي، كما حدث مع الرئيس المالي الذي استنجد بالرئيس الفرنسي فرانسوا هولا ند وفايز السراج الذي استنجد بأمريكا نظرا لعدم ثقته في الاتحاد الافريقي، مع العلم أن القارة اليوم أصبحت محل تنافس بين عدة أقطاب. مما اضعف ادوار الاتحاد الذي لا يمتلك لا الخبرة ولا الإمكانيات التي تسمح له بإدارة النزاعات القائمة خاصة في دول فيها ثروات ومصالح للقوى العظمى كما نجد ولاء الأمم المتحدة إلى أمريكا والدول التي لها حق النقض في مقابل استغلال دول العالم الثالث والقارة الإفريقية.

خاتمة

تعتبر إفريقيا من أشد المناطق توترا وإفرازا للنزاعات، لما تحمله المنطقة من خصوصية ورثتها عن الاستعمار خاصة الإستعمار ، والذي إحتل معظم أجزائها لعقود كانت كافية لوضع بصمته عليها، وفرض تبعيتها له وحتى بعد إستقلال تلك الدول لازالت تابعة فكريا إقتصاديا وحتى ثقافيا لما إصطلح تسميته عليها بالدول الفرونكفونية. هذا المزيج بين الماضي الإستعماري والحاضر المتعثر بالأزمات والإنقلابات العسكرية، والتي ميزت حاضر الدول الإفريقية حديثة الإستقلال بفعل التدخلات الأجنبية المتكررة في سياستها الداخلية، الي جانب عدم وجود نخب حقيقية تسعى للتغيير الديمقراطي المرجو من قبل تلك الشعوب.

تعتبر ليبيا ومالي من أكثر الأمثلة واقعية لما يحدث في القارة، وطبيعة تلك الأزمات التى تعصف بالقارة ودولها، وكذلك على فشل مشروع الدولة القومية فليبيا الدولة العربية الواقعة في شمال القارة والغنية بالموارد الطاقوية خاصة البترول، والذي يعتبر سلعة دولية لايمكن الإستغناء عنها في الصناعة العالمية، هي الآن دولة منهارة بسبب فشل الحراك الليبي في الإنتقال بليبيا إلى مصاف الدول الديمقراطية. ما نتج عن ذلك تفكك السلطة السياسية بين بن غازي وطرابلس، وتشتيت قوتها العسكرية بين ميليشيات متناثرة تعمل تحت أجندات أجنبية وهو ما صعب من وصول مختلف التيارات الموجودة بليبيا إلى توافق وطني ينقد ليبيا من الإنهيار.

أما مالي النموذج الثاني للدراسة والواقعة ضمن نطاق الساحل الإفريقي، المعروف بتحدياته الأمنية خاصة قضية الجماعات الإرهابية التي أصبحت بمثابة قوة موازية للقوة الدولية في هذا البلد، لما تملكه من إمكانيات خاصة عسكرية منها أثرت وبشكل كبير على دول المنطقة وعلى أمنهم. فلم يكن للاتحاد الافريقي الدور الفعال في تسوية الأزمة في هذه الدولة، نظرا لتداعيات التدخلات الإقليمية والدولية التي اثرت علي دور المنظمة في هذا البلد.

تنتهي هذه الدراسة الي مجموعة استنتاجات هي:

- حافظ الاتحاد الإفريقي علي أسس و مرتكزات ثابتة في إدارة و تسوية النزاعات القارية، إذ انه علي الرغم من التحول الهيكلي الذي عرفته المنظمة وتطور الصراعات الي جانب التهديدات اللاثماثلية، بقي دوما متمسكا بمبادئه في مجال التعامل مع النزاعات.

- تعد الصراعات الاثنية واللاعدالة في تقسيم الثروة الي جانب مشاكل الحدود مصدرا من مصادر قيام النزاعات داخل القارة الإفريقية. وهو السبب الرئيسي في نشوب النزاع المالي والليبي فتهميش الثوارق مثلا كان مصدرا لأحد اكبر الصراعات في إفريقيا.

- ان إشكالية الدولة الفاشلة من الأسباب الأساسية إطالة عمر الأزمات إفريقيا، إذ أن فشل المؤسسات الوطنية لهذه الدول(مالي وليبيا) وفشل النموذج الاقتصادي المنتهج، ساهم في تفاقم الأزمات داخلها.

- إن للمستعمر الخارجي سواء القديم أو الجديد يد في إطالة عمر الأزمات داخل الدول الإفريقية(أزمة مالي وليبيا)، كما انه هو من افتعلها لتحقيق مصالحه والاستفادة من ثرواتها. واستغلال نفوذه علي بعض الأنظمة السياسية لفرض قراراته.

- انتهج الاتحاد الإفريقي مقاربة متوازنة في تسوية الأزمتين الليبية والمالية، حيث انه لا يقصي أي طرف من الأطراف ويرفض التدخل الأجنبي في الشؤون الإفريقية.

- رغم إدارته لبعض النزاعات القارية، غير أن تجربة الاتحاد الإفريقي في إدارة النزاعات تبقي تتسم بالمحدودية والقصور لوجود عدة عراقيل تعيق أدائه للدور الفعال في إدارة الأزمات والدليل إدارته للازمات الراهنة.

- عدم وجود تنسيق بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الإفريقية التي اغلبها بقي بمثابة الحبر علي الورق، اثر علي الدور الايجابي للاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات في القارة خاصة في الحالة المالية.

- كان للتدخلات الإقليمية والدولية الأثر السلبي علي دور الاتحاد الإفريقي، إذ أنها كانت في كل مرة تعيق مشاريع التسوية التي يأتي بها الاتحاد الإفريقي في أزمتي ليبيا ومالي.

-نقص الإمكانيات المادية يجعل من الاتحاد الإفريقي لا يبادر بمشاريع تسوية خاصة به في حالتي ليبيا ومالي بعيدا عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي .

- تشابه تعاطي الاتحاد الإفريقي مع القضية المالية والليبية، حيث انه في كلتا الحالتين كان ضحية تدخلات إقليمية ودولية، جعلت قراراته تبقي حبرا علي ورق ولا تدخل حيز التنفيذ.

قائمة المراجع:

*قائمة المراجع باللغة العربية :

1/الكتب:

1/ احمد حجاج، ***الاتحاد الإفريقي و منظمة الوحدة الإفريقية:رؤية مقارنة،في الاتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية***، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، مصر،2001.

2/ أسراء عمران احمد، مقتطف من كتاب ***دور القيادة في الإصلاح السياسي دراسة في علاقة الفكر والممارسة عمر بن عبد العزيز*** تاريخ الدخول إلى الموقع 15 ماي 2017، الساعة 16.55 نموذجا، متوفر علي الرابط .http://www.elsyasi.com.

3/نربارد هنري ليفي، ***الحرب دون أن نحبها..يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي***، ترجمة سمر محمد سعد، دار الكتاب العربي، تونس، سنة 2014م.

4/ حسن بن منصور، ***التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الاورومتوسطي***، دار زرياب للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2003م

5/ الرحمان إسماعيل الصالحي، ***منظمة الوحدة الإفريقية خلال عشرين عاما***، العدد الرابع، المطبعة الفنية، القاهرة، مصر، 1983م.

6/ عادل عبد الرزاق، ***إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي رؤية مستقبلية*دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية***، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة 2008.

7/ عاطف علي، **المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية**، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، بيروت لبنان.

8/ عاكف يوسف صفوان، ***المنظمات الإقليمية و الدولية***،الطبعة الأولي. دار الأحمدي للنشر،مصر،2004م.

9/ عبد العزيز كامل، ***دراسات في إفريقيا المعاصرة***، دار القلم، القاهرة،،2005 .

10/ محمد المبروك يونس، ***تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية***،الطبعة الثانية،مطابع الوحدة العربية،مصر ،1991م.

11/ محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات***،الجزائر، سنة 1997م.

12/ محمود ابو العينين، ***الاتحاد الاروبي و إفريقيا***، الجمعية الافريقية للعلوم السياسية، القاهرة، مصر ،2004.

13/مهند النداوي، ***الاتحاد الافريقي وتسوية النزاعات"دراسة حالة الصومال"***، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط1، سنة 2015م.

14/ ناصف يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولية***، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، سنة 1985.

2/المقالات و المجلات:

1/ احمد صلاح علي، مقالة بعنوان ***أطراف الصراع ومناطق النفوذ_كيف نفهم ماذا يحدث في ليبيا_***، http://www.masralarabia.com، تاريخ الدخول الي الموقع 14 افريل 2017م، الساعة 17:52.

2/ أحمد ناصوري، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 27 - العدد الثالث- 2011.

3/احمد إدريس، ***الأزمة الليبية وتداعياتها علي المغرب العربي***، مقال من مجلة مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6، سنة

4/خيري عبد الرزاق جاسم، ***الاتحاد الافريقي(النشأة، الهيكلية، والتحديات)***، مقال منشور في مجلة جامعة بغداد متوفر عبر الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60415، تاريخ الدخول 23 جوان 2017

5/ محمد إبراهيم الحسن، ***دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية النزاعات في إفريقيا***،مقال من مجلة قراءات افريقية متوفر عبر الرابط: http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7، تاريخ النشر 29 اوت 2016، الساعة 11.12، تاريخ الاطلاع 16 جوان 2017م.

6/ رانيا حسين خفاجة،***الاتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة***، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002م، ص17.

7/ ريم محمد موسي، ***دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات السودان نموذجا***، مقال من المجلة الافريقية للعلوم السياسية، متوفر علي الرابط: http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/archived-articles/87-redaction/1123-csuaf، تاريخ النشر 08 أوت 2015م.

8/عبد الكريم بإسماعيل، ***التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي***، مقال من مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015م.

9/ غضبان مبروك، ***التدخل العسكري في مالي ومدي شرعيته***، مقال من مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جامعة باتنة، جوان 2014.

10/ ***ليبيا : الاتحاد الإفريقي يعلن عن مبادرة لحل الأزمة***، مقال من موقع http://www.libya-al-mostakbal.org- ، تاريخ الدخول الي الموقع 09 ماي 2017م، الساعة 21.00.

11/ محمد هيبة علي أحطبية ***, دور مجلس السلم في حل النزاعات و تسويتها في إفريقيا***، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد27، العدد الثالث، سنة2011.

12/ محمد الأمين بن عائشة، ***الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغيير***، مقال منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية.

13/ مقال بعنوان ***أطراف الصراع ومناطق النفوذ/لماذا يحدث في ليبيا*** http://alkhaleejonline.net، تاريخ دخول الي الموقع 14افريل 2017، الساعة 15:30.

14/ مقالة بعنوان ***أهم بنود اتفاق الصخيرات الليبي***، من موقع روسيا اليوم https://arabic.rt.com-، تاريخ النشر 7مارس2017م، تاريخ الدخول الي الموقع 16 افريل 2017م،الساعة 19:55.

15/ هيثم سليماني، ***هل تنجح المبادرة التونسية في حل الأزمة الليبية؟***، مقال من موقع https://arabi21.com --، تاريخ الدخول الي الموقع 16 ماي 2017م.

3/الموسوعات:

1/ فرانك بليي، ***معجم بلاك ويل للعلوم السياسية***، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولي، سنة2004م، ص.177.

2/ هاني عبد الرحيم العزيزي، ***معجم مصطلحات الجغرافيا السياسية و العسكرية***، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2005.

4/الوثائق و الجرائد:

1/ إبراهيم سلايدر ، ***رئاسة الاتحاد الإفريقي تواصل لقائها مع الفرقاء الليبيين***، مقال من موقع جريدة الايام الليبية، متوفر علي الرابط: http://alayam-ly.com/%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA/، تاريخ الإطلاع علي المقال 27 ماي 2017م.

2/ ***البيان الختامي للاجتماع 371 لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، من موقع http://www.peaceau.org، تاريخ الدخول الي الموقع 2 ماي 2017.

3/ ***البيان الختامي للاجتماع 436 لمجلس السلم والأمن الافريقي***، متوفر عبر الرابط:
http://www.peaceau.org/uploads/cps.com.449.mali.sahel.11.08.2014-1-.pdf ، تاريخ الدخول الي الموقع: 27 ماي 2017م.

4/ ***البيان الختامي للاجتماع 449 لمجلس السلم والامن الافريقي***، موجود على الرابط:
http://www.peaceau.org/uploads/cps-436-libye-23-05-2014.pdf، تاريخ الدخول الي الموقع: 27 ماي 2017.

5/ ***البيان الختامي للاجتماع 459 لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، متوفر على الرابط:
http://www.peaceau.org/uploads/cps.459.com.libye.23-09-2014.pdf، تاريخ الدخول الي الموقع 27 ماي 2017م.

6/ ***البيان الختامي للاجتماع 502 لمجلس السلم والأمن الإفريقي***، من موقع http://www.peaceau.org- تاريخ الدخول الي الموقع 2 ماي 2017.

7/ احمد بن احمد، ***خمسين ألف إفريقي مقيم بطريقة غير شرعية في الجزائر***، مقال صحفي من جريدة الخبر الجزائرية، متوفر علي الرابط: ***http://www.elkhabar.com/press/article/99109/50-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%85%D9%82%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/#sthash.vcEG9hsO.dpbs***، تاريخ النشر 25 جانفي 2016، تاريخ الدخول الي الموقع 15 جوان 2017م.

8/ اشرف احمد، ***الدور الايطالي في ليبيا***، موجود علي الرابط: http://www.al-watan.com/news-details/id/25386، تاريخ الدخول الي الموقع 26 ماي 2017م.

9/امال ص، ***تحديات وهواجس اتفاق الصخيرات المغربي***، مقال من يومية الرائد الجزائرية، العدد 334، تاريخ النشر في الجريدة 19 ديسمبر 2015، موجود علي الرابط: http://elraaed.com/ara/maghreb/77147-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%B3-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A.html.

10/ حمدي عبد الرحمان الحسن،***الاتحاد الإفريقي و النظام الأمني الجديد في إفريقيا*** مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية ابوظبي،2011،***ط1-ص12.***

11/ خالد حميد الحسني وآخرين...، ***نظرية الدور، بحث من كلية العلوم السياسية***، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، سنة 2013، ص10.

12/ عبد الحليم غانم، ***دور المنظمات الإقليمية في ادرة النزاعات الدولية***. إدارة منظمة الايكواس للنزاع في مالي 2013-2015م، مداخلة بملتقي مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات :أي أفاق من اجل الاستقرار الجهوي، جانفي 2016، نادي الجيش، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر ص.11.

13/ فاطمة الزهراء فيلالي، ***تسيير الأزمة الليبية من طرف الاتحاد الإفريقي***، مداخلة بملتقي: مالي-ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات. أي أفاق من اجل الاستقرار الجهوي، المنظم في7 جانفي 2016.

14/ محمد عبد العاطي، ***صفحات من تاريخ الصومال الحديث***، مقالة من مركز الجزيرة للدراسات متوفر عبر الرابط: http://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول الى الموقع 10-03-2017م.

15/ مليكه خ، ***الاتحاد الإفريقي يعرب عن ارتياحه لتوقيع الأطراف المشاركة***، مقال من جريدة المساء متوفر علي الرابط: http://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9.html، تاريخ الاطلاع عليه 26 ماي 2017م.

16/ مليكه خلاف، ***تجربة الجزائر في حل النزاعات رائدة في إفريقيا***، مقال من جريدة المساء الجزائرية، متوفر علي الرابط: http://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7.html، تاريخ الاطلاع علي المقال 26 ماي 2017م.

17/ منظمة الوحدة الإفريقية***وثيقة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي***، لومي، الطوغو،10-12 جويلية 2000.

5/ الرسائل الأكاديمية:

1/ إبراهيم بولمكاحل، ***سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية***، جامعة قسنطينة.

2/ ايدابير احمد، ***التعددية الاثنية والأمن المجتمعي "دراسة حالة مالي"***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص:دراسات أمنية وإستراتجية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/2011م، ص.192.

3/ اوشريف يسرى، ***تداعيات الأزمة الليبية علي الأمن في الجزائر***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص:دراسات مغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

4/ زياني كلثوم، ***الاتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات***، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، سنة2012م، ص.125 126.

5/ سامي بخوش، ***دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا -انمودجا منظمة الايكواس في ليبيريا وكوت ايفوار***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2012/2011.

6/ شليغم عبير،التدخل الفرنسي ***في مالي و انعكاساته علي منطقة الساحل الإفريقي*2012-2013م***، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات امنية و إستراتجية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2013-2014م.

7/ فاطمة حتومة، ***البعد الثقافي في السياسية الخارجية للاتحاد الاروبي تجاه منطقة المغرب العربي***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص علوم سياسية، جامعة بسكرة، 2011.

8/ عبد الوهاب عمروش، ***التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا، دراسة حالة الصومال، 2005/1992***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر" بن يوسف بن خدة " كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

9/ عصموني خليفة، ***التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية و دوره في تحقيق الوحدة الإفريقية***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ابوبكر بلقا يد، تلمسان، سنة 2015.

10/ عطية إدريس، ***الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة وسبل مواجهتها***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:دراسات افريقية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011.

11/ لهراوة سعاد، **معوقات الدور الجزائري في النزاع المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014.

12 /موساوي أمال، **التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية
تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر –باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.

6/المنشورات:

1/ أميرة البربري، ***"انجازات وإخفاقات" مؤتمر خمسون عاما من العمل الوحدوي الإفريقي***، من موقع
http://www.siyassa.org.eg، تاريخ النشر 11 جوان 2013م، تاريخ الدخول الي الموقع 28 افريل 2017م.

2/ ***-تقرير الأمم المتحدة حول التدخل العسكري في ليبيا***، متوفر في موقع http://baniwalid.blogspot.com، تاريخ الدخول الي الموقع 18 ماي 2017.

3/ محمد بن عمر المدخلي، ***منهج تحليل المحتوي تطبيقات علي مناهج البحث***، منشور لكلية المعلمين بجدة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، سنة 2010.

4/ ***مقتطف من تصريح الرئيس الأوغندي "يوري موسوفيني"***، من موقع http://www.afrigatenews.net، تاريخ الدخول الي الموقع
07 ماي 2017م.

5/ منصور لخضاري، ***تعقيدات الأزمة الليبية المالية وانعكاساتها علي الأمن الإقليمي في الساحل***، مداخلة في ملتقي: مالي ليبيا:مبادرات السلام و الخروج من الأزمات أي أفاق من اجل الاستقرار الجهوي؟، الجزائر، 2016م.

6/ يحي غانم، ***التصديق علي اتفاقية الدفاع المشترك بين دول الاتحاد الإفريقي***http://www.ahram.org.eg، -

النشر 2 فيفري 2004م، تاريخ الدخول الي الموقع 2017/04/24.

7/ مراكز الدراسات:

1/ أمين محمد، ***مساء افريقية جديدة لحل الأزمة الليبية***، مقال من مركز الجزيرة في الموقع:
http://www.aljazeera.net، تاريخ النشر 25 ماي 2011م، تاريخ الاطلاع عليه 06 ماي 2017.

2/ عبد اللطيف حجازي، ***الوساطة الجزائرية لتسوية الازمة الليبية: الرؤية والتحركات***، مقال من موقع المستقبل للابحاث موجود علي الرابط:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA.

3/ مقالة بعنوان ***أزمة مالي و التدخل الخارجي***، من موقع المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

4/ مقالة بعنوان ***تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي***، من موقع الجزيرة للدراسات. متوفر علي الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/9/، تاريخ النشر 9 نوفمبر 2014م، تاريخ الدخول الي الموقع 25مارس 2017

5/ مقالة بعنوان ***ليبيا ...ثلاث حكومات تتصارع علي الشرعية***، من مركز الجزيرة للدراسات، متوفر في الموقع: http://www.aljazeera.net - ، 17 افريل 2017.

6/ مقال بعنوان ***الاوديسا اسم حالم للعمليات العسكرية***، من مركز الجزيرة للدراسات الإستراتجية، متوفر في الموقع: http://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول الي الموقع 23 جوان 2017م.

6/ الحاج ولد إبراهيم، **أزمة *مالي...انفجار الداخل و تداعيات الإقليم***، من مركزالجزيرة للدراسات، متوفر على الموقع: http://studies.aljazeera.net - 2012/02/19، الدخول الي الموقع بتاريخ 2017/03/17.

7/ مقالة بعنوان ***جماعة التوحيد و الجهاد***، من موقع مركز الجزيرة للدراسات الاستراتجية عبر الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties /2014/2/12، تاريخ النشر 12 فيفري 2014، تاريخ الدخول الي الموقع 25 مارس 2017.

8/مهاري نادلي مارو، ***بعثة الدعم الدولي لمالي: التدخل العسكري اولا ...العمل السياسي ثانيا***، مقال من مركز الجزيرة متوفر علي الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/20133410503616483، تاريخ الاطلاع علي الموقع 27 ماي 2017م.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

1/الكتب :

[1] -(guy) mvelle, ***union africaine :fondement, organes ,programmes et action***, l'harmattan ,France, 2007.

2 /المقالات و المجلات:

-Delphine lecoutre***, le consiel de la paix et de la sécurité de l'union affrican.cles d'une nouvelle architecture déstabilité en Afrique ?,*** magazine Afrique contemporaine , eté2004.

dielta Mohamed dielta, ***l'union africaine a la recherche d'une solution politique***, -entretien au journal le monde, publié le 28 junvier 2015, a 14.49.de site http://www.lemonde.fr, entré dans le site 9-05-2017

3/ الوثائق و الجرائد:

1/ cham riphet prince mitsiona nkolo, ***la gestion de la crise malienne de 22 mars 2012***, -http://www.memoireonline.com, brevet de l'école nationale de l'administration et de magistrature , université Marien nbouagi, république démocratique de Congo, 2012.

2/ Christian geiser, ***approche critique sur les conflits éthique et les refugie***, disponible sue le lien : http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf, date de rentré sur le site : 14 juin 2017

3/ jean Ping , président de la commission africaine, ***l'union africain et la crise -Libye ;remettre les pendule a l'heure***, de site http://centrafrique-presse.over-blog.com, date 07/05/2017.

فهرس جدول الخرائط

الخريطة	العنوان	الصفحة
01	الأوضاع في ليبيا أيام قبل تدخل الناتو	***-44-***
02	منطقة الهلال النفطي التي تمتد من سرت إلى البريقة مرورا برأس لانوف .	***-45-***
03	توزع الجماعات المسلحة في ليبيا سنة 2014م.	***-46-***
04	الوضع في مالي والساحل عموما قبل التدخل الفرنسي	***-59-***
05	الدول الإفريقية التي شارك جنودها في قوات الاميسما.	***-85-***
06	الدول المنطوية تحت لواء منظمة الأكواس وشعار المنظمة.	***-91-***

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	***1***
الإطار المنهجي والنظري والمفاهيمي	***15-2***
الإطار المنهجي	***3***
الإطار النظري والمفاهيمي	***9***
الفصل الأول: آليات إدارة النزاعات في الاتحاد الافريقي	***39-16***
المبحث الأول: من الوحدة الافريقية الي الاتحاد الافريقي: رؤية جديدة لإدارة النزاعات الافريقية.	***18***
المطلب الأول: نبذة عن منظمة الوحدة الافريقية	***18***
المطلب الثاني: دوافع التحول من منظمة الوحدة لافريقية الي الاتحاد الافريقي.	***20***
المطلب الثالث: نشأة الاتحاد الافريقي	***22***
المبحث الثاني: مجلس السلم والأمن الافريقي: آلية هيكلية لإدارة النزاعات	***28***
المطلب الأول: نشأة مجلس السلم والأمن الافريقي	***28***
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس السلم والأمن الافريقي	***29***
المطلب الثالث: مهام وأهداف مجلس السلم والأمن الافريقي	***31***
المبحث الثالث: نماذج عن معالجة مجلس السلم والأمن للنزاعات الافريقية	***33***
المطلب الأول: التدخل في جزر القمر	***33***
المطلب الثاني: التدخل في الصومال	***35***
المطلب الثالث: التدخل في السودان	***36***
استنتاجات الفصل الأول	***39***
الفصل الثاني: مقاربة الاتحاد الافريقي في تسوية أزمتي مالى وليبيا	***72-40***
المبحث الثاني: الأزمة الليبية(الخلفيات والتطورات)	***42***
المطلب الأول: بدايات وتطور الأزمة الليبية	***42***
المطلب الثاني: أطراف النزاع في ليبيا	***44***
المطلب الثالث: مساعي التسوية في الأزمة الليبية	***48***
المبحث الأول: الأزمة المالية(الخلفيات والتطورات)	***52***
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنزاع في مالي	***52***

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: أطراف النزاع في مالي	***56***
المطلب الثالث: تطور النزاع المالي وتداعياته علي دول الجوار	***60***
المبحث الثالث: منطلقات مقاربة الاتحاد الافريقي في تسوية أزمتي مالي وليبيا	***63***
المطلب الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول النزاع	***63***
المطلب الثاني: اعتماد الحل السلمي ونبذ العنف	***65***
المطلب الثالث: أولوية الحل الافريقي بتوافق جميع أطراف النزاع في الدولتين	***67***
استنتاجات الفصل الثاني	***70***
الفصل الثالث: دور الاتحاد الافريقى فى تسوية أزمتى مالى وليبيا فى ظل التدخلات الإقليمية والدولية	***71-99***
المبحث الثاني: دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة الليبية	***73***
المطلب الأول: دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة الليبية قبل سقوط نظام القذافي	***73***
المطلب الثاني: دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي	***74***
المبحث الأول: دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة المالية	***82***
المطلب الأول: دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة المالية قبل 2012م	***82***
المطلب الثاني: دور الاتحاد الافريقي في تسوية الأزمة المالية بعد 2012م	***84***
المبحث الثالث: التدخلات الدولية والإقليمية في دور الاتحاد الافريقي في تسوية أزمتي مالي وليبيا	***88***
المطلب الأول: مفهوم الاختراق بين الضغوط والشراكة	***88***
المطلب الثاني: التدخلات الإقليمية لدور الاتحاد الافريقي في تسوية أزمتي مالي وليبيا	***89***
المطلب الثالث: التدخلات الدولية لدور الاتحاد الافريقي في تسوية أزمتي مالي وليبيا	***94***
استنتاجات الفصل الثالث	***98***
الخاتمة	***99***
قائمة المراجع	***102***